مزه

موی خط شوباره ملایم ایدر اول سرکش کیم
یدلو بو قلله قنه جکر سکرنی الحال

باسم امین

کس درجهان ندیده مهر ازبتان زیبا گویا که مهر خوبان اسمی است بی مسما

باسم نعمت

جامی از محنت تو گفت دو حرف اکثر غم او دران شد صرف

باسم پاینده

سرفراز از پای نه بر گوشه ایوان خویش ساکنان سدره را بین از رو دستان خویش

باسم عرب

ای که هردم من خسته تنها داری جانب بی دل خود گوشه چشمی باری

باسم عمر

قطره می کاورد ازبهر یاران می فروش
غیر یاران گر خورد آن قطره ماند در گلوش

خلاصة الاعراب ،للطوسيه وى ،حاجى بابا بن ابراهيم بن عبدالكريم (من علماء القرن التاسع الهجرى). كتبت فى القرن الحادى عشر الهجرى تقديرا .

٦٤ ق ١٩ س ١٩٫٣×١٤سم

نسخة حسنة ،ناقصة من الآخر،خطها تعليق

عثمانلى مؤلفلرى ١: ٢٧٣ بروكلمان ١: ٢٩٤

١ ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف

ب ـ تاريخ النسخ .

كتاب

خلاصة الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله لولي الانعام فاطر السموات والارض والانام جاعل الملائكة خداما لادم و
الصلوة على محمد وآله الكرام واصحابه العظام وبعد فهذه خواش كتبها حاجي بابا بن
حاج ابراهيم بن حاج عبد الكريم بن عثمان الطوسي للمصباح وسماها خلاصة الاعراب
قال المص قدس الله روحه اما بعد حمد الله ذي الانعام اعلم انها حرف بلا خلاف لد
لالته على معنى في غيره ويشهد عليه ذكرهم اياها في الحروف دون غيرها وفي ذلك قولهم ولا يبعد ان يقال باطلاق
لفظ الكلمة عليها دون الحرف لان اطلاق الجنس على شيء لا يخرج عن نوعه فكونها كلمة
لا ينافي كونها حرفا كما لا ينافي كون زيد حيوانا كونه انسانا اولان لعل السر في ذكر خاء
حرفيتها من حيث انها عملت في الظروف النصب وليس شيء غيرها من الحروف كذلك وتضمنت
بمعنى وهو اسم حتى فسروها به قال سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناها مهما يكن من
شيء فزيد منطلق فلم يطلق عليها نوعها كذلك واطلق اسم جنسها لما ظهر انها لم
يخرج عن احد انواعها وصحة اطلاقها على كل منها اعلم انه قيل اصل اما مهما واختلفوا
في افراد مهما وتركيبها فقيل هي مفردة اذ كان الاصل هو الافراد وقال الاخرون هي
مركبة واختلفوا هؤلاء فقال قوم اصلها ماما فالاولى اداة الشرط والثانية زايدة فلما
اجتمعت كلمتان بلفظ واحد قلبت الالف الاولى هاء فصار مهما وقال الاخرون
اصلها التي بمعنى اكفف ما الثانية هي اداة الشرط والثانية زايدة ثم قلبت الهاء فيهما
همزة نظرا الى الاتحاد في المخرج الحلق ثم الف لسكونها وانفتاح ما قبلها ولا يلزم اجتماع
الاعلالين الغير الجائزين اذ الاعلالان ليسا من جنس واحد فانظر في قل وبع ثم اوتي
الالف مكان الميم على قاعدة القلب المكان فصار الالف في مكان الميم وبالعكس ثم حركت
الالف بالفتح ضرورة امتناع الابتداء بالساكن فصار اما بعد الادغام فان قلت لم

مهما

انها كلمة

قلبت الهمزة

ثم قلبت الالف على مكان الميم

لم فتحت الالف والاصل في تحريك الساكن الكسرة قلت دفعا للالتباس باما العاطفة فان قلت
ان الالتباس يلزم بالفتح باما المركبة التي في نحو قولك اما انت منطلقا انطلقت قلت
الفرق يحصل بلزوم الفاء في اما المفردة دون اما المركبة فان قلت هذا الفرق حاصل
على تقدير اعطاء الكسر للاصل فلزم ترجيح الفتح عليه مع ما فيه من المرجح دون الفتح وهو الاصالة
قلنا ان المرجح في الفتح هو خفتها واقتضاء اما الشرطية اياها لكثرة استعمالها فاعطيت
الفتح لكثرة المرجح فيها بعد اعلم ان بعد من ظروف المكانية لانه من الجهات الست لكن
يقال ههنا انه ظرف زمان وذلك لانه ربما يكون حال المضاف حال المضاف اليه من التذكير والتانيث
لكل فانه يأخذ حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث وبعد ههنا مضاف الى الزمان تقديره بعد
زمان الفراغ من حمد الله فاقول حذف المضاف اليه واقيم بعد مقامه وبني بابهم المضاف اليه
فيقال انه ظرف زمان لانه فيه معنى في وكل اسم فيه معنى في فهو ظرف ثم اعلم ان الظرف ينقسم اولا
الى الزمان والمكان وكل منهما ينقسم الى متصرف وغير متصرف والمتصرف ما كان اسما وظرفا و
غير المتصرف ما لا يكون الا ظرفا والاول كاليوم والغدوة والثاني كـ ثم وحيث وكل منهما ينقسم الى
المستقر واللغو والمستقر هو الذي يحذف عامله حذفا لازما ويكون متعلقه من الافعال العامة
كالحصول والاستقرار والكون وسمي هو مستقرا فبعد ظرف لغو لما غير متصرف لما لم يستعمل الا
للظرف وانما قلنا انه ظرف لغو لان العامل فيه اما وهي ليست من الافعال العامة فان قلت
اليس اما نائبة مناب الفعل الذي هو يكون من الافعال العامة قلت نعم الا ان الظرف لم يسد مسده
ولا بد في المستقر من ان يسد الظرف مسد الفعل حمد الله حمد مجرور بانه مضاف اليه لبعد و
هو مضاف الى الله واضافة الحمد الى الله اضافة المصدر الى مفعوله وفاعله محذوف اذ تقديره
اما بعد حمدي الله فحذف الفاعل وهو ياء المتكلم لدلالة المقام عليه فاضيف المصدر اليه

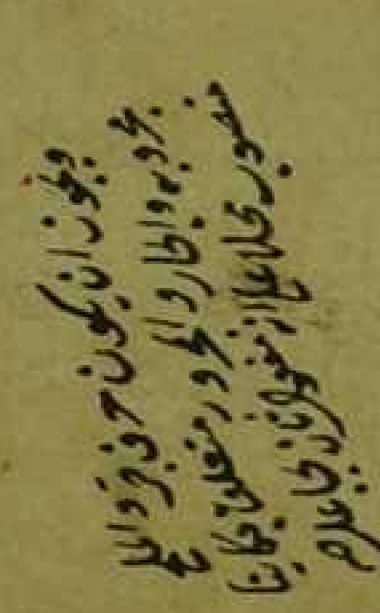
كنت في

وكثيرا ما يحذف منه المضاف اليه ويبنى على الضم واعلم ان الظرف م

ذى الانعام هو اسم من اسماء الستة المعتلة المضافة يكون بالواو في حالة الرفع وبالالف في
حالة النصب وبالياء في حالة الجر وذو هنا بالياء لانه مجرور على انه صفة الله وهو مضاف الى الانعام
وهو انعيال الخير الى الغير لا للغوض ولا العوض والجر يكونه مضاف اليه لذى جاعل هو مجرور
على انه بدل من الله فان قلت لم لا يجوز ان يكون صفة له قلت لا يجوز ذلك لعدم الشرط وهو التطابق
بينهما تعريفا وتنكيرا فان قيل لم يتعرف جاعل هنا بالاضافة قلنا لانها لفظية غير مفيدة للتعريف
بل للتخفيف بسقوط التنوين لان اصله جاعل النحو لا معنوية حتى يفيده فان قيل لا يجوز ان يكون
جاعل بدلا من الله لانه لو كان بدلا منه لوجب ان يكون موصوفا بصفة لما ثبت من ان النكرة اذا
ابدلت من المعرفة فيجب ان يتصف بصفة فلو لم يكون موصوفا فظهر انه ليس ببدل قلنا ان

لا بدله

الموصوف هنا محذوف ولذا عمل اسم الفاعل اعنى جاعل اعتمادا على ذكر الموصوف تقديره الله
جاعل النحو ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه فحينئذ يندفع الاعتراض ولانتصاب جاعل على
الحال او على المدح ولارتفاعه على انه خبر مبتداء محذوف وجه واعلم ان جاعل هاهنا من الجعل
وهو بمعنى التصيير وهو من افعال التصيير القلوب المستدعية للمفعولين ومفعوله الاول
النحو وهو مجرور لاضافة جاعل اليه في الكلام في حرف من الحروف الجارة والكلام
مجرور به متعلق لجاعل منصوب محلا على انه مفعول فيه غير صريح لجاعل قاعدة اذا كان
الجار والمجرور بفي يكون مفعولا فيه غير صريح واذا كان باللام يكون مفعولا له غير صريح
واذا كان بغيرهما يكون مفعولا به غير صريح كالملح واعلم ان الكاف فيه يجوز ان
يكون بمعنى المثل وحينئذ يكون في محل النصب على انه مفعول ثان لجاعل فان قلت ان
ان متعلق الجار والمجرور انما يكون محذوفا اذا وقع خبرا او صفة او صلة او حالا
وهنا كيف يكون متعلق كالملح محذوفا ولم يقع شئ منها قلت لانه ذلك لان جاعل من



من الافعال القلوب وهى يدخل على المبتداء والخبر فيكون متعلق الجار والمجرور في الحقيقة
خبرا في الطعام في حرف جر والطعام مجرور به والجار مع المجرور متعلق بجاعل منصوب
محلا على انه مفعول فيه غير صريح لجاعل واعلم ان المص شبه النحو بالملح والتشبيه عبارة
عن الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وهو مقتضى الاشياء الستة المشبه والمشبه به
والمشبه به والمشبه له ووجه التشبيه والغرض من التشبيه والة التشبيه والمشبه هنا
المص والمشبه به هو النحو والمشبه له هو الملح والة التشبيه هو الكاف والغرض من التشبيه
المبالغة ومدح النحو ووجه التشبيه الصلاح باستعمالها والفساد باهمالها والمراد با
لاستعمال في الملح ان يجعل كما يقتضيه الذوق السليم والطبع المستقيم وبالاهمال على صلح ان
لا يجعل كذلك اما بان لا يجعل اصلا او يجعل اقل من المقتضى او اكثر منه يعنى كما ان
الملح اذا جعل في الطعام على الوجه المقتضى صلح ذلك الطعام والا فسد فيكون قليله
وكثيره مفسد الاجل ترك الاستعمال على الوجه المقتضى لا لنفس القلة والكثرة كذلك النحو
اذا استعمل في الكلام صلح والا فسد والمراد باستعماله في الكلام ان تجرى فيه قاعدة بان يرفع
فيما يرفع وينصب فيما ينصب ويجر فيما يجر والاهمال عدم اجراء هذه القاعدة هذا هو
الوجه في التشبيه ومن ظن ان التشبيه في القلة والكثرة فقد سها سهوا عظيما اذ لا
معنى للفساد من جهة القلة والكثرة في النحو والصلوة الواو فيه حرف من حروف
العاطفة الصلوة مجرورة بانها معطوفة على حمد اى اما بعد الصلوة وهى من الله رحمة ومغفرة
ومن عباده دعاء واستغفار على نبيه على حرف جر نبيه مجرور به والجار والمجرور متعلق
بالصلوة منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح للصلوة والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه
للنبى اصله نبيء على وزن فعيل قلبت الهمزة ياء لوقوعها بعد ياء زايدة ثم ادغمت الجنسية

او نبيوة قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق احديهما بالسكون فادغمت للجنبة **محمد**
مجرور بانه عطف بيان لنبيه **سيد** مجرور على انه صفة محمد **الانام** مجرور لكونه مضاف
اليه لسيد اصله سيود او سويد من السودة فان كان سيود قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
كما ثبت في قاعدة الصرفيين ان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احديهما بالسكون قلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وان كان سويدا واعلاله كذلك **وعلى آله** الواو عاطفة
آله مجرور بانه معطوف على نبيه والضمير راجع الى محمد والجار مع المجرور متعلق بالصلوة منصوب
محلا بانه مفعول به غير صريح للصلوة **واصحابه** وهو مجرور بانه معطوف على آله والضمير
مجرور المحل على انه مضاف اليه لاصحابه راجع الى النبي **مؤيدي الاسلام** وهو من التأييد
وهو الاحكام واصله مؤيدين فحذفت النون لاجل الاضافة لان النون في المثنى والمجموع
بمنزلة التنوين في المفاريد فكما ان التنوين يسقط عند الاضافة في المفاريد لدلالته
على الانفصال وهما لا يجتمعان في محل واحد في حالة واحدة فكذلك النون في المثنى والمجموع
وهو جمع المذكر السالم حالة رفعه بالواو وحالة نصبه وجره بالياء وهنا مجرور على انه صفة لا
صحابه لان الاضافة بمعنى المضي لان زمان تأييد الصحابة الاسلام في زمان الماضي فيتعرف بالاضافة
فيصح ان يقع صفة للمعرفة ولا يسقط الياء من الكتابة لئلا يلتبس بالمفرد فان قلت لم لم يجز
تحريكها بالكسر بياء التثنية عند التقاء الساكنين نحو مررت بغلامي القوم قلت لانها لو كسرت
لزم اجتماع الكسرات بخلاف ياء التثنية فان ما قبلها مفتوح ولا مساغ الى الفتح والضم وهو ظ
فان الولد الاعز الفاء جواب اما لتضمنها معنى الشرط وان حرف من حروف المشبهة بالفعل
يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا الولد منصوب على انه اسم ان و**الاعز** منصوب ايضا على انه
صفة الولد **لا زال** اي دام وثبت لان النفي وهو لا اذا دخل على ما فيه النفي وهو زال

فيه مجرور محلا الاضافة
آل اليه راجع م

والدلالة الاضافة على
الاتصال م

زال يفيد الاثبات **ولا زال** فعل من الافعال الناقصة وهي يدخل على المبتداء والخبر فيرفع
الاول فيكون اسمه وينصب الثاني ويكون خبره تشبيها لهما بالفاعل والمفعول في الناقصة مثل
كان زيد قائما وكذا غيره فلم لا زال مستتر فيه مرفوع المحل راجع الى الولد **كاسمه** والجار
والمجرور فيه متعلقة خبر لا زال اي كاينا كاسمه فيجوز ان يكون الكاف بمعنى المثل ليكون خبر لا زال وحده
اي لا زال مثل اسمه **مسعودا** فهو بدل من كاسمه بدل الكل من الكل او بدل الاشتمال وما قيل
ان مسعودا خبر لا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال قيد بجامله
وهو دعاء للولد والتقييد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد واعلم ان جملة
لا زال كاسمه مسعودا جملة معترضة بين اسم ان وخبره وهو قوله اردت ان المظ ولا محل لها
من الاعراب والجملة المعترضة هي التي تتوسط بين اجزاء الجملة المستقلة لتقييد معنى يتعلق بها او
باحد اجزائها وهي التنبيه والتنزيه والتخصيص والدعاء والجملة المعترضة ههنا تتوسط بين
اجزاء الجملة المستقلة وهي اسم ان وخبرها لتقييد معنى وهو الدعاء يتعلق باحد اجزائها وهو
اسم ان **والى اهل** مجرور بالى **الخير** مجرور باضافة اهل اليه والجار والمجرور متعلق بقوله
مودودا وهو معطوف على قوله مسعودا تقديره ومودودا الى اهل الخير فان قلت لم نحو
الظرف اللغو التأخير ايذانا لكونه فضلة وحق الظرف المستقر التقديم اعلاما لكونه عمدة و
محتاجا اليه فههنا قدم اللغو وهو قوله الى اهل الخير على قوله مودودا قلت لامر السجع
لما استظهر ونقل عن صاحب الكشاف انه قال العجب لكلمة كلمة لما اذا دخل على الماضي يكون
ظرفا واذا دخل على المضارع يكون حرفا جازما نحو لما يخرج ويكون فعلا مشتقا من لم لما او
بمعنى الا كما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ وفي قوله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم على قراءة التشديد وهي ههنا بمعنى حين لدخولها على الماضي وهو استظهر

والعامل فيه ارث فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل فيه يستظهر قلنا لانه مضاف اليه ولا يجوز
ان يعمل المضاف اليه في المضاف فلامتناع تقديم المضاف اليه على المضاف وامتناع كون الشيء
عاملا في عامله وليطلان الاضافة لنقض الغرض منها ولوجوب ان يكون العامل في لما جوابه
ويستظهر فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحل الجملة جر لكونها مضاف اليها لما فان
قلت ان الجملة التي وقعت بين اسم ان وخبرها لا يكون لها محل من الاعراب وههنا جملة يستظهر
وقعت بين اسم ان وخبرها فكيف تقول انها في محل الجر قلت لانه ذكر لان جملة لما يستظهر مؤخر
من خبر ان رتبة وان كانت مقدما لفظا لان العامل في لما ارث والعامل مقدم على المعمول
فلا يكون جملة يستظهر واقعا بين اسم ان وخبرها واعلم ان لما في هذا المقام اسم مبني فان قلت
ما علة بنائه فيه قلت علة بنائه الالحاد في الصورة بين كونه اسما وبين كونه حرفا كذ
فانه مبني حال الاسمية لمجيئه اسما على صورة الحرفية كذلك لما مختصر منصوب على انه مفعول به
ليستظهر وهو مضاف الى الاقناع واضافة المختصر الى الاقناع اضافة المسمى الى الاسم كسعيد
كرز اي المختصر الذي هو الاقناع وكشف اي ازال عنه اي عن المختصر الواو في وكشف للعطف
وكشف فعل ماض فاعله مستتر فيه عايد الى الولد ومحله جر لكونها معطوفة على جملة يستظهر
بحفظ الباء فيه للاستعانة اي كشف عنه بالاستعانة حفظ وهو حرف جر وحفظ مجرور به او
الجار مع المجرور متعلق بكشف والضمير في بحفظه مجرور المحل لكونه مضاف اليه لحفظ ويجوز
ان يكون عايدا الى الولد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك تقديره
بحفظ الولد المختصر ويجوز ان يكون عايدا الى المختصر فيكون من اضافة المصدر الى المفعول
والفاعل متروك تقديره بحفظ المختصر الولد فضلة منصوب لانه مفعول كشف وهو مضاف الى
القناع واحاط واعرابه كاعراب كشف من غير فرق بمفرداته الجار والمجرور فيه متعلق باحاط

باحاط اي بجميع مسائله وابحاثه والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه للمفرادات عايد الى المختصر حفظا
منصوب على التمييز وهو فاعل في المعنى لان المعنى احاط حفظه واتقن اي احكم واثبت هذه
الجملة الفعلية معطوفة على جملة احاط ويستظهر وباقي اعرابه كاعراب كشف ما وهي موصولة
لا بد لها من صلة مشتملة على الضمير العايد الى الموصول لان الموصول مع صلته لما تنزلة الشيء
الواحد فلا بد من شيء يصل بينهما فيه في حرف جر الهاء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بحصل و
الجار مع المجرور مع متعلقه صلة الموصول والضمير المستكن في فيه المنتقل من حصل بعد حذفه
لان تقديره واتقن ما حصل فيه فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز في فيه راجع الى المختصر والموصول
مع صلته منصوب المحل على انه مفعول اتقن ومن في من النحو بيانية فان قلت ان من البيانية في اي موقع يكون صفة لما قبلها م
وفي اي موقع يكون حالا من ما قبلها قلت ان من البيانية مع مدخولها صفة لما قبلها ان
كان ما قبلها نكرة نحو رايت رجلا من قبيلة قريش وحال ان كان ما قبلها معرفة كما في ما
فيه من النحو لان الموصول مع الصلة معرفة فان قلت كيف يمكن ان يكون الموصول مع الصلة
معرفة وكل منهما نكرة وانضمام النكرة الى النكرة لا يفيد التعريف قلت يمكن ان يحصل من الاجتماع
والانضمام هيئة مفيدة للتعريف وان كان كل منهما نكرة او نقول ان الصلة يجب ان يكون معلومة
عند المخاطب فجاز ان يعرف ويخصص المبهم الذي هو الموصول لفظا ومعنى منصوب
على التمييز بمعنى المفعول اي اتقن معنى ما فيه ولفظه فان قلت ما الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل
والتمييز بمعنى المفعول قلت ان التمييز يكون بمعنى الفاعل ان افردته واضفته الى فاعل فعل ويكون
بمعنى المفعول ان افردته واضفته الى مفعول فعل اردت فعل وفاعل ان هي مصدرية المظهو
فعل مضارع منصوب به فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب المحل لانه
مفعول المظ وهو عايد الى الولد والمظ منصوب المحل على انه مفعول اردت واردت مع متعلقه

فيه قاعدة يعرف بها التمييز بمعنى الفاعل والتمييز بمعنى المفعول وهي هو

فيه مرفوع المحل على انه خبر ان تقديره فان الولد الذي يراد مني تلمبط او يريد انا تلمبط فان قلت
ما الداعي الى هذا التقدير قلت الداعي الى هذا التقدير وهو اما ان الاصل في الخبر الافراد او التحقيق
كونها مرفوعة المحل من كلام مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بالملمظ منصوب محلا على
انه مفعول به غير صريح للملمظ الامام مجرور بانه مضاف اليه المحقق مجرور على انه صفة الامام
والحبر مجرور لانه معطوف على المحقق ومعنى الحبر العالم المحقق المتيقن وقيل هو مقلوب
من البحر فان قلت ما وجه التشبيه على تقدير كون الحبر مقلوبا من البحر بين العالم والبحر قلت
وجه التشبيه بينهما هو ان العالم يجمع العلم كما ان البحر يجمع الماء وايضا بين العلم والماء
مناسبة في كونهما سببان للحيوة فكما ان الماء سبب لحيواة البدن كذلك العلم سبب لحيوة
الروح وفي هذا المعنى قال الشاعر من صار بالعلم حيا لم يمت ابدا المدقق وهو من دق
الشئ اذا علم على وجه التبيين واطلع فيه على سر خفي وهو مجرور على انه صفة الحبر ابي مجرور
بانه بدل من الامام وبكر مجرور لكونه مضافا اليه لابي وابي بكر كنية الامام وهي من اقسام
العلم لان العلم اما ان يصدر باب وام اولا فالاول كنية ابي بكر وابي عمرو وام كلثوم والثاني
اما ان يقصد به الذم او المدح اولا والاول اللقب والثاني العلم عبد القاهر مجرور لانه عطف بيان
لابي بكر بن سقطت الهمزة منه لوقوعه بين العلمين وهو مجرور لكونه صفة لعبد القاهر وهو
مضاف الى عبد وهو مضاف الى الرحمن الجرجاني صفة نسبية للامام لان المراد معرفته لا
معرفة ابائه سقى فعل ماض فاعل الله ومفعول ثراه اي قبره ومنزله منصوب تقديرا
والهاء مجرور المحل لانه مضاف اليه لثرا راجع الى الامام وجعل الواو فيه عاطفة جعل فعل
ماض من الجعل وهو من افعال القلوب يتعدى الى مفعولين والممتنع الاقتصار على احدهما و
فاعله مستتر فيه عايد الى الله الجنة مفعوله الاول مثواه اي مكانه مفعوله الثاني وضميره كضمير ثراه

من لام

ثراه فان قلت من اين عرف ان جعل من افعال القلوب وما ذكروا ونصوا عليه من افعال القلوب
منحصرة في السبعة وهي ظننت وحسبت وخلت وعلمت ورايت ووجدت وزعمت ولم يعدوا
جعلت منها قلت انما ذكروه هو الذي اشتهر استعماله كما في افعال الناقصة فانهم حكموا وصرحوا
بانها ثلثة عشر فعلا مع ان الزيادة على ذلك متحققة وهما ان الفعلان اعني سقى وجعل جزاء
لفظا وانشاء ان معنى لانهما في معنى الامر فان قلت لم عبر بلفظ الماضي عن الامر قلت للتفاؤل
كانه قد جعله الله تبارك وتعالى مكانه في الجنة وهو اخبر عنه بالماضي فان قلت ما محل هاتين الجملتين
اعني سقى وجعل من الاعراب قلنا لا محل لهما من الاعراب لعدم وقوعهما موقع المفرد
هوظ حتى يعلق اي يثبت من علق الشئ اذا ثبت فان قلت ان دخول حتى ممتنع على
الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم فكيف دخل هنا على الفعل قلت نعم الا ان
الفعل بعده في تقدير المصدر بتقدير ان تقديره حتى ان يعلق فيدخل على الاسم تقديرا فان قلت
ان من الواجب في حتى ان يكون ما بعدها جزء لما قبلها ليفيد قوة او ضعفا وما بعد حتى
هنا ليس بجزء مما قبلها قلت نعم الا ان ما بعدها في قوة الجزء مما قبلها لان التعلق من لوازم
التلميظ فيفيد قوة هنا لان العلق بالطبع اقوى منه بطبعه والجار والمجرور منه متعلق منصوب
المحل بانه مفعول به غير صريح ليعلق والضمير فيه مجرور الجارة لفظا مجرور به والجار والمجرور متعلق
بكاينا منصوب محلا على انه حال من فاعل يعلق اي ما ينبع والضمير في منه لفظا مجرور المحل لاضافة
اللفظ اليه اضافة المصدر الى الفاعل عايد الى الامام الحلو مجرور بانه صفة اللفظ ما وهو
الموصول ينابيع مرفوع بانه فاعل ينبع وهو جمع ينبوع وهو عين الماء النحو مجرور بانه
مضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على انه فاعل يعلق وهو مع ما عمل
فيه مجرور المحل بحتى والجار مع المجرور متعلق باردت منصوب المحل على انه مفعول به غير صريح

المحل لاضافة الطبع اليه عايد
الى الولد من لفظ من حرف من حرفي ثم

موصول ينبع اي سبيل صلة منه
متعلق بينبع والضمير المجرور لمن عايد الامام

لاردت فان قلت لم قدم الحال هنا وهو قوله من لفظه على ذي الحال وهو ما ينبغي قلت انما
جاز ذلك لما في الظروف من الاتساع فاجاز وا فيها ما لا يجوز في غيرها وقيل انما قدم الحال
ههنا على ذي الحال للسجع فان قلت هل يجوز ان يكون من لفظه حالا من الضمير المجرور في منه ام
لا قلنا لا يجوز ذلك لوجوه الاول ان الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول وهذا الضمير ليس
بفاعل ولا مفعول فلا يكون حالا منه والثاني اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديمه على الحال
وهذا الضمير معرفة فيجوز تقديمه على هذه الحال وهو من لفظه الحلو فيكون تقديره حتى
يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير غير جاير لانه يلزم منه تقديم ما في حيز الصلة وهو
منه على الموصول وهو ما والثالث ان من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا تتقدم على صاحبه المجرور
في الاصح فنظرت وهو ههنا بمعنى تفكرت لان النظر اذا عدي بفي صار بمعنى الفكر واذا
عدي بالى صار بمعنى الرؤية واذا عدي باللام صار بمعنى الرحمة واذا عدي بعلى يصير بمعنى الغضب
واذا استعمل بين يصير بمعنى الحكم والقضاء وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفا على اردت
بالفاء فيجوز ان يكون جواب الشرط محذوف تقدير الكلام اذا كان لو لم يسعفه المختصر
ومحيطا بمفرداته فنظرت فيكون الجملة مجزومة المحل على انها جواب الشرط غير جازم لا يكون
لها محل من الاعراب فكيف يقال ههنا مجزومة المحل في مختصرات في حرف جر وفي الجارة
مختصرات مجرور به والجار مع المجرور متعلق بنظرت والضمير فيه مجرور المحل لكونه مضاف
اليه للمختصرات لعدم شرطها وهو التطابق بينها وبين الموصوف لان الموصوف جمع
والصفة ليس بجمع قلنا فالجواب عنه مبني على معرفة قاعدة وهي ان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الجمع كان حكمها حكم الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع كما ان الفعل في قولنا
النساء جاءت او جئن على صورة الجمع والواحد كذلك جاز ان يقول نساء جائية

كذا في شرح الديباجة ولقائل ان يقول ان الجملة التي وقعت جواب الشرط صح

لا يتقدم

[illegible]

او جانبات

او جانبات واذا عرفت تلك القاعدة عرفت الجواب فان قلت فلم اختار المص الواحد ومع الواحد
والجمع جايزان قلت اختيار المص المفرد اولا لكونه اصلا واخصر دون وهو منصوب على
الظرفية والعامل فيه فنظرت كتبه وهي جمع كتاب مجرورة للاضافة دون اليها المبسوطة
مجرورة على انها صفة كتبه فان قلت ان المبسوطة لا يجوز ان يكون صفة الكتب لعدم
الشرط وهو التطابق بينهما قلت وجوابه ما قلنا آنفا فلا نعيده والفاء في قوله فوجدت
للعطف على قوله فنظرت وهو ههنا يجوز ان يكون بمعنى علمت وهو حينئذ يتعدى الى مفعولين
مفعوله الاول اكثرها والهاء مجرور المحل لكونه مضاف اليه لاكثر عايد الى المختصرات
نادرا اي نادرا ولا مستعملا منصوب على التمييز من اكثرها بين وهو منصوب على
الظرفية والعامل فيه نادر الاية وهي جمع امام مجرورة لاضافة بين اليها والمفعول
الثاني لوجدت قوله والمائة وجدت ويجوز ان يكون بمعنى صادفت فحينئذ يتعدى الى الواحد
ويكون المائة بدلا من اكثرها بدل البعض من الكل والتتمة معطوفة على المائة
وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني المائة والجمل والتتمة اسم كتاب للشيخ عبد القاهر
فاستطلت اي وجدته طويلا او رايته او عددته طويلا وهو فعل وفاعل والفاء
فيه كالفاء المذكورة في فنظرت وهو ماخوذ من طال يطول فيتعدى بالنقل الى باب
الاستفعال كاستكرمته ان هي مصدرية اكلفه هو فعل مضارع منصوب بان فاعله
مستتر فيه وهو انا والضمير البارز المتصل منصوب محلا على انه مفعول اول لاكلف
وهو عايد الى الولد ويتعدى الى المفعولين ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء فيه
مجرور المحل لاضافة الجمع اليها عايد الى الكتب الثلثة والجملة الفعلية اعني اكلفه مع
ما عمل فيه منصوبة المحل على انها مفعول استطلت واحمله منصوب معطوف على

الكلم وهو يتعدى الى مفعولين ايضا الاول الضمير البارز المتصل والثاني قوله رفعها
والهاء فيه مجرور المحل لكونه مضاف اليه لرفع عايد الى الكتب كراهة مصدر منصوب لانها
مفعول له من استطلق وهو مضاف الى فاعله لما وهو ما موصول فيها صلة والموصول
مع الصلة مجرور المحل للاضافة كراهة اليه وذكر الفاعل متروك تقديره كراهتي ما فيها اي في الكتب
الثلثة والضمير فيها عايد الى ما تقديره كراهتي بما فيها من الاشياء والجار والمجرور فيه متعلق
بكاينا منصوب محلا بانه حال من الموصول وبيان له المعادة وهي اسم مفعول من الاعادة
مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيه كالكلام في المظبوط من جهة السوال والجواب
وان كانت الواو فيه للحال وان للشرط في الاصل كانت فعل من الافعال الناقصة يستدعي
الاسم مرفوعا والخبر منصوبا واسمه مستتر فيه عايد الى الاشياء لا تخلو وهو فعل مضارع
منفي بلا جزاء الشرط ومحل هذه الجملة نصب لانها خبر كانت وفعل الشرط وجزاء الشرط
منسلخ عنهما معنى الشرط ووقعت حالا من الاشياء ثانيا فان قلت هذه الجملة لا يجوز ان تقع
حالا لانها لم يتبين هيئة الفاعل ولا المفعول قلنا لا نم ذلك لانه عبارة عن ما ء الموصول
في كراهتي بما فيها وهي مفعول لكراهتي من الافادة من حرف جر الافادة مجرور به والجار
والمجرور متعلق بلا تخلو منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له كالتصنيف وهو فعل
وفاعل والجملة معطوف على استطلقت منها اي من الكتب الثلاث متعلق باستصنيف
هذا وهو اسم من اسماء الاشارة مبني على الفتح لشبهه الحروف من حيث الاحتياج الى
المشار اليه كما ان الحرف محتاج الى متعلقه لكن محله النصب لانه مفعول التصنيف
المختصر وهو منصوب لانه صفة هذا فيكون تابعا للمبني وتابع المبني تابع لمحله وقيل نعت
وهو معطوف على التصنيف عن حرف جر كالمجرور بها والجار والمجرور متعلق

بنعت

بنعت والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي عن كل واحد منها اي من الكتب الثلثة ما وهي مصدرية
تكرر وهو فعل ماض والضمير فيه عايد الى كل وهو في تقدير المصدر وما في محل النصب بانه مفعول نعت تقديره
نعت عن كل تكرره فان قلت لم لا يجوز ان يكون ما نافية قلنا لانه يلزم نفي المتكرر وهو غير منفي
فان قلت هل يجوز ان تكون ما موصولة هيهنا قلنا نعم بحذف المضاف ويكون التقدير
نعت عن كل واحد منها تكرار ما تكرر استثقالا وهو منصوب على انه مفعول له من نعت او منصوب
على انه حال من ضمير نعت بمعنى مستثقلا للمعاد واللام فيه حرف من حروف الجارة المعاد مجرور به
والجار والمجرور متعلق للاستثقال منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح والمعاد هيهنا مصدر بمعنى
الاعادة والتكرار واستقلالا معطوف على استثقالا فيجوز فيه الوجهان ايضا للمفاد واللام
فيه حرف جر المفاد مجرور به والجار والمجرور متعلق باستقلالا منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح
وهو اسم مفعول من افاد يفيد واللام فيه اما للعهد والمعهود وهو الولد المذكور او بمعنى الجنس
والمراد كل من استفاد من هذا المختصر فان قلت ان الالف واللام في المفاد لا يجوز ان يكون
للعهد ولا للجنس لان الالف واللام في الصفة بمعنى الذي فلم لا يجعل الالف واللام في الصفة للعهد
او للجنس كما يقال الذي لا يكون للعهد لانه مبهم ولا للجنس المعين معنى بل الجنس اعم من ان
يكون مستفيدا او غيره قلت هذا السوال غير وارد لان الفرق بين الذي وبين الالف
واللام ظ وهو ان الذي يتعرف بالصلة دون الالف واللام بل هو وضع للتعريف واذا
كان للتعريف يصلح ان يكون الالف واللام في المفاد للصنف المعهود والجنس معنى وهو من كمستفيد
ولان حال الصفة في الموصوف معهودا او جنسا معينا كان الصفة كذلك غير وهو منصوب
على انه حال من الضمير في التصنيف فان قلت لا يجوز ان يكون غير حالا لانه من شرط الحال ان
يكون من المشتقات وغير ليس من المشتقات قلنا ان الغير هنا بمعنى المغاير وهو من المشتقات

باعتباره

قلنا وقوع غيرها لا باعتبار اضافته الى المشتق وهو مدنحو وهو مجرور لكونه مضافا اليه
فضل منصوب بانه مفعول مدخر لانه اريد به الحال والاستقبال فان قلت اعمال اسم الفاعل
مشروط عند البصريين بالاعتماد على احد الاشياء الستة الاول حرف النفي وحرف الاستفهام
والمبتدا والموصول والموصوف وذو الحال وههنا لم يعتمد على احد الاشياء فكيف يعمل
قلنا اسم الفاعل اعتمد على غير فان قلت ان غير ليس من احد الاشياء الستة قلت ان في غير معنى
النفي ولهذا استوى فيه المثنى والمجموع والمذكر والمؤنث لانه لما كان فيه معنى النفي صار بمنزلة
حرف النفي لا يثنى ولا يجمع ويذكر ولا يؤنث وكذلك غير فضلة النصيحة مجرورة لاضافة فضل
اليها في حرف جر وغاية مجرورة به وهو ظرف لغو متعلق بمدخر ويجوز ان يكون ظرفا مستقرا
في محل النصب على الحالية من النصيحة او على الصفة لها بان يقدر المتعلق معرفة اى النصيحة
الكائنة في رعاية وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو عباراته وذكر الفاعل متروك تقديره
في رعايتي عباراته والضمير البارز مجرور المحل لاضافة العبارات اليه وهو عايد الى الامام
الفصيحة وهي مجرورة بانه صفة العبارات فان قيل لم يجمع مع ان الموصوف جمع قلت
وجوابه ترك للطبوطة ولم وهي حرف من حروف الجوازم اطو وهو فعل مضارع مجزوم
وعلامة الجزم فيه سقوط الياء لان اصله اطوي وفاعله مستتر فيه وهو انا والجملة
معطوفة على جملة استقبت ذكره وهو منصوب بانه مفعول لم اطو شيئا وهو مجرور لاضافة
ذكر اليه من حرف جر مسائلها وهي مجرور بمن والجار والمجرور متعلق بلم اطو الها فيه
مجرور المحل لاضافة المسائل الا وهي حرف من حروف الاستثناء ما وهي موصولة ندر فعل
ماض صلته وفاعله مستتر فيه عايد الى ما ومحل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على البدلية
من ذكر شيء بحذف المضاف اى لم اطو ذكر شيء الا اطو ذكر ما ندر واما مجرور على انه بدل

شئ الا الطو كريم

بدل عن شيء في يكون تقدير الكلام ولم اطو ذكر ما ندر من مسائلها فتقدير الكلام لم اطو
ذكر شيء من مسائلها الا اطو ذكر شيء التي ندرت فان قلت لم لا يجوز تقدير ان يكون بدلا
موصول مجرو ان يكون جر
من الضمير المتصل بالمسائل قلت لفساد المعنى لان الضمير المتصل بالمسائل راجع الى الكتب
الثلاثة فيصير تقديره ولم اطو شيئا من مسائل الكتب الثلاثة الا الكتب النادرة وهذا فاسد
او شاع وهو معطوف على ما ندر فيما في حرف جر ما موصولة بينهم بين منصوب على
الظرفية وهم ضمير متصل مجرور المحل لاضافة البين اليه عبارة عن النحاة و
فاعله محذوف وهو حصل والضمير فيه عايد الى ما والعامل مع المعمول جملة ظرفية
صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل بفي والجار والمجرور متعلق بشاع منصوب
محلا بانه مفعول فيه غير صريح لشاع وانتشر وهو معطوف على شاع او على ندر
ولم وهي حرف من حروف الجزم اذر فعل مضارع مجزوم بلم اصله اذير سقط
الياء لالتقاء الساكنين وهو الياء والراء وفاعله مستتر فيه وهو انا فيه وهو
فيه اى في المختصر متعلق بلم اذر والجار والمجرور منصوب محلا بانه مفعول فيه غير
صريح لم اذر شيئا وهو منصوب لانه مفعول لم اذر اجنبيا وهو منصوب لانه صفة
شيء الا حرف من حروف الاستثناء ما وهو موصولة كان وهو فعل من افعال
الناقصة صلتها اسمه مستتر فيه عايد الى ما بالزيادة والجار والمجرور متعلق بحريا منصوب
منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له وحريا
منصوب بانه خبر كان فان قلت ان حق الظرف اللغو التاخير ايضا لكونه فضلة
وهنا تقدم اللغو وهو بالزيادة على قوله حريا قلت وجوابه من فهم قوله والا
اهل الخبر موجود وما ومحل الموصول اما منصوب على الاستثناء او على البدلية من
شيئا اجنبيا وترجمته اى سميت هذا المختصر الواو فيه للعطف ترجمت فعل فاعل

ضمير بارز متصل والهاء منصوب المحل بانه مفعول ترجمت وهو عايد الى المختصر وهذه
الجملة معطوفة على جملة التصنيف بكتاب وهو مجرور بالباء متعلق بترجمت المصباح
وهو مجرور باضافة الكتاب اليه وهي من قبيل اضافة العام الى الخاص ليستفيض اي ليستفيد
فان قلت ادخل الكلام ممتنع على الفعل لانه من حروف الجارة وهي مختصة بالاسم
فكيف دخل عليه قلت وجوابه قد مر في قوله حتى يعلق وليستفيض فعل مضارع وهو
منصوب بان مقدرة وفاعله الضمير المستتر فيه عايد الى الولد بانواره والجار والمجرور
فيه متعلق ليستفيض والضمير مجرور المحل لاضافة الانوار اليه ليستفيق اي يغتنم وهو
منصوب بنزع الخافض تقديره بمغانم آثاره اي من مغانم آثاره والضمير فيه راجع الى المختصر
وكسرته اي طويته وجمعته مشتملا وهو فعل وفاعل والهاء منصوب المحل بانه مفعول
كسرته وهو عايد الى المختصر وهذه الجملة معطوفة على جملة ترجمت على خمسة على حرف
جر خمسة مجروره بها والجار والمجرور متعلق بكسرته منصوب محلا لانه مفعول به غير صريح
بكسرته ابواب وهو مجرور لاضافة الخمسة اليها الباب وهو مرفوع بانه مبتدا الاول
وهو مرفوع على انه صفة الباب في جر الاصطلاحات وهي مجرورة بفي والجار والمجرور
متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر المبتدا فان قلت ان المصدر لا يثنى ولا يجمع فكيف
جمعه ههنا قلت المراد من قولهم المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يكون بمعنى
الغير فيجوز ان يثنى ويجمع والاصطلاحات ههنا بمعنى المصطلحات او نقول المراد من قولهم
المصدر لا يثنى ولا يجمع هو المصدر الذي لا يقصد به الانواع اما اذا قصدت فيجوز ان يثنى
ويجمع والمراد منه الانواع المختلفة النحوية وهي مجرورة على انه صفة الاصطلاحات فان قلت ان
النحوية لا يجوز ان يكون صفة الاصطلاحات لعدم شرط وهو التطابق لان الموصوف
بينهما

الموصوف ههنا جمع والصفة ليست كذلك قلت لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع جاز
فيه الوجهان الافراد والجمع فان قلت هذه القاعدة انما يجوز اذا كانت الصفة من المشتقات
وههنا ليست كذلك قلت ان الياء فيه ياء النسبة فيكون بمعنى الفعل فيكون تقدير الكلام
الباب الاول كاين في الاصطلاحات المنسوبة الى النحو في الاصل مصدر نحا ينحو اذا قصد فان قلت
لم سمي هذا العلم نحوا قلنا قيل انه سمع ابو الاسود الدؤلي قاريا يقرء ان الله بريء من المشركين
ورسوله بالجر ثم ذهب الى امير المؤمنين وحدثه ذلك فقال امير المؤمنين كرم الله وجهه
لحالط العجم اقسام الكلام ثلثة اسم وفعل وحرف الاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ
عن حركة المسمى والحرف ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سوى فرع عليه
والمفعول منصوب وما سوى فرع عليه والمضاف اليه مجرور وما سوى فرع عليه وقال انح ولذا
سمي هذا العلم نحوا الباب مرفوع بانه مبتدا الثاني وهو مرفوع تقدير على انه صفة الباب
في حرف جر العوامل وهو مجرورة بفي والجار والمجرور في محل الرفع بانه خبر مبتدا اللفظية
وهي مجرورة على انها صفة العوامل القياسية وهي مجرورة بانها صفة بعد صفة العوامل
الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية واعرابه كاعراب الباب الاول الباب الرابع في
العوامل المعنوية واعرابه الباب الخامس الباب مرفوع بانه مبتدا وخامس مرفوع بانه
صفة في فصول والجار والمجرور فيه في محل الرفع الخبرية من حرف من حروف الجارة
العربية مجرورة والجار والمجرور متعلق بكاينة مجرور محلا على انه صفة فصول قوله كل
وهي مرفوعة بانه مبتدا لفظة وهي مجرورة لاضافة كل اليه وهو لازم الاضافة فانه
يكون مذكرا ان كان المضاف اليه مذكرا ويكون مؤنثا ان كان المضاف اليه مؤنثا
فان قلت لم يلزمها الاضافة قلت لانها لا معنى لها الا في الاحاطة يستدعي محاطة فان قلت هذا كلام ابن حاجب علموا
الاحاطة
الكلام منقوض بقوله تعالى وهم

اعلم انحو ... ...

الباب الاول في
الاصطلاحات النحوية

لان الكل ههنا لم يضف قلت وقد يحذف ما يضاف اليه كل للعلم به وتقدير الاية لكل قوم
درجات فان قلت ان الكل هل هو مفرد ام جمع قلنا ان الكل في اللفظ مفرد وفي المعنى
جمع وعلى هذين الاعتبارين يعود الضمير اليهما قوله تعالى وكلهم اتيه يوم القيامة وقوله
تعالى وكل اتوه داخرين فان قلت هل يجوز دخول الالف واللام على كل ام لا قلت لا يجوز ذلك
لان تعريفها بالاضافة والالف واللام يبطل ذلك فان قلت هذا الجواب منقوض بقولهم
الكل وان الكل وانهم ادخلوا الالف واللام على الكل قلنا لا يجوز ادخال الالف واللام
عليه الا اذا كان عوضا من المضاف اليه نحو الكل وان الكل تقديره هو كل وان كله اوراد
لفظ كما يقال فان الكل لاحاطة الافراد المراد فيه لفظ كذا ذكره ابو البقاء في المتبع شرح اللمع
دلت وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى اللفظ وهذه الجملة فعلية مجرورة
المحل على انها صفة لفظ فان قلت الجملة التي وقعت بين المبتداء والخبر لا يكون لها محل
من الاعراب قلت لا نم وقوعها بين المبتداء والخبر بل هو من تتمة المبتداء على معنى
على حرف جر معنى مجرور به تقديره والجار والمجرور متعلق بدلت منصوب محلا على انه مفعول فيه
غير صريح له مفرد وهو مجرور بانه صفة لمعنى بالوضع والجار والمجرور فيه متعلق بدلت
قوله فهي مرفوعة المحل بانها مبتداء ثانية وقوله كلمة مرفوعة بانها خبر المبتداء الثانية
والمبتداء الثاني مع خبره جملة اسمية مرفوعة على انها خبر للمبتداء الاول فان قلت لم دخلت الفاء
في قوله فهي قلت لان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذلك اذا كان
اسما موصولا صلته فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
فلهم اجرهم وقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله او نكرة موصوفة باحدهما نحو كل رجل يأتيني
فله درهم او في الدار فله درهم وقوله كل لفظ من قبيل المبتداء النكرة الموصوفة بالفعل فان

بكليهما تقول انها في محل الجزم

فان قلت لم توسط الضمير بين المبتداء والخبر ههنا قلت للحصر الا ترى انك اذا قلت زيد عالم
لا يلزم نفي العلم من غيره واذا قلت زيد هو عالم بمنزلة قولك ما عالم الا زيد فان قلت
لم قدم تعريف الكلمة عليها مع ان المقصود من التعريف المعرف قلنا لان معرفة المعرف اقدم
من معرفة المعرف طبعا فقدم وضعا اتباعا للموافقة بين الوضع والطبع فان قلت
لم قدم الكلمة على الاعراب والبناء مع ان المقصود من علم النحو الاعراب والبناء قلنا انهما عارضان
على الكلمة وهي معروضة فيه والعارض لا يتصور بدون المعروض فيكون اهم ولهذا قدمها
عليها جمعها وجمع وهي مرفوعة بانه مبتداء والضمير فيه مجرور المحل لاضافة الجمع اليه راجع الى الكلمة
كلمات وهي مرفوعة بانها خبر المبتداء وكلم وهي مرفوعة لانها معطوفة على كلمات فان قلت
لم بين الجمع مع انه من وظيفة التصريفيين قلت اما تصديقا لقوله غير مذكور فضلة النحو
او لدفع وهم من يتوهم ان الكلام جمع كلمة كالكلمات فان قلت قوله وجمعها الكلمات صحيح وقوله وكلم
ليس بجمع على نوعين مصحح وهو ما كان في المذكر بالواو والنون وبالياء والنون ومن
المؤنث بالالف والتاء ومكسر وهو ما يغير نظم واحده بناؤه والكلم ليست منهما قلنا ان
الكلم اسم جنس واحده كلمة كقولك تمر وتمرة والمفيق وجمعها كلمات وكلم باعتبار معناه
لان في الكلم معنى الجمع فان قيل ما الفرق بين الكلم قيل الفرق بينهما ان الكلمة يطلق على المفيد
وغير المفيد فالكلام لا يطلق الا على المفيد خاصة قوله وهي مرفوعة المحل بانها مبتداء
راجع الى الكلمة ثلثة وهي مرفوعة على انها خبر المبتداء انواع وهي مجرورة لاضافة ثلثة
اليه اسم وهو مرفوع لانه خبر مبتداء محذوف تقديره الاول اسم فان قلت من اي شئ
يشتق الاسم قلت وهو مشتق من سما يسمو عند البصريين وقد يكون اصله سمو فحذف لامه
وعوضت منها الهمزة في اوله فصار اسم على وزن افع فان قلت لم سمي الاسم اسما عندهم قلت

لان الجمع

والمسمى قبل وضع الاسم خفي عند الاذهان فاذا سمي بان وعلى فظهر ولهذا سمي الاسم اسما وعند الكوفيين
هو مشتق من الوسم وهو العلامة فحذفت واوه وعوضت منها الهمزة فصار اسم على وزن
اعل فان قلت لم سمي الاسم اسما عند الكوفيين قلت لانه علامة على المسمى وفعل وهو مرفوع بانه
خبر مبتدا محذوف تقديره والثاني فعل فان قلت لم سمي الفعل فعلا الاسم المصدر لدلالة عليه و
للمصدر سمي فعلا فان قلت فالفعل يدل على الزمان فهلا سمي به قلت تسميته بالمصدر اولى
لوجهين احدهما ان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بحركاته فالحروف اصل واقوى
من الحركات والثاني ان الزمان الذي يدل عليه الفعل مختلف فيكون تارة ماضيا ومستقبلا
اخرى وحالا والمصدر لا يختلف وحرف وهو مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره والثالث
حرف فان قلت لم سمي الحرف حرفا قلت لان اصل الحرف طرف الشيء والحرف طرف الجملة وليست
منها الا ترى ان قولك هل زيد قايم فزيد لا تدخل في الجملة اذ لو حذفتها بقي الكلام صحيحا ولهذا
سمي حرفا فالكلم مرفوع بانه مبتدا ما جاز ما موصول لا بد له من صلة جاز فعل ماض
ان يحدث ان مصدرية يحدث فعل مجهول منصوب بان عنه عن حرف والضمير المجرور المحل
به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق بيحدث مرفوع المحل على انه قايم مقام فاعل يحدث
وهو مرفوع محلا بانه فاعل جاز وجاز مع ما عمل فيه صلة الموصول والموصول مع صلته مرفوع
محلا بانه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة فان
قلت ما الفرق بين الاسناد والحديث والاخبار قلنا ان الاسناد اعم من الاخبار والحديث لصدق
الاسناد على المستكن في فعل الامر والنهي بخلاف الاخبار والحديث فانهما لا يصدقان عليه لان
من لوازمهما احتمال الصدق والكذب وهو لا يحتملهما فان قلت يلزم من قوله فالاسم ما جاز
ان يحدث عنه لان لا يكون المستكن في فعل الامر والنهي اسما لان من لوازم الاخبار والحديث

وهو قايم

والحديث احتمال الصدق والكذب والمستكن في فعل الامر والنهي لا يحتملهما ولو قال الاسم ما يقع
مسندا اليه لكان اصوب فيه قلت يمكن ان يجاب عنه بان يقال الاسم المسند اليه اما فاعل واما
مبتدا واذا كان كذلك فالحديث اولى من الاسناد لان اكثر فعل الفاعل وخبر المبتدا محدث
عنهما والمسند اليه مما ليس بحديث وخبر كالامر والاستفهام والنهي قليل مع انه ليس باصل كزيد
والكاف فيه حرف من حروف الجارة زيد مجرورة به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا
على انه خبر مبتدا محذوف تقديره وهو كزيد ويجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى المثل فيكون
مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل زيد والعلم والجهل فانهما مجروران
لانهما معطوفان على زيد في قولك في حرف جر قول مجرور به والجار والمجرور متعلق بكاينا
منصوب محلا على انه حال من زيد والكاف فيه مجرورة المحل لاضافة قول اليه وهو من قبيل
اضافة المصدر الى فاعله خرج زيد وهذه الجملة فعلية منصوب محلا بانه مفعول القول
والعلم وهو مرفوع بانه مبتدا حسن وهو مرفوع لانه خبر المبتدا والمبتدا مع
خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انه معطوفة على خرج زيد والجهل قبيح وهذه الجملة
معطوفة على جملة والعلم حسن فانك اخبرت عن زيد بالخروج وعن العلم بالحسن وعن
بالقبيح فان قلت ما الفايدة في تمثيل المصنف الاسم بثلث امثلة مع ان قوله كزيد يكفي
في التمثيل قلنا ان المصنف اشار بذلك الى ان الاسم ينقسم الى قسمين عين وهو الدال على معنى قايم
بذاته كزيد والاخر معنى وهو الدال على معنى غير قايم بذاته وهو على ضربين احدهما و
جودي كالعلم والاخر عدمي كالجهل ثم لما علم ان من الاسماء ما لا يجوز الحديث عنه اردفه
بقوله او كان في معنى ما يحدث عنه او حرف من حروف العاطفة كان فعل من الافعال
الناقصة يستدعي الاسم مرفوعا والخبر منصوبا والحق ان كان ههنا تامة بمعنى وقع والضمير

ما يحدث عنه جر

مستتر فيه راجع الى الاسم وخبره الجار والمجرور مع متعلقه في قوله في معنى وكان مع اسمه وخبره
جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على صلة الموصول وهو جاز في قوله الا انهم
ما جاز وما موصولة لا بد له من صلة يحدث فعل مجهول عنه عن حرف جر والضمير المتصل مجرور
المحل به راجع الى الموصول والجار والمجرور متعلق بيحدث مرفوع محلا بانه قايم مقام فاعله
وجملة يحدث صلة الموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة معنى اليه كاذ والكاف في نحو المنكر
مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثاله مثل اذ وهو مجرور المحل لاضافة الكاف اليه واذا
ومتى مجروران محلا بانهما معطوفان على اذ ونحوها نحو حيث نحو مجرور بالعطف والهاء
مجرور محلا لاضافة نحو اليه راجع الى اذ واذا ومتى فانك الفا يجوز ان يكون جواب الشرط
المحذوف تقديره اذا كان كذلك اي اذا كان اذ واذا في معنى ما يحدث عنه فانك الخ ويجوز ان
يكون للتفسير ان حرف من حروف المشبهة بالفعل يستدعي الاسم منصوبا والخبر مرفوعا والكاف
الضمير المتصل لاحرف نفي يحدث فعل مضارع منفي به وفاعله مستتر فيه وهو انت وهذه الجملة
الفعلية مرفوعة المحل بكونه خبر ان عنها عن حرف جر والضمير المتصل راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها
للزوم اللام فيه حرف جر لزوم مجرور به والجار والمجرور متعلق بقوله يحدث منصوب محلا بانه
مفعول له غير صريح ليحدث ظرفيتها اي ظرفية اذ واذا ومتى ونحوها فان قلت لم لا يجوز الاخبار
عن الاسماء اللازمة للظرفية قلنا ومحل الاسماء اللازمة لها منصوبة ابدا ولو احدث عنها
للزم ان يكون مرفوعا فيلزم ان يكون الشيء الواحد منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو
ممتنع ولكنها والضمير المتصل فيه منصوب محلا بانه اسم لكن راجع الى اذ واذا ومتى ونحوها
في معنى والجار والمجرور فيه متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر لكن الوقت وهو مجرور لاضافة
معنى اليه وهو الواو فيه ابتدائية هو مرفوع محلا بانه مبتدا راجع الى الوقت مما يحدث من

من حرف جر ما موصول وصلته يحدث وهو مع صلته مجرور المحل بمن والجار والمجرور متعلق
بكاين مرفوع محلا بانه خبر المبتدا عنه عن حرف جر والهاء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق
بيحدث مرفوع محلا بانه قايم مقام فاعله راجع الى ما في قولك والجار والمجرور فيه متعلق بكاين
منصوب محلا لانه حال من الوقت مضى وهو فعل ماض الوقت وهو مرفوع بانه فاعل مضى
وهذه الجملة الفعلية منصوبة المحل بانه مفعول القول وطاب وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه
راجع الى الوقت واتسع وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه راجع الى الوقت فان قلت عد المصنف
اذ واذا ومتى من هذا القبيل نظرا لانهما لا يلزمان الظرفية ويدل عليه قولهم ان اذ في قوله تعالى
واذكروا اذ انتم قليل الاية منصوب المحل لوقوع الفعل عليه ولو كان لازما للظرفية يكون
الفعل واقعا فيه لا عليه وقولهم اذ يقوم زيد اذ يقعد عمرو بمعنى وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو ويقع اذ ههنا مبتدا وخبرا قلنا انما عد المصنف اذ واذا من الاسماء اللازمة للظرفية
اعتمادا الى الاكثر استعماله لها لانهما يكونان في اكثر مواضع مفعول فيه واما كونهما مفعولا به
والمبتدا وخبرا او بدلا قليل ولا يعتبر فان قلت ما الفرق بين اذ واذا قلت ان اذ
واذا ظرفان للزمان واما اذ لوقت ماض واذا الوقت المستقبل تقول جئتك اذ زيد راكب
وجئتك اذا الشمس طالع قال الله تعالى والليل اذا يغشى فاعلم فاعلم ان اذا قد يجعل ماضيا
في المعنى كقوله تعالى اذا يقول المنافقون والمعنى اذ يقول المنافقون ومن علامة الواو
فيها ابتدائية من حرف جر علامات مجرورة به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا
بانه خبر المبتدا المؤخر والضمير فيها مجرور المحل لاضافة العلامات اليه راجع الى الاسم اللفظية
وهو مجرورة بانه صفة العلامات فان قلت ان اللفظية لا يجوز ان يكون صفة للعلامات
لعدم شرطها وهو التطابق بينهما لان الموصوف ههنا جمع والصفة ليست بجمع قلت

وجوابه في قوله الباب الاول في الاصطلاحات النحوية فلا يقال دخول وهو مرفوع بانه
مبتدأ مؤخر الالف وهي مجرورة لاضافة دخول اليه واللام وهو مجرور لانه معطوف
على الالف عليه الجار والمجرور متعلق بالدخول نحو وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
الغلام وهو مجرور لاضافة النحو اليه والفرس وهو مجرور على انه معطوف على الغلام
فان قلت لم اورد المصنف المثالين قلت ليكون فيه من ذوي العقول وغير ذوي العقول ولقائل
ان يقول ان المصنف لو قال وعلامته حرف التعريف لكان اولى ليدخل فيه ميم التعريف فان اهل
حمير قد جعلوا مكان اللام الميم من قوله ليس من امبر امصيام في امسفر ويمكن الجواب
عنه بان يقال ان الميم في هذه الكلمات لام في الاصل اذ الاصل ليس من البر الصيام في السفر قلبت
اللام ميما في الجمهورية فان قلت لم قدم المصنف الالف واللام على حرف الجر وقال ومن علامات
اللفظية دخول الالف واللام ولم يقل دخول حرف الجر والالف واللام قلت ان الالف واللام
علامة متصلة وحرف الجر علامة منفصلة وتقديم المتصلة على المنفصلة اولى فان قلت
لم اختص دخول الالف واللام بالاسم دون الفعل قلت لانهما يفيدان التعريف ويدخلان
صالح له اذ وصفت للتنكير فان قلت قد جاءت الالف واللام في الفعل فيما انشد ابو زيد
تقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع ويستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جحره بالشيحة اليتقصع هذا شاذ وتاويله انه جعل الالف واللام في موضع الذي
فان قلت ان الالف واللام قد دخل على هل وهو حرف الاستفهام في قول ابو الدقيش
انشد الهل في جواب من قال هل لكم في شريد كان ذكرها عيون الضياون قلنا هذا
محمول على جعل هل اسما ولذا الف ولام وذلك لان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ
وقصد اعرابها [illegible] حرف [illegible] منها ليكون على اقل [illegible] المعربان وحرف وهو مجرور

فيما هو صالح له وهو الاسم لان الفعل غير صالح

مجرور لانه معطوف على الالف واللام الجر وهو مضاف لحرف نحو بزيد وهو مرفوع بانه خبر
مبتدأ محذوف وهو مضاف الى بزيد والجار والمجرور ههنا متعلق بالمقدر اي مررت بزيد فان
قلت لم قال ومن علامات اللفظية دخول الالف واللام وحرف الجر ولم يقل علامة اللفظية
دخول الالف واللام والجر بغير تقييد بالحرف قلنا انما قال حرف الجر ولم يقل الجر لئلا يشتمل
جر المضاف اليه فان جر المضاف اليه بالاضافة والاضافة ليست من علامات اللفظية بل هي من
العلامات المعنوية واجاب بعضهم وقال جعل حرف الجر من علامة الاسم لا الجر ليكون في الافعال الظاهر
نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان قلت لم كانت حرف الجر علامة الاسم قلت لان
حرف الجر انما يجيء به ليقوم للفعل حتى يصل الى المفعول كان جزء من الفعل لا يدخل الا على الاسم
فان قلت ان حرف الجر قد دخل على الفعل في قولهم نعم السير على بئس العير قلنا انما دخل على وجه
الحكاية وحذف القول تقديره نعم السير على مقول فيه بئس العير وحذف القول كثير في كلامهم واما
عند من جعل نعم وبئس اسما لاحتياج الى تاويله في دخول حرف الجر وسيجيء ذلك ان شاء الله تعالى والتنوين وهو
مجرور بانه معطوف على حرف الجر مثال ما دخل عليه التنوين نحو رجل ولما [illegible] فان قلت
فلم اختص التنوين بالاسم دون الفعل وجوابه ما قال سيبويه ومن تابعه وهو ان التنوين
زيد على الاسم دليلا على خفته وانه ليس كالفعل في ثقل ومعنى ذلك ان الاسم في اصل وضعه دال
على معنى واحد وليس بعامل فيما بعده والفعل ثقيل لانه دال على حدث وزمان ويلزمه الفاعل
ويتعدى الى الظرفين والحال والمفعول له والمفعول معه وبه وعند ما يتعدى الى ثلثة مفعولين
فلما كثر عليه كان ثقيلا لا يزاد عليه شيء لان الزيادة ثقيل واما الخفيف فيحتمل الزيادة كذا
ذكره الفكري في كتابه فان قلت ان التنوين قد دخل على لو وهو حرف الشرط في قول الام على لو
ولو كنت عالما باذناب لو لم تقنع اوايله قلنا ان الشاعر جعله اسما لذا شدد لامه كما ترى فان قلت

ثم قال المص ومن علاماته دخول الالف واللام ولم يقل ولم يقل لحوق الالف واللام واتصال
الالف واللام قلنا لان اللحوق والاتصال يستعملان في اخر الكلمة غالبا والدخول يستعمل
في اول الكلمة ولهذا قال دخول الالف واللام ولم يقل لحوق الالف واللام واتصال الالف واللام
واعلم ان المص لو قال ومن خواصه ولم يقل ومن علاماته لكان اولى لان العلامة لازمة
لا تنفك كالرفع للفاعل لانه لا يوجد الفاعل الا مرفوعا اما بالحركة او بالحرف والخاصة قد تنفك
كالضحك للانسان فلو كان الالف واللام علامة الاسم لكان يلزم من وجود الاسم وجود
الالف واللام كما يلزم من وجود الفاعل وجود الرفع لانه علامة له فان قلت لم بين
المص العلامات اللفظية ولم يبين العلامات المعنوية قلنا ان العلامات اللفظية اقوى من العلامات
المعنوية لانه يعرف بالحس والبصر والقلب معا والمعنوية بالقلب فقط فان قلت ما وجه الفرق
بين الحد والعلامة قيل الحد كاشف عن حقيقة الشيء ولهذا يطرد وينعكس والعلامة تعريف
بشيء بامر خارج عن حقيقته ولهذا يطرد ولا ينعكس الا يرى ان قولنا في حد الاسم ما دل على معنى
مفرد في نفسه يطرد وينعكس فيهما كان هذا الصفة حكم بانه اسم وكل ما لم يكن بها حكم بانه غير اسم
واما العلامات كالالف واللام وحرف الجر فيطرد ولا ينعكس وكلما دخل عليه الالف واللام حكم
بانه اسم الا يرى وليس كلما لا يدخلان عليه حكم بانه غير اسم الا يرى ان زيدا اسم ولا يدخل
عليه الالف واللام فان الاسم لا يدخل عليه حرف الجر كذا ذكره في شرح اللمع فايدة فاعلم ان قوله
ومن علاماته اشارة الى كثرة علامات الاسم لان من للتبعيض الا ان المص لم يذكر الا ما
هو شهير واكثر استعمالا وهي على ضربين احدهما لفظي والاخر معنوي واما اللفظي فعشرة ثلثة
مخصوصة في اول الاسم وهي الالف واللام وحرف الجر وحرف النداء واثنان يكون في
اوسط الاسم وهي الف التكثير وياء التصغير وخمسة ملحق اخر الاسم وهي ياء الاضافة ونون
باء النسبة

ونون التثنية ونون الجمع وياء التانيث المتحركة نحو طلحة واما العلامات المعنوية فمنها
ان يكون فاعلا او مفعولا او مخبرا عنه وموصوفا ومضافا اليه ومصغرا كذا في المتبع والفصل
وهو مرفوع بانه مبتدأ ما موصول لا بد له من صلة دخل فعل ماض والضمير فيه منصوب المحل
بانه مفعول به قد وهي مرفوعة المحل على انه فاعل دخل وهو مع ما عمل فيه صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوعة المحل لانه خبر المبتدأ والمبتدأ مع خبره جملة اسمية لا محل لها
من الاعراب لانها جملة مبتدأة ومستأنفة والسين وهو مرفوع لفظا لانه معطوف على
قد وسوف وهي مرفوع المحل بانها معطوفة على السين ونحو مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
قد وهي حرف للتحقيق خرج وهو فعل ماض وفاعله مستتر فيه والفعل مع فاعله جملة فعلية مجرورة
المحل لاضافة نحو اليه تقدير الكلام مثال دخله قد مثل قد خرج وسيخرج وسوف يخرج وهما
مجرورتان محلا لكونهما معطوفتين على جملة قد خرج ولقائل ان يقول ان ترتيب المص غير مستقيم
لانه ذكر حد الاسم ثم ذكر علاماته وههنا ذكر علامات الفعل ولم يذكر حده والاولى ان يذكر
حده ثم علاماته فان قلت لم اختص دخول قد بالافعال قلنا انما اختص دخول قد بالافعال
لانه وضع لتقليل الفعل في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يتصور منه
الصدق وان كان قليلا وللتقريب من الحال والتوقع في الماضي قد قامت الصلوة فيمتنع
دخوله اذا الا على الماضي والمضارع فان قيل لا يتوقع الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر
فكيف يقال ان قد في الماضي للتوقع قلنا اريد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا
نحو قد قامت الصلوة لان القوم كانوا قد قاموا لان الامام ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة
فعلى هذا اصل لانتظار الاخبار مجرد يفيد المتكلم انه يتوقعه المخاطب كذا قيل في بعض شروح
اللب فائدة ويجوز فصل بين قد وبين فعلها بالقسم كقوله تعالى احسنت ولقد احمد لم تشام

كانوا قد قاموا خلف الامام نحو

اوذلك لان القسم ليس باجنبي لانه تاكيد للمصدر بقد فان قيل لم اختص السين وسوف بالفعل
قلنا لانهما دالان على الزمان المخصوص ولا يختص بالزمان الا الفعل فان قلت ما الفرق بين السين
وسوف قلنا ان السين اقرب الى الحال من سوف زيادة تنفس وتاخير وقد جاء في القران بمعنى
واحد كقوله تعالى وسيصلون سعيرا وقوله تعالى فسوف يلقون غيا والزمان فيهما واحد فان
قلت لم ذكر المص السين معرفا دون سوف قلنا لان السين اسم جنس كغلام وداد فيصح اضافته
كما يقال سين الطلب وسين الاستقبال فيصح ادخال الالف واللام للعهد وسوف اسم علم مبني وسبب
بنائه مجيئه على صورة الحرفية فلا يصح ادخال الالف واللام عليه وحرف الجزم وحرف مرفوع بانه
معطوف على قد الجزم مجرور لاضافة الحرف اليه مثال ما دخل حرف الجزم نحو لم يخرج واعرابه قد مر
فان قلت لم اختصاص حرف الجزم بالفعل دون الاسم قلت ان حرف الجزم في الفعل بمنزلة حرف
الجر في الاسم فاعطي الجزم بالفعل والجر بالاسم ولم ينعكس للتعادل واتصل به الواو فيه عاطفة اتصل
فعل ماض الباء فيه حرف جر لا المتصل مجرور به والجار والمجرور متعلق باتصل منصوب محلا على انه
مفعول به غير صريح له راجع الى الفعل الضمير وهو مرفوع لانه فاعل اتصل المرفوع وهو مرفوع بانه
صفة الضمير وهذه الجملة معطوفة على جملة دخل واعلم ان المص قد احترز بالمرفوع عن المنصوب
والمجرور فان المنصوب والمجرور ليس بمختص به بل يتصل بالفعل والحرف وبالاسم عند الشيخ عبد القاهر
والضمير المجرور لا يتصل بالفعل اصلا ويتصل بالحرف وبالاسم نحو مررت بكر وغلامكم فان قلت ان اتصال
الضمير المرفوع ليس من خواص الفعل لانه لو كان من خواص الفعل لما اتصل بغيره وهو يتصل نحو زيد
ضارب اي ضارب هو فوجب عليه ان يزيد قيدا آخر وهو البارز للاحتراز عنه قلنا المراد من
الاتصال اللفظي دون النحوي والضمير المرفوع المستكن في الاسم لا يتصل به لفظا لعدم ظهوره في
الاستعمال فان قلت لم اختص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل قلنا لان هذه الضمير فاعل ولا فاعل

لطرفيته

والضمير

فاعل يتصل الا بالفعل فان قلت لم مثل المص اتصال الضمير المرفوع البارز بالفعل بثلثة امثلة
وهي قوله نحو اكرمت واكرما واكرموا قلت للاشارة الى ان آخر الفعل عند اتصال الضمير المرفوع
البارز قد يكون ساكنا كالاول ومفتوحا كالثاني ومرفوعا كالثالث واما اعراب هذه الامثلة
الثلثة فكاعراب قوله قد خرج وسيخرج وسوف يخرج وتاء التانيث وتاء مرفوعة بانها معطوفة
على الضمير بتقدير الكلام والفعل ما اتصل به تاء التانيث الساكنة وهي مرفوعة لانها صفة التاء نحو نصرت
ونعمت وبئست ومحل هذه الافعال الثلثة جر لاضافة نحو اليها فان قلت لم اورد المص
نعمت وبئست بعد قوله ونصرت قلت لان في فعليتها خلافا والصحيح فعليتهما فادخلها ما هو من
علامة الفعل وهو تاء التانيث الساكنة للتنبيه على مذهب الاصح واعلم ان المصنف قد احترز بالساكنة
عن المتحركة لان المتحركة يختص بالاسم نحو قائمة فان قلت لم اختصت التاء التانيث الساكنة بالفعل
قلنا ان الساكنة في الفعل بمنزلة المتحركة في الاسم فاعطي الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ولم
ينعكس للتعادل بينهما وله الواو فيه ابتدائية لوقوعها في ابتداء الكلام واللام حرف جر والضمير
المتصل مجرور المحل به راجع الى الفعل والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل بانه خبر المبتدا
مؤخر ثلثة وهي مرفوعة لانها مبتداة مؤخرة امثلة وهي مجرورة لاضافة ثلثة اليها المفتوح
وهو مرفوع لانه خبر مبتدا محذوف تقديره الاول المفتوح الآخر وهو مجرور لاضافة المفتوح
اليه فان قلت لا يجوز اضافة الاسم بالالف واللام وههنا يجوز قلنا ان الالف واللام في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الذي ويجوز اضافتهما بالالف واللام فان قلت لم انحصر الفعل على ثلثة
امثلة قلنا ان الفعل لا يخلو من ان يكون اخبارا او لم يكن فان كان الثاني فهو الامر فان كان
الاول فلا يخلو من ان يكون معناه موجودا اولا الاول الماضي والثاني المستقبل مثال
المفتوح الآخر من الثلاثي المجرد نحو نصر ومثاله من الرباعي المجرد دحرج مثال من الثلاثي المزيد فيه

نحو اكرم ومحل هذه الافعال الثلثة جر لاضافة نحو اليها وبني الماضي الواو فيه ابتدائية او عاطفة
في الابتدا الكلام بني فعل مجهول يتعدى الى مفعولين ومفعوله الاول مستتر فيه تحته لانه قام
مقام فاعله راجع الى المفتوح الاخر ومفعوله الثاني قوله الماضي فان قلت لم بني الماضي قلنا لان موجب
الاعراب مفقود فيه فان قلت لم بني على الحركة مع لان الاصل في البناء السكون قلنا لمشابهته الاسم
بوجه ما وهي قيامه مقامه تقول مررت برجل ضرب كما تقول مررت برجل ضارب فان قلت لم بني
على الفتح قلنا للخفة والكاف وهو مرفوع بانه تقدير الانه مبتدا وما وهو موصولة يتعاقب وهو
فعل مضارع على اوله على حرف جر اول مجرور به والجار والمجرور متعلق بيتعاقب والضمير المنصل مجرور
المحل لاضافة اول اليه راجع الى ما الزوائد وهي مرفوعة لانها فاعل يتعاقب وهو مع ما عمل فيه
صلة للموصول والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب الاربع وهي مرفوع على انه صفة الزوائد وفي عبارة المص تسامح لانه لا يتعاقب
الزوائد بل احد الزوائد فالاولى ان يقول والثاني ما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع و
يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان حذف المضاف كثير جائز فصيح في كلام العرب خصوصا وقد وقع
في كلام المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى واسئل القرية التي اي اهل القرية وعبارة المص
من هذا القبيل وهي الهاء الياء مرفوع بانها خبر هي للغايب اللام فيه حرف جر الغايب
مجرور به والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره هي كاينة
للغايب المذكور وهو مجرور لانه صفة الغايب والتاء وهي مرفوعة بانها معطوفة على الياء
للمخاطب المذكر والغايبة المؤنث والالف للمتكلم الواحد واعراب هذا التركيب قد مر والنون
وهي مرفوعة بانها معطوفة على الالف لما فوقه واللام حرف جر ما موصولة لا بد له من صلة
فوق ظرف مستقر صلة والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى ما

الى ما والموصول مع صلته مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بكاينة مرفوع المحل بانه خبر
مبتدا محذوف تقدير الكلام هي كاينة لما حصل او كان فوق المتكلم الواحد مذكرا وهو منصوب
لانه خبر مقدم لكان واسمه مستتر فيه راجع الى ما او مؤنثا وهو معطوف على قوله مذكرا اتفعل وهو
فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو انت يفعل وهو فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وهو مرفوع
محلا لانه تاكيد للضمير المستكن في يفعل وهو مع فاعله مقول بقول وقس عليه اعراب وتفعلان وتفعلون
او هو وا فعلان او نفعل نحن وهذه الكلمات مثال لما يتعاقب على اوله احد الزوائد الاربع
فان قلت فلم اعتقبت هذه الزوائد الاربع على اول المضارع قلت لان الفعل لما كان صادرا
عن الغايب او عن المخاطب او عن المتكلم الواحد او عنه مع غيره طلبوا ان ينصبوا علامة
من الحروف ليستدل بها على ذلك فاختاروا منها الياء والواو والالف لكثرة دورها في الكلام
ولقائل ان يقول ان المص لو قال ان الياء للغايب المذكر والجمع المؤنث الغايبة والتاء للمخاطب
المذكر والغايبة المؤنث لكان اولى من قوله الياء للغايب المذكر والتاء للمخاطب المذكر
والغايبة المؤنث وبني المضارع واعرابه كاعراب قوله وبني الماضي ومعنى المضارع المشابهة
يقال ضارعه اي شابهه ووجه المشابهة بين هذا الفعل وبين الاسم مذكور في التعريف وهي اي المضارع
مشترك بين وهو منصوب على الظرفية والعامل فيه مشترك وهو مضاف الى الحال والاستقبال
فانك اذا قلت زيد يضرب جاز ان يكون زيدا اخذ في الضرب متشاغلا به وجاز ان يكون لم يضرب
الا ان الحال اولى من الاستقبال لوجهين احدهما ان قولك يضرب خبر والاصل في الخبر ان يكون بعد
العلم والثاني ان خلوص الفعل للاستقبال يحتاج الى السين او سوف يعني اذا قلت زيد يضرب
لم يكن دليلا على الاستقبال وللحال لم يوضع حرف يدل عليه فكان هو الاصل فاذا ادخلت وهذه
الجملة محل الجر لاضافة اذا اليها عليه الجار والمجرور فيه متعلق بادخلت والضمير المتصل فيه راجع

الى المضارع لام وهو منصوب بانه مفعول له دخلت الابتداء وهو مجرور لاضافة اللام اليه خلص
وهو فعل ماض فاعله مستتر فيه راجع الى المضارع وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب
لانها وقع جوابا بالشرط غير جازم وهو اذا للحال اللام فيه حرف جر للحال مجرور به والجار والمجرور
متعلق بخلص منصوب محلا بانه مفعول له غير صريح لقال وهو فعل ماض اته وهو مرفوع بانه
فاعل نحاة وهو فعل ماض فاعله مستتر راجع الى لفظ الله وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها
من الاعراب لانها معترضة بين قال ومقوله انى ليحزننى ان تذهبوا به ان حرف من حروف المشبهة
بالفعل والضمير المتصل به منصوب محلا على انه اسمه واللام فيه لام الابتداء يحزن فعل
مضارع والياء المتكلم فيه منصوب محلا لانه مفعول له والنون فيه للعماد يعني ان الياء المتكلم
اذا كان ضمير منصوب يلحق قبلها نون نحو ضربني ويضربني صيانة للفعل عن دخول الجر
ان مصدرية تذهبوا منصوب به وعلامة النصب فيه سقوط النون ما فاعله مستتر فيه
وهو انتم به الجار والمجرور متعلق بتذهبوا منصوب محلا بانه مفعول به غير صريح له راجع
الى يوسف والفعل مع فاعله مرفوع محلا بانه فاعل ليحزنني وهو مع ما عمل فيه جملة
فعلية مرفوع المحل لانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره منصوب المحل على انه مقول القول
فان قلت ان اللام في هذه الاية ما كان خالصا للحال لان الذهاب ليس بموجود في الحال
قلنا ان المضاف محذوف فيه تقدير الكلام انى ليحزننى تصور ذهابكم بيوسف والتصور
موجود في الحال وهو الاشكال فان قلت ان اللام لا يخلص للحال لانه لو كانت للحال لكين
جامعت مع حرف الاستقبال في قوله ولسوف يعطيك قلنا ان اللام يفيد التاكيد والحال
وفي هذه الاية قد يجرد بمعنى التاكيد واذا دخلت عليه اي على المضارع السين او سوف
خلص للاستقبال واعرابه كاعراب قوله فاذا دخلت عليه لام الابتداء خلصه للحال

للحال والثالث اي من الامثلة الثلثة وهو مرفوع بانه مبتداء والموقوف وهو مرفوع
بانه خبره الآخر مجرور لاضافة الموقوف اليه فان قلت لم قال المص الموقوف الآخر
ولم يقل المجزوم الآخر قلنا ان المص اشار الى مذهب الاصح وهو البصرية وهو عندهم مبني
موقوف وعند الكوفية معرب مجزوم ويسمى الموقوف الاخر امرا واعرابه كاعراب قوله و
يسمى المضارع نحو انصر واعرابه ظاهر وكذا الواو فيه ابتدائية والجار والمجرور فيه متعلق بكاين
مرفوع محلا بانه خبر المبتداء المؤخر وهو كل وهو مضاف الى ما وهو موصول لابد له من صلة
كان وهو فعل من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه راجع الى ما مشتقا وهو خبر كان وهو
وهو مع اسمه وخبره صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه على طريقة
الجار والمجرور فيه مع متعلقه منصوب محلا على انه وقع حالا من اسم كان افعل وهو مجرور
محلا لاضافة طريقة اليه نحو عدو جرب وعلب ضع واعراب هذا الكلام ظاهر قوله مشتقا
احتراز عن صه ومه وقوله على طريقة افعل احتراز عن تنزال وتراك فانهما مشتقان
نعيدان فايدة الامر الآن اشتقاقهما ليس على طريقة افعل فان قلت لم قال المص
على طريقة افعل ولم يقل على صيغة افعل قلت ليدخل فيه مثل عدو زن فانهما
يكونان على طريقة افعل لا على صيغة افعل والحرف وهو مرفوع بانه مبتداء
خبره ما موصولة وصلته قوله جاء بمعنى وقوله ليس وهو فعل من افعال الناقصة
واسمه مستتر فيه راجع الى معنى وخبره قوله بمعنى اسم مع متعلقه المحذوف وهذه
الجملة الفعلية في محل الجر صفة لمعنى ولا فعل وهو معطوف على اسم نحو هل وبل
وهما مجروران محلا لاضافة نحو اليهما ولقائل ان يقول ان المص لو قال الحرف ما دل
على معنى في غيره لكان اولى من قوله الحرف ما جاء لان الدال على الشيء كاشف عن

حقيقة وما جاء تبيين علة المجيء وعلة الشيء غيره وذكر ان مع الحرف بمعنى هما وهو
مرفوع وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ لان الاسم يكون حديثا ومحدثا عنه ان مع اسمه وخبره
مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلق بكائن مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ وقال بعضهم
ان اللام فيه غير زائدة غير متعلق بشيء وفي قوله والفعل يكون حديثا ولا يكون محدثا
عنه جاز الرفع والنصب اما الرفع فعلى انه معطوف على محل اسم ان واما النصب فعلى
انه معطوف على لفظه ومثال كون الفعل حديثا نحو ضرب زيد وضرب مسند الى زيد
ولم يضرب ولا تضرب وهما مسندان الى الضمير المقدر ولو اسندت الى الفعل شيئا لم يستقم فلو
قلت ضرب المستند على ان يجعل المستند خبرا عن ضرب لم يستقم فان قلت ان امنوا في قوله
تعالى واذا قيل لهم امنوا مسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله على قيل مع انه فعل قلنا انه
محمول على هذا القول اي اذا قيل لهم هذا القول فان قلت ان الفعل كان محدثا عنه في قولهم
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وتسمع مبتدأ مع انه فعل وخير خبره قلنا هذا محمول على
حذف ان اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل
في تقدير المصدر فلما حذف بقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من النصب لفقد
عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله وفي قوله والحرف اداة اي رابطة جاز
الرفع والنصب ايضا بينهما اي بين الاسم والفعل وهو مع متعلقه المحذوف في محل الرفع
على انه صفة اداة لا يكون حديثا ولا محدثا عنه مرفوع المحل بانه صفة تفسير الاداة عند
الشلوبين وعند غيرهم لا محل لها وقيل مع قولهم والحرف لا يكون حديثا ولا محدثا
عنه اي كان العكس ان لا يوضح اذ لا معنى له في نفسه لانه لا يكون حديثا ولا محدثا عنه
وانما وضعوا لتقوية الفعل الذي لا يتعدى بنفسه واعلم ان للحرف صدرا وعلامات و[illegible]

١٩

وصدر ما ذكره المصنف واما علاماته فخلوه عن علامات الاسم والفعل جميعا فان قلت
لم جعلوا عدم العلامة للحرف قلنا لامتيازه بهذا العدم الا ترى انه اذا كان معكم
ثلثة اثواب فعلمت اثنين منها لم يحتج الى تعليم الثالث واذ قد عرفت في صدر الكتاب
وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها ان كلا اي كل واحد من هذه الاقسام الثلثة
وهي الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور فيه متعلق بكائنا منصوب محلا بانه صفة كلمة
كلمة وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر ان وهي مع اسمها وخبره منصوبة المحل بانه مفعول
عرفت الفاء في قوله فاعلم جواب لقوله واذ قد عرفت انه اي الشأن اذا وهو مضاف
الى ائتلف اي ركب منها من اقسام الثلثة فعل وهو مرفوع بانه قائم مقام فاعل ائتلف
واسم وهو معطوف على فعل او كلمتان فقوله وافادا اي الفعل والاسم او كلمتان مجرور المحل
لانه معطوف على ائتلف وقوله سميا اي الاسم والفعل او الكلمتان وهو مرفوع محلا بانه
خبر لان وهي مع اسمها وخبره منصوبة المحل على انه مفعول لاعلم كلاما وهو منصوب بانه
مفعول سميا فان قلت يا زيد مركب من الاسم والحرف مع انه كلام تام ويلزم بطلان الحصر
قلنا ان حرف النداء نائب مناب ادعو في التقدير وهو مركب من الفعل الاتي
والاسم فان قيل المنادى في ادعو اخبر فيحتمل الصدق والكذب فهو خبر لا انشاء قلنا لا نم ان
ادعو هنا يحتمل الصدق والكذب لكونه منقولا عن الاخبار الى الانشاء كبعت و
شريت كذا قال شهاب الدين في شرح الذهبية وحسين بن عبد الله العسكري رحمة الله عليهم
واعلم ان الكلام اسم المصدر وليس بمصدر حقيقة لان المصادر جارية على افعالها فمصدر تكلم
التكلم وقال الله تعالى وكلم الله موسى تكليما ومصدر كالمة المكالمة والكلام ليس واحدا منهما
فثبت انه ليس بمصدر بل هو اسم للمصدر فيعمل عمله ولهذا يقال كلامك زيدا حسن كما تقول تكلمك

وهو مصدر كلمت التكليم نخ

بلغ

زيد احسن كذا ذكره ابو البقاء في كتابه وجملة وهو معطوف على كلاما علم ان الجملة من قولهم
اجملت الشيء اجزاءه والجملة كل مشتملة على شيئين فصاعدا وهو ضد التفصيل والتوزيع
فان قلت ما الفرق بين الكلام والجملة قلنا لا فرق بين الكلام والجملة عند ابن
الجني وابي البقاء واما عند المصنف بينهما عموم وخصوص مطلقا وعنده ان كل كلام
جملة ولا ينعكس وذلك لان الصلة للموصول والمركبة الواقعة صفة للنكرة وغير ذلك جملة و
ليس بكلام فان قلت لم لم يسم على غير المفيد كلاما قلت ان الكلام مشتق من الكلم وهو الجرح
والجرح يؤثر في نفس المجروح ولا يتحقق اشتقاق الكلام الا اذا اثر في نفس السامع فايدة تامة
او نقول ان الكلام يؤكد به التكلم يقال تكلمت كلاما وكلمت كلاما وما يؤكد به الفعل
والفاعل ينوب مناب الجملة فقولك تكلمت كلاما في معنى تكلمت تكلما والفعل يحصل
منها الفايدة لا محالة والواقع موقعها يجب ان يكون كذلك والجمل اربع لا محل لهن
من الاعراب لانها مستانفة فعلية وهو مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف تقديره الاول جملة
فعلية ويجوز ان يكون بدلا من اربع واسمية وهو معطوف على فعلية نحو الكاف في كما
حرف جر ما بمعنى شيء مجرور المحل به والجار والمجرور متعلق بكاين مرفوع محلا بانه خبر مبتدا
محذوف ويجوز ان يكون الكاف فيه بمعنى المثل وح يكون في محل الرفع ايضا وتقدير الكلام
وهي كاينة كشيء او مثال لها مثل شيء ذكرنا اي في الاسم وهو فعل وفاعل ومحله من الاعراب جر
لكونه صفة لما ويجوز ان يكون ما في كما موصولا وح لا يكون الجملة ذكرنا محلا وان يكون
مصدرية ولا يجوز كونها زايدة وهو ما والثالثة جملة ظرفية والرابع شرطية ومثال
الجملة الظرفية نحو عندي مال عندي ظرف مال فاعله ومثال الشرطية نحو ان تاتني اكرمك
فان قلت قولهم عندي مال جملة اسمية لان ارتفاع مال بالابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على

على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلنا لانه ذكر ان المجموع جملة ظرفية عند الكوفيين فانهم
لا يشترطون لعمل الظرف الاعتماد كما لا يشترطون لاعتماد الاسم الفاعل والمفعول او لجزء
الثاني جملة ظرفية عند البصريين فان قلت لم قدم الفعلية على الاسمية قلنا لان الفعل وهو
الاصل في الاسناد اليه المبتدا او الخبر فرعان عليه فلهذا قدمها عليها فان قيل لم قدم الاسمية
على الظرفية قلنا لان العامل فيها ظاهر بخلاف الظرفية والاصل الظهور فان قيل لم
قدم الظرفية على الشرطية قلنا ان الظرفية جملة واحدة والشرطية جملتان والواحد مقدم
على الاثنين والتنوين في قوله وكل بدل عن المضاف اليه منها والجار والمجرور في موضع متعلق
المحذوف في محل الرفع بانه صفة كل وتقدير الكلام وكل واحد من الجمل الاربع يقوم
مقام المفرد وهذه الجملة مرفوعة المحل بانها خبر المبتدا فيكتسي اي كل واحد من الجمل
وهذه الجملة معطوف على جملة تقدم اعرابه اي اعراب المفرد ومحلا وهو منصوب
على انه تمييز ويكون وهو معطوف على قوله تكتسي فيها اي في الجملة التي يقوم مقام المفرد
ضمير وهو مرفوع بانه اسم ليكون وخبره مقدم عليه والاولى ان يكون تاما عايد وهي مرفوع
بانه صفة الضمير الى الكلم الاول والجار والمجرور فيه متعلقا بعايد فان قلت لم يجز عن الضمير
اذا وقعت خبرا قلت لان الجملة من الفعل والفاعل والمبتدا والخبر اذا خلت عن الضمير
كانت منقطعة عن المبتدا لان الفعل فيها منسوب الى غير المبتدا وكذلك الخبر منسوب
الى المبتدا فلا بد من رابطة يتعلق بها الجملة بالمبتدا فان قلت هذا ينتقض بالجملة
الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله تعالى قل هو الله احد وجملة الله واقعة خبرا عن هو
مع انه خال عن الضمير قلنا ان الجملة ههنا عبارة عن الخبر والخبر بمنزلة المفرد فلا حاجة
الى الرابطة وكذا لا يحتاج الى الضمير في كل جملة يكون عبارة عن المبتدا والخبر نحو قولي زيد

و الفاعل هو الاصل في الا[...]دم

اخلاء الجملة

مطلق وقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فذكر
اى قيام الجملة مقام المفرد وهو مرفوع محلا بانه مبتدأ وفيه ستة والجار والمجرور متعلق بالمحذوف
في محل الرفع على انه خبر مبتدأ مواضع وهي مجرورة لاضافة ستة اليها ومفتوحة بانها غير منصرف
يكون بالفتحة في حالة الجر في خبر المبتدأ والجار والمجرور فيه مرفوع محلا بانه خبر مبتدأ محذوف
تقديره احدها في خبر المبتدأ سواء كان اسمية نحو زيد قايم ابوه او شرطية نحو ان تعطني تشكرك
او ظرفية نحو زيد في المسجد ابوه وثانيها في الخبر في باب ان والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف
مجرور محلا بانه صفة الخبر نحو ان زيدا اخوه ذاهب او قد ذهب اخوه وان تعطني تشكرك
او في السوق فمحل الجمل الاربع فيهما مرفوع لوقوعها موقع المفرد المرفوع وثالثها في باب
كان نحو كان زيد اخوه قايم او كان قد قام اخوه او ان تعطني تشكرك او في البيت ورابعها
في المفعول الثاني في باب ظننت زيدا ابوه قايم او قد قام ابوه او ان تعطني تشكرك او ان
عندي مال فمحل الجمل الاربع فيها منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب وخامسها
في صفة النكرة نحو مررت برجل وجهه حسن او حسن وجهه او ان تراه يعجبك
حسنه او في حسنه حسن فمحل هذه الجمل الاربع مجرور لوقوعها موقع المفرد المجرور
وسادسها في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب او يعقد بكيف غلامه او وهو ان تسئل
تعطه او على كتفه سيف فمحل الجمل الاربع فيه منصوب لوقوعها موقع المفرد المنصوب
دسترى وهو فعل وفاعله مستتر فيه وهو انت ذلك وهو منصوب محلا بانه مفعول
لسترى وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها لا متعلق لها ما قبلها
ومعناه سترى خبر المبتدأ في باب ان والخبر في باب كان والمفعول الثاني في باب ظننت
وصفة النكرة والحال لان المعنى سترى وقوع الجملة في هذه المواضع الستة موقع المفرد

المفرد فان لم يبين وقوعها موقع المفرد في المتن فصل الاعراب وهو مرفوع بانه مبتدأ
ان يختلف اخر الكلمة باختلاف العوامل وهو في محل الرفع على انه خبر المبتدأ فان قلت ان
الجملة اذا وقعت خبر المبتدأ فلا بد من عايد وههنا الجملة وقعت خبرا مع انه خال عن الضمير
قلنا ان الجملة ههنا في تقدير المفرد بان او نقول ان الخبر ههنا عبارة عن المبتدأ فلا حاجة
الى الضمير وقيل الاعراب منقول بقولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت من كثرة شرب اللبن
او عربتها اذا اصلحتها واذالت فسادها فالاعراب في الكلام يزيل عنه الفساد الذي يلحق
باشتباه الفاعل بالمفعول وقيل هو منقول من قولهم امراة عروب اى متحببة الى زوجها فالاعراب
في الكلام يحسنه حتى يحبب وقيل هو مشتق من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها والاعراب
يبين المعاني ولقائل ان يقول ان المص لو بين المعرب اولا ثم بين الاعراب لكان اولى
كما ذكره هكذا صاحب الكافية فان قلت ان المص قال الاعراب ان يختلف اخر الكلمة والحال
انه لا يوجد الاختلاف في اخر الكلمة لانه لا يتبدل حرف بحرف ولفظ بلفظ قلنا ان المضاف محذوف
تقدير الكلام الاعراب ان يختلف صفة اخر الكلمة وهو المضاف في الكلام شايع ولقائل ان
يقول انه في التعريف نظر لان التعريف غير مانع لدخول ما ليس منه فيه وهو كاختلاف آخر
من في قولك جاءني رجل منو ورايت منا ومررت مني وينبغي ان يكون التعريف مانعا
وجامعا فالاحسن ان يزيد فيه قيدا اخر وهو في لفظ المتكلم بالعامل احترازا عنه فان
هذه الحروف في الظرف وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس في لفظ المتكلم وانما
هو في لفظ غيره واجاب بعضهم هذا السؤال بانه يقول لا نم ان الاختلاف بهذه الحروف باختلاف
العوامل بل بالتبعية بلفظ المتكلم لان المتكلم اذا قال جاءني رجل وقال المخاطب
منو بالتبعية وكذلك غيره فان قلت ان من الواجب على المص ان يقول لفظا او تقديرا

ليخرج المبني المعرب بالاعراب المحلي نحو جاءني هولاء ورايت هؤلاء ومررت بهولاء فانه يصدق
على هولاء لانه اختلاف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب لكون اختلافه محلا قلنا
ان تقدير الحد الاعراب ان يختلف اخره باختلاف العوامل وليس بمعرب يكون اختلاف
مثل هولاء ليس بمعرب وقد لا يرد بهذا السوال الوان قيد لفظا او تقديرا معتبرة ولم يذكر
لشهرته كذا ذكره في بعض شروح المصباح فان قلت لم جعل الاعراب في اخر الكلمة دون اولها
واوسطها قلنا ان الاعراب يدل على احوال الذات والكلمة تدل على الذات ولا يجئ المصدر
الا الاحوال الا بعد الفراغ عن الذات او نقول ان كان الاعراب في اول الكلمة يلزم الابتداء
بالساكن وان كان في الوسط يلزم بتغير الاعراب تغير الاوزان فلم يبق الا اخر الكلمة فيكون فيه
مثال الاختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد ولكن اعراب
هذا الكلام ظاهر واما الواو فيه ابتدائية ما موصولة في اخره وهو ظرف مستقر الغ وهي
مرفوع بانه فاعل للظرف والظرف مع فاعل صلة للموصول والموصول مع صلة مرفوع محلا
بانه مبتدا وخبره جملة لا يظهر فيه الاعراب مثاله كالعصا والرحى كاعرابه تقديرا كزيد والعلم
والجهل فان الاعراب فيهما غير ظاهر لمانع نحو هذه عصا ورايت عصا ومررت بعصا وكذلك
رحى لعدم قبول الالف الحركة وما في اخره ياء اي الاسم الذي حصل في اخر ذلك الاسم ياء
والموصول مع صلة مرفوع المحل بانه مبتدا مكسور وهو مرفوع بانه صفة الياء ما وهو
موصول لابد له من صلة قبلها وهو منصوب على الظرفية وعامله محذوف والضمير المستكن
فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى ما والضمير البارز فيه عايد الى الياء
والظرف مع فاعل جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب لانها صلة للموصول وهو مع صلة مرفوع
المحل لانه قايم مقام فاعل المكسور سكن اخره في حالتي الرفع والجر لكون الضمة والكسرة على

الضمة

على الياء ثقيلة وهذه الجملة مرفوع المحل لكونها خبر للمبتدا وحرك اي اخر ذلك الاسم في حالة
النصب لخفة عليها وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونه معطوفة على جملة سكن مثاله مثل نحو
جاءني القاضي ومررت بالقاضي ورايت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله واعراب
هذا الكلام ظاهر واما الواو فيه عاطفة ما موصولة سكن وهو فعل ماض قبل واوه وياءه
الضمير فيه راجع الى ما اي واو ياء ذلك الاسم وهو منصوب على الظرفية وعامله محذوف
والضمير المستكن فيه المنتقل من حصل بعد حذفه فاعل الظرف عايد الى الموصول المحذوف
وهو ما والظرف مع فاعله صلة للموصول مع صلة مرفوع المحل بانه فاعل سكن وهو مع
ما عمل فيه صلة للموصول الملفوظ الاسمي وهو مع صلة مرفوع محلا بانه مبتدا كدلو وظبي و
اعرابها كاعراب قوله كالعصا والرحى فحكمه اي حكم ذلك الاسم وهو مرفوع بانه مبتدا حكم
الصحيح وهو مرفوع بانه خبر مبتدا والمبتدا مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انه
خبر المبتدا وهو ما في قوله ما سكن والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب
لانها معطوفة على الجملة المستانفة فان قلت لم دخلت الفاء في قوله فحكمه حكم الصحيح
قلت ان المبتدا اذا كان اسما موصولا صلته فعل جاز دخول الفاء في الخبر وههنا كذلك
فائدة واعلم ان حذف الموصول جائز كما وقع في هذا المقام وفي قولهم من يهجو رسول الله
منكم ويمدحه وينصره سواء من يهجو رسول منكم اي من الكفار والمشركين ومن يمدحه
وينصره من سواء واصل الاعراب وهو مرفوع بانه مبتدا وخبره بالحركات لكونها اخصر من
الحروف وادل على المراد لكنه قد يكون بالحروف وذلك اي كون الاعراب بالحروف في الاسماء الستة
المعتلة والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل لكونه خبر لذلك مضافة الى غير ياء المتكلم
مضافة منصوبة بانها حال من الاسماء الستة وهي اي تلك الاسماء الستة المعتلة المضافة ابوه واخوه

وهنوه وحموها وذو مال وانما خالف سايره في التصغير لان الحم اقارب زوج المراة فاذا
اضيف الى التانيث وذو مال تقول في حالة الرفع جاءني ابوه وفي حالة النصب رايت اباه
وفي حالة الجر مررت بابيه وكذا البواقي وفيه ابتدائية والجار والمجرور متعلقة بالمحذوف مرفوع
محلا لانه خبر لمبتدا موخر وهو لا البواقي اي من اخواته فتدل الواو فيها على حالة الرفع
وتدل الالف فيها على حالة النصب وتدل الياء فيها على الجر واعلم ان هذه الاسماء الستة معربة
بالحروف لا بالحركات وليس في الاسماء المفردة معربة بالحروف غيرها فان قلت لم اعربت هذه الاسماء
الستة بالحروف قلنا انما اعرب هذه الاسماء الستة بالحروف لوجهين احدهما ان المعرب
علم ان التثنية والجمع لابد من اعرابهما بالحروف فاعربوا بعض المفردات بالحروف ليكون
للتثنية والجمع نظير في الاحاد لئلا يبقيا كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد والثاني ان
التثنية والجمع فرعان وهذه الاسماء تعرب في حالة اضافتها بالحروف واستعمالها مضافة فرع
اذ الاصل ان يتم معنى الاسم بنفسه من غير حاجة الى اسم اخر والاسماء الستة لا يتم معانيها الا بالاضافة
فكانت في ذلك فرعا كالتثنية والجمع فجعل اعرابها بالحروف لكونها فرعين كذلك هذه الاسماء
كذا قال الشيخ العسكري فان قلت لم خصت هذه الاسماء بهذه الحروف الاعراب دون غيره
من المعتلات كيد ودم وغد قلنا هذه الاسماء الستة لا يتم معانيها الا بالاضافة فاشبهت التثنية
والجمع بخلاف دم ويد فان معناه يفهم بدون الاضافة فان قلت ان الواو في ابوه والالف
في اباه والياء في ابيه هل هي اعراب ام حروف اعراب قلت ان الواو في ابوه والالف في اباه
والياء في ابيه حروف اعراب وليست اعرابا على التحقيق لان الاعراب معنى في الاسم المعرب زايد على
حروفه والواو في ابوه وما قلبت عنها من جملة حروفه فكيف يكون اعرابا بل حرف الاعراب من
اللفظ وجعلت هذه الحروف دالة وعلامة على الاعراب ولهذا قال المص فتدل الواو على

على الرفع ولم يقل الواو للرفع واعلم ان بعضا من الكوفيين قد ذهب الى انها معربة من
مكانين احدهما في وسط الكلمة والاخر في اخرها وذهب قوم الى ان الحركات قبل حروف
المد فيها هي الاعراب وحروف المد ناشئة عن اشباع الحركات فاتبعه فاعلم ان هذه الستة
ينقسم على ثلثة اقسام احدها يستعمل مفردا او مضافا وهي اربعة ابوه واخوه وهنوه وحموها
ويقال في الافراد اب واخ وحم وهن فتعرب حينئذ بالحركات فاذا اضيف ردت لامات
هذه الاسماء التي حذفت في الافراد ولامات كلها واو بدليل قولهم ابوان واخوان وحموان
وهنوات وهنوات ومن العرب من يجعل ابا مثل عصا فيكون في الرفع والنصب
والجر بالالف ومنهم من يقول في الاضافة ابك بحذف حرف المد وقد جمع اب على ابين كسنين
والقسم الثاني يستعمل مفردا على وصف مضافا على وجه اخر وهو فوه فانه في الافراد فم
واصله فوه كقولك في الجمع افواه فحذف منها الهاء وابدلت من الواو ميم ليصح تحريكها في الاعراب
فاذا اضيفت ردت الى الاصل فقلت فوه وفاه وفيه ولا يستعمل هكذا الا مضافا والقسم
الثالث ذو ولا يستعمل الا مضافا الى الاجناس ومعناه صاحب فان قلت ما الفرق بين ذو والصاحب
قلت ان الصاحب يضاف الى الجنس وغير الجنس فذو لا يضاف الا الى الاجناس ولم يجز اضافة
ذو الى المضمر ولا يقال ذوه الا في الشعر ولقائل ان يقول ان الواجب عليه بعد قوله مضافة
الى غير ياء المتكلم مكبرة لانها لو كانت مصغرة لكان اعرابها بالحركات تقول جاءني اخيك بالرفع
ومررت باخيك بالجر ورايت اخيك بالنصب ويمكن ان يجاب عنه بان المص لما ذكر امثلتها
مكبرة غني عن ان يذكرها ولسائل ان يعود ويقول ان ما ذكرتم يقتضي الاستغناء
عن قوله مضافة لان امثلتها مذكورة بالاضافة والجواب عنه انه لو اقتصر على لفظ ابوه
لتوهم انه اذا كان مضافا الى المظهر نحو جاءني ابو زيد ليس حكمه كذلك وليس انه لو اقتصر على لفظه

الكبيرة لتوهم ما هو خلاف الواقع فان قلت ان من الواجب عليه ان يقول بعد قوله فضا
واحدة لانها لو ثنيت او جمعت لكان اعرابها كاعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة قلنا
الجواب عن هذا السوال هو الجواب بعينه عن الاعتراض بان من الواجب عليه ان يقول
مكبرة كذا ذكر في بعض شروح المصباح وفي التثنية وهو معطوف على قوله في الاسماء الستة بالالف
والنون او بالياء والنون والجار والمجرور في متعلق بكاينا منصوب محلا بانه وقع حالا
من التثنية اعلم ان الاصل في التثنية العطف وهي من قولك ثنيت الحبل اذا عطفته عليه وكان
الاصل في قولك قام الزيدان قام زيد وزيد الا ان العرب ارادت الاقتصار لا سيما في الجمع الذي
لا نهاية له فاكتفوا بالاسم الاول ثم اتوا بزيادة ليدل على المحذوف وفي الجمع بالواو والنون
او بالياء والنون وقيد بذلك لانه لو جمع بالالف والتاء يكون اعرابه كما بالحركة لا بالحروف و
كلامنا في الاعراب بالحروف مثال التثنية في حالة الرفع نحو جاءني مسلمان ومثال الجمع في
حالة الرفع نحو جاءني مسلمون ومثال التثنية في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال
الجمع في حالة النصب نحو رايت مسلمين ومثال التثنية والجمع في حالة الجر نحو مررت بمسلمين
ومسلمين واعلم ان الجمع مصدر جمعت اذا ضممت شيا الى شي ومن ههنا كان اصل
الجمع العطف كما ذكر في التثنية والتثنية بالحقيقة جمع لوجود حقيقة الضم فيها الا ان
العرب خصت التثنية بلفظ والجمع بلفظ آخر لان التثنية لا يقع الا على ضم شي الى شي فقط
ولما دعت الحاجة لضم الاشيا بعضها الى بعض حصل بلفظ ليدل كل واحد من اللفظين
على معنى لا يدل عليه الاخر فان قلت لم كان اعراب التثنية والجمع متفرعان على الواحد والاعراب
بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطي الفرع للفرع كما اعطي الاصل للاصل ولنا اعرابا
بهذا الاعراب المعين لان للتثنية والجمع ستة احوال الرفع والنصب والجر في كل واحد منهما والحروف

فان قلت ان التثنية والجمع

والحروف التي تصلح لان يكون اعرابا ثلثة الواو والالف والياء ولو جعل اعراب التثنية
بها لبقي الجمع بلا اعراب ولو جعل اعراب الجمع بها لبقي التثنية بلا اعراب ولو جعل اعرابهما بالواو
في حالة الرفع وبالالف في حالة النصب وبالياء في حالة الجر لوقع الالتباس بينهما فاحتيج
الى التوزيع فوزعت هذه الحروف بان جعلوا اعراب التثنية بالالف في حالة الرفع واعراب
الجمع بالواو فيها وجعلوا اعرابهما بالياء في حالة الجر فان قيل لم زيدت الالف في التثنية دون
غيرها قلنا ان التثنية اكثر من الجمع لانها يكون فيمن يعقل وما لا يعقل والمذكر والمونث
فكانت اكثر والالف اخف من اختيها فجعل الاخف للاكثر تعديلا فان قيل لم جعل الالف
للرفع دون النصب الذي هو منشاها قيل فيه جوابان احدهما ان الالف اصل حروف العلة
اذا كانت لا يفارقها المد ولا تتحرك بحال فالرفع هو الاصل والنصب والجر فرع فلنا ان نجعل
الاصل للاصل والثاني ان الالف لو جعلت علامة للنصب لاحتيج للرفع الى علامة اخرى
وقد ثبت ان الياء للجر فلو جعلت الواو للرفع لالتبس المثنى بالمجموع فان قيل ان الالف في
التثنية هل هي حرف الاعراب ام لا قلنا فيها خلاف ومذهب سيبويه انها حرف الاعراب لانها
حرف زيدت على الكلمة بمعنى لو سقط لبطل ذلك المعنى فكانت حرف اعراب كتاء التانيث ويا
النسبة وقال الفراء زيدت الالف علامة للرفع وليست حرف اعراب لان الاعراب ما يدخله
الاعراب فهو يدل على الاعراب فكيف يكون حرف اعراب الشي وقال في هذا يلزم لان
الشي الواحد قد يدل على اشيا كثيرة كالواو في زيدون فانها تدل على الجمع والتذكير وذوي
العقول والعلم وكذلك الالف قلنا ههنا تدل على التثنية وعلى الرفع فجاز ان يكون مع
ذلك حرف اعراب وذهب قوم الى ان المثنى والمجموع مبنيان وليس بشي لان موجب البناء
مشابهة الاسم للحرف ولم يوجد ذلك في التثنية والجمع فان قيل لم دخلت النون في التثنية

اجابة

والجمع قلنا فيه خلاف فذهب بعضهم الى انهما بدل من الحركة والتنوين الذين يلحقان الاسم
لانه كان قبل التثنية يتحرك و ينون ولم يكن التنوين ههنا ولا الحركة والنون صالح وهو
قوي من التنوين ان ينوب عنهما فان قيل كيف يمكن ان ينوب الشئ الواحد مناب الشيئين
قلنا ان النون حرف قوي من التنوين وصفة والقوي يصح ان يقوم مقام الضعيفين فان قيل
لو كان النون بدلا من التنوين لما ثبت مع الالف واللام نحو الرجلان ولما ثبت فيما لا ينصرف
نحو احمران قيل اما ثبوته مع الالف واللام ففيه ثلثة اوجه احدها انهم ادخلوه على الاسم
قبل الالف واللام ثم ادخلا فيه وقد استقر ثبوته فلم يحذف والثاني ان النون بدل من الحركة
ههنا وحده لا من التنوين بدليل سقوطها في الاضافة والاضافة تسقط التنوين لا الحركة فان
ان النون في موضع بدل من التنوين وهو في المضاف وفي موضع بدل من الحركات فبان
وهو مع الالف واللام وما لا ينصرف والجواب الثالث ان النون بدل منهما على الجمع ولكن
اذا تعذر ثبوتهما بدلا عنهما ثبت بدلا عن احدهما لوجود المانع من ثبوتها بدلا عن
آخر الا يرى انك اذا قلت هي تقوم دلت التاء على المضارعة والتأنيث فاذا قلت انت
تقوم بطلت دلالتها على المضارعة فان قلت لم سقطت النون في الاضافة ولم تسقط
مع الالف واللام قيل فيه جوابان احدهما ان التنوين يدل على الاستغناء الاسم عما بعده
فلو ثبت النون بدلا عن التنوين لكان منفصلا والاضافة يوجب اتصاله وانما الحركة
فلا يبدل منها شئ في الاضافة لئلا يقع الحرف فاصلا في اللفظ والثاني ان النون والاضافة
في موضع واحد وهما ضدان والضدان لا يجتمعان في مكان واحد بخلاف الالف واللام اذا
كانت فاول اللام والنون في آخره وضدان في مكانين يجوز ان يجتمعا فان قيل اذا كانت الالف
هي علامة الرفع وقد قامت مقام الحركة فلا حاجة الى جعل النون بدلا من الحركة قيل

على التأنيث وبقيت دلالتها

قيل فيه جوابان احدهما ان الالف تحقق دلالتها على الحركة اذا كانت علامة للتثنية
وحرف الاعراب وعلامة الرفع فقويت بجعل النون بدلا والثاني ان النون بدل عن مطلق
الحركة والالف عن الضمة فان قيل فكيف ثبت النون في هذان واللذان وهما مبنيان
قيل فيه جوابان احدهما ان كل واحد منهما مبنية على ما كانت عليه في الافراد وانما جعل
في موضع الرفع بصيغة وفي الجر والنصب بصيغة اخرى ليست صيغتهما في الواحد والجواب
الثاني انهما اعرابا في التثنية والجمع لان التثنية والجمع من خصايص الاسم فيكون الالف علامة
للرفع والنون بدلا عن الحركة والتنوين اللذين يلحقهما الاسم بعد التثنية والجمع فان قيل
انتم تزعمون ان الالف في تثنية حرف اعراب فكيف جاز ان يقع تاء التأنيث قبلها في موضع
الحشو في قال حلمتان وشجرتان قيل فيه جوابان احدهما ان الالف حرف الاعراب من
وجه وهي كالحركة من وجه اذا كانت دالة على الرفع فوقعت تاء التأنيث
قبلها من حيث هي دالة على الاعراب لا من حيث هي محل الاعراب والثاني ان الالف حرف الاعراب
في التثنية وتاء التأنيث حرف اعراب في الواحد وما كان في الواحد ثبت في التثنية وللقائل ان
يقول ان كون اعراب التثنية في حالة النصب بالياء والنون منقوض بقوله تعالى ان هذان
لساحران كذا ذكره في بعض شروح الباب في كلا والجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف
مرفوع محلا بانه معطوف على قوله وعلى الجمع مضافا وهو منصوب بانه حال اي حال كونه
مضافا الى مضمر والجار والمجرور فيه متعلق بمضاف الحكم وهو مرفوع بانه مبتدأ والفاء فيه
جواب الشرط المحذوف اي حكم كلا اذا كان كذلك حكم المثنى وهو مرفوع لانه خبر للمبتدأ
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا للشرط غير جازم وهو اذا المحذوف و
كون حكم كلا كحكم المثنى في كون اعرابه بالحروف الناقصة لشدة شبهه لفظا لكون آخره الفا

في التثنية والجمع صيغتهما

انبت تمام

ان هذان لساحران على لغة من يجعل التثنية في حالة النصب والجر بالالف
لسبب بالباء والنون
بانه يقال ان هي هنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ
وساحران خبره او نقول انه اسم ان ضمير
الشان

وهو لا ينفك من الاضافة حتى يتميز عنه لتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى او يقال انه
لا يضاف الا اليه فنكتسي حكم المثنى فان قيل لم حصوا ان يكون اعرابه بالحروف الناقصة
بحالة اضافته الى المضمر قلنا ان كلا اذا كان مضافا الى الغايب فالمغايب ان يقع تاكيدا
للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا لمتبوعه في الاعراب بها ثم طرد ذلك في كونه
مضافا الى المتكلم والمخاطب وان لم يقع تاكيدا كذا ذكره في شرح اللب تقول في حالة الرفع جاءني
كلاهما وفي حالة النصب رايت كليهما وفي حالة الجر ومررت بكليهما هذا اذا كان مضافا
الى المضمر واذا اضيف الى المظهر الواو ابتدائية اضيف فعل مجهول والضمير المستتر فيه قايم
مقام فاعله راجع الى كلا ومحل هذه الجملة من الاعراب بجر لاضافة اذا اليها فحكمه حكم المقصا
احترازا عن المعنى والخلط وانتصابه على التمييز تقول جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واعراب هذا التركيب ظاهر ويستوي الجر والنصب في خمسة
مواضع لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة وقع التثنية والجمع ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها كما ذكرنا في كون الاعراب بالحروف واعرابه
قوله كما ذكرنا والثالث اي من المواضع التي يستوي فيها النصب والجر وهو مرفوع بانه
مبتداء وخبره قوله جمع المؤنث السالم بالالف والتاء فان قلت لم زادوا الالف
من بين الحروف دون غيرها قيل ان الالف اخفها فان قيل لم اضافوا الى الالف
حرفا اخر قيل لئلا تشتبه لحروف المد واللين وكان اول الحروف بالزيادة حروف
المد واللين واخصت الالف لخفتها فان قيل لم اضافوا الى الالف حرفا اخر قيل
لئلا تشتبه المقصود من المثنى فان قيل لم اختاروا التاء قيل ان في التاء دلالة
على التانيث فان قيل لم حمل النصب جمع المؤنث السالم على جره وكان القياس ان يفتح

بفتحه في النصب كما فتحت تاء التانيث في الواحد نحو رايت مسلمة قيل ان العرب كسروها
في النصب استحسانا وذلك ان جمع المؤنث فرع على جمع المذكر فكما سوى بين المنصوب والمجرور
في المذكر كذلك في المؤنث ليكون الفرع على مثال الاصل ولو فتح في النصب لكان اتم حكما
من الاصل واوضع منه وذلك لا يستحق في حكم مثال الجمع المؤنث بالالف والتاء نحو جاءني مسلمات
بالرفع ومثاله في حالة الجر نحو مررت بمسلمات بالجر ومثاله في حالة النصب نحو رايت مسلمات بالجر
ايضا والرابع اي من المواضع التي يستوي الجر والنصب فيها ما لا ينصرف نحو جاءني احمد و
رايت احمد ومررت باحمد بالنصب ايضا لان الجر فيه تابع للنصب لكون الجر ممنوعا منه
بمشابهة الفعل فلما كان الجر ممنوعا منه اتبعوه عليه بخلاف غيره والخامس اي المواضع
التي يستوي الجر والنصب فيها وهو مرفوع بانه مبتداء وخبره والضمير ومحل الجر والمجرور اي كرمتك
مرفوع لكونه صفة للضمير والاستواء في الضمير وهو اشتراك الضمير المنصوب والمجرور في معنى
المفعولية والكاف فيه مفعول وكذا الكاف في مررت بك لان التقدير جاوزتك والضمير
في انه مرفوع لفظا وكذا في قوله مع ان الجار داخل فيه له وكذا الجمع نحو انهم ولهم واعرابه
كاعراب قوله وكذا الباقي فان قيل لم فتحت اللام في له مع انها حرف جر وهي اذا كانت
حرف جر لا يكون مفتوحا قيل انها تنعجم الجر فحركت بجنس عملها فاذا دخلت على ظاهر يكون
مفتوحا لانها لم يظهر لها عمل وهذا الجواب ضعيف لانها يدخل على الاسماء المبنية وتكون في
قولك المال لهذا فان قيل ان يستوي الجر والنصب في المضمرات بسبب البناء فلا يناسب ان يذكر
فيها نحن بصدده لان كلامنا في المعربات والجواب عنه ان كلامنا في استواء الجر والنصب
من غير نظر الى انه معرب او مبني كذا ذكر في المغالبد ومن قيام الحروف والجار والمجرور
فيه مرفوع المحل لانه خبر لمبتداء مؤخر مقام الحركة وهو منصوب على الظرفية النون و حتى

مرفوعة لانها مبتدأ الخبر مقدم في يفعلان والجار والمجرور متعلق بالمحذوف مرفوع
محلا لكونه صفة للنون وفي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اعلم ان هذه
الامثلة الخمسة معربة وليس لها حرف اعراب والدليل على انها معربة ان المعنى الذي اعربت
قبل اتصال الضماير موجود بعد اتصاله الا انه منع من الاعراب فيها مانع وذلك الضماير
لانها اوجبت كون آخر الفعل على وجه مخصوص فوجب ان يزاد حرف يقوم مقام الحركة
فوجد اولى الحروف بذلك حرف المد واللين لكثرة دورانها ولا يمكن زيادتها فيها
لمانع فان قيل لم لا يجوز ان يكون الضماير حرف اعراب قيل ان هذه الضماير اسماء فهي كالمستقلة
بانفسها فكيف يكون حرف اعراب للفعل فان قيل لم لا يجوز ان يكون النون حرف اعراب
قيل فيه جوابان احدهما ان بينها وبين الفعل حاجز وهو ضماير الفاعلين والثاني ان النون
تقبل الحركة والسكون فلو كانت حرف اعراب لتحركت بحركة الاعراب وسكنت في الجزم
فانها اي النون علامة الرفع فان قيل لم جعل ثبوت النون علامة للرفع قيل ان الثبوت
مقدم على السقوط والرفع مقدم على اخويه فناسب ان يعطى المقدم للمقدم وتسقط وهو
فعل فاعله مستتر فيه راجع الى النون والفعل مع فاعله جملة فعلية مرفوعة المحل لكونه
خبرا بعد خبر لانه في الجزم والنصب فان قيل لم سقطت النون في الجزم والنصب قيل
ان النون جعلت عوضا من الرفع والجزم بسقوط الحركات وكذلك يسقط الحركة القائم
مقام ثم ان النصب نحو لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلي والجار والمجرور
في قوله ومن ذلك مرفوع المحل بانه خبر المبتدأ مؤخرا وهو قوله حروف المد واللين والجار
والمجرور في قوله في فعل المعتل اللام مرفوع المحل بانه صفة الحروف فانها اي حروف المد واللين
تثبت وقوله ساكنة في الرفع منصوب لانه حال من الضمير المستتر في تثبت نحو يغزو ويرمي

ثم

[illegible]

ويرمي واو ويدعو مثالين الاول من الواوي والثاني من اليائي وقوله وتسقط في الجزم سقوط
الحركة مرفوع المحل لكونه جنس بعد خبر لان مثاله نحو لم يغزو ولم يرم بسقوط الواو والياء
وبحركة الواو والياء في حالة النصب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا يتعلق بما قبلها فتقال
لن نحو لن يغزو ولن يرمي ولا محل ايضا لقوله وتثبت الالف وقوله ساكنة منصوب
بانه حال من فاعل تثبت في النصب هو متعلق بتثبت مثلها اي مثل الالف في حالة الرفع
وفي بعض النسخ مثلهما وح يكون الضمير راجعا الى الواو والياء اي مثل الواو في حالة الرفع
وهو منصوب بنزع الخافض مثال الالف لن تخشاها والجار والمجرور في قوله لامتناعها اي لامتناع
الالف متعلق بتثبت من الحركة لانهم لو حركوها يخرج عن كونها الف فصل الاسماء وهو
مرفوع بانه مبتدأ قوله على ضربين وقوله معرب مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف ويجوز
ان يكون منصوبا على انه مفعول لفعل محذوف ويجوز ان يكون مجرورا بانه بدل ضربين
وهو اي المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل كما ذكرنا وقوله مبني معطوف على
معرب وهو اي المبني ما موصول صلته مقدر وهو كان حركة وهو مرفوع بانه اسم كان المقدر
والضمير فيه راجع الى ما وسكونه وهو معطوف على حركة والجار والمجرور في قوله لا بعامل
منصوب محلا على انه خبر لكان المقدر ولما فرغ من تقسيم الكلم الى القسمين المذكورين شرع
الى تقسيم المعرب فقال ثم المعرب على ضربين واعراب قوله منصرف كاعراب قوله معرب فهو
اي المنصرف ما يدخله اي اسم يصلح ان يدخله الجر مع التنوين فائدة فاعلم ان المنصرف
مشتق من التصريف وهو صوت جس كصريف القلم والباب والبكرة وغيرها فعلى
هذا اخبار ان المنصرف صوت حتى اي القالب يكون الصرف في الحقيقة هو التنوين
لانه صوت يلحق اخر الكلم وقال قوم هو مشتق من التصريف وهو التقلب في الجهات فعلى هذا

والياء نحو يرمي

في الاسماء

بلغ

يكون الصرف عبارة عن الجر والتنوين لانه بهما يزداد تمكن الاسم وقال الشارح اللباب انه
ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص من شبه الحرف وشبه الفعل وقيل
من الانصراف وهو الرجوع والاسماء المعربة على قسمين قسم اشبه الفعل فمنع ما منع
من الفعل وقسم انحرف عنه وهو المنصرف وهو معطوف على قوله منصرفا وهو اى غير المنصرف
ما لا يدخل الجر مع التنوين الذى للتمكن لفظا اعلم ان فى امتناع الجر فيها مذهبان الاول
ان امتناعه ومنعه ليس مقصودا على حدته الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين فى اختصاصه
بالاسم ومعاقبته اياه فى الاضافة ابنوا الجر اياه فى المنع وهو الصحيح والمذهب الثانى ان امتناعه منه
مقصود على حدته ووجهه ان الجر ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين
الذى هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوده الاعراب وهو الجر واشارة المص الى المذهب
الاصح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل ماض من افعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى غير
المنصرف والجار والمجرور فى قوله فى موضع الجر منصوب محلا بانه حال من اسم كان مفتوحا
وهو منصوب لانه خبر لكان فان قيل لم قال المص وكان فى موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا
مع ان ذكر النصب احسن من ذكر الفتح لان الفتح من القاب البناء وكلامنا فى المعربات
قيل ان المص اشار الى مذهب الاخفش فى غير المنصرف فى حالة الجر مبنى عنده دليل ان
الفتحة فى حالة الجر حركة بناء لانعدام الجر لا يحدث الفتح وقال بعضهم هذا الجواب ليس بسديد لان مذهب
الاخفش ضعيف لان الاسم معرب فى حالة الرفع والنصب ولم يحدث فى حالة الجر ما يوجب البناء والمص
لا يشير على المذهب الضعيف بل يجاب بالصحيح ما ذكره صاحب الضوء وهو ولو قال وكان
فى موضع الجر منصوبا لكان فيه قوله وكان فى موضع الخبر مفعولا وهذا ممنوع اذ الفتح
فى احمد فى قولك مررت باحمد ليست بحالة على ما يدل عليه الفتحة فى رايت احمد حتى يصح اطلاق

وغير منصرف

مبنىٌ بالـ

اطلاق النصب عليها بل هى حركة نائبة منابها لجهة العلة واجبت ذلك واللباب المانعة وهى مرفوعة
بانها مبتدا من الحرف وهو متعلق بالمانعة تسعة وهى مرفوعة بانها خبر للمبتدا ولا محل
لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قيل فمن اين انحصرت الاسباب فى تسعة قيل
ان النحويين نظروا فى الاشياء التى يصير بها الاسم فرعا فوجدوها تسعة احدها التعريف وهو فرع
التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والثانى التانيث وهو فرع التذكير اى يجيئه
فى الامر العام مجردا عن الزيادة ويجى المؤنث فزموا واما يجيئه معها يكون فرعا لما يجيئه
يكون بدونها والثالث وزن الفعل وهو فرع لوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون
وزنه فرعا لوزن الاسم والرابع الصفة وهو فرع الموصوف لانه تابع له وما هو تابع فهو
فرع والخامس العدل وهو فرع المعدول عنه لتاخره عنه والسادس العجمة وهو فرع عرب
لان لغة العجم لصلها بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والسابع التركيب وهو فرع
الافراد والثامن الجمع اقصى وهو فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد
والتاسع الالف والنون وفيه خلاف فقال بعضهم انما يمنع الصرف لمشابهته الف التانيث
ومن لم يقل انه فرع لشئ وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاضافة لا للمشابهة ومن يكون
فرعا على ما زيد عليه المضارعتان اى المشابهتان لالف التانيث فانهما ابدا تا
زيدتا معا وفى عدم قبول التاء وكون الزايد الاول منهما الفا وثانى الصرف منهما فى
الوزن فان سكران كحمراء ومثالها وهو طرف اجتمع وهو فعل وقوله فى الاسم متعلق
وفاعله سبيان والفعل مع فاعله جملة فعلية مجرور محلا ~~باضافة اليها~~ والجار والمجرور
فى قوله منها مرفوع المحل بانه صفة لسبيان ويجوز ان يكون حالا منه وقوله او تكرر
واحد منها معطوف على اجتمع وهو فعل مجهول والضمير المستتر فيه قائم مقام فاعل راجع

حقه

والعامل فيها فعل الشرط وجزاء الشرط وهو مخ

الا الاسم ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها وقعت جوابا للشرط غير جازم وهي متى الصرف
وهو منصوب بنزع الخافض وهو من اي منع الاسم من الصرف فان قيل لم يمنع الاسم من الصرف
بمشابهة الفعل من وجه واحد قيل ان الاسم اصل من الفعل فلم يخرج الى الفعل الذي هو فرع
عليه بشبه واحد لان الاسم يترجح باصالته فتعارض اصالته السبب الواحد فلا يبقى بجذبه الى حكم الفرع
من يرجح مثاله من الشرعيات ان الله تعالى خلق الذمم بريئة من كل حق فاذا ادعى عليه حق
لم يثبت الا بشاهدين ولا يثبت بشاهد واحد كذلك الاسم لا يمنع من الصرف بسبب واحد واذا اجتمع
فيه اثنان يترجح جانب الفرع فيمنع الصرف فان قيل فلم جعل حكم الشبه هنا منع الجر والتنوين
ولم يجعل حكم غير شاهدين منع التعريف ودخول حرف الجر وغير ذلك من احكام الفعل
قيل انما يجعل الشيء على غيره في حكم يحتمله المحمول ولانا قصد معناه ومنع ولم يجعل للفعل غير الاعراب
لئلا ينتقض حكم الفعلية بخلاف التعريف وحرف الجر فان الاسم لو منع منهما لبطل الحكم
المختص بالاسم كما ان الفعل لو حمل على الاسم في التعريف لبطل معنى الفعل كذا ذكر في اصول النحو وما الواو
ابتدائية ما موصول لا بدله من صلة وجد وهو فعل مجهول وقوله ذلك مرفوع المحل بانه مبتدا
احد وهو مبني على الفتح لكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المعدود عشر وهو مبني على الفتح لكونه
متضمنا للحرف واحد عشر تركيب تعدادي مرفوع المحل على انه خبر للمبتدا والمبتدا مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب لا تعلق بما قبلها اسما وهو منصوب بانه تمييز لاحد عشر فائدة
اعلم ان التركيب ستة احدها تعدادي نحو خمسة عشر والثاني اسنادي مثل زيد قايم والثالث اضافي نحو غلام
زيد والرابع مزجي نحو بعلبك والخامس توصيفي نحو الحيوان الناطق والسادس صوتي
صوتي نحو سيبويه خمسة وهي مرفوع بانه مبتداه وخبره محذوف حاله وهي منصوب على
الظرفية والعامل فيه الخبر المحذوف تقدير الكلام خمسة منها لا ينصرف في حالة التنكير وهي افعل

افعل لا محل لهذه الجملة من الاعراب وقوله صفة منصوب على انه حال من افعل وقال
بعضهم انها منصوبة بانه خبر لكان المقدر تقدير الكلام وهو يمنع الصرف اذا كان صفة
مثاله وهو مرفوع نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل وفعلان الذي
وهو مرفوع بانه معطوف على افعل مؤنثه وهو مرفوع بانه فاعل لفعل محذوف وهي
يجيء وقال بعضهم ارتفاعه بالابتدائية وخبره قوله فعلى مثاله سكران فان المؤنث يجيء
سكرى وهو غير منصرف للصفة والالف والنون واحترز بقوله الذي مؤنثه فعلى عن
الفعلان الذي يجيء مؤنثه فعلانة نحو سعدان سعدانة وعريان وعريانة فانه منصرف في
النكرة لخروج الالف والنون عن المضارعة لالف التانيث بدخول التاء عليها والمعدول نحو
ثلث ورباع واعراب هذا الكلام ظاهر وهما عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة فانهما
غير منصرف في حالة النكرة للصفة والعدل واما الواو فيه عاطفة ما موصول لا بد له من
صلة في اخره ظرف مستقر الف التانيث وهو مرفوع بانه فاعل ظرف مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل بانه معطوف على المعدول او خبر مبتدا محذوف تقدير
الكلام والرابع من الخمسة ما حصل في اخره الف التانيث ممدودة وهي منصوبة بانها
خبر لكان المقدر او مقصورة وهي معطوفة على ممدودة تقديره فان الالف التانيث
يمنع الصرف سواء كانت ممدودة او مقصورة مثال الممدودة حمراء وصحراء و
مثال المقصورة نحو حبلى وبشرى لان الف التانيث فيهما قامت مقام السببين
ان الالف علم التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليهما حيث لم يكن في الكلام حبل
وبشر ثم ضم اليه الالف بل هي صيغة موضوعة عليه جرى مجرى تانيث اخر والجمع الاقصى
وهو معطوف على ما في اخره الف التانيث مثاله كاساورة جمع اسورة والاسورة

ما على مثالهما اي جمع

جمع سوار واناعيم وهي جمع انعام والانعام جمع نعم واما الواو فيه ابتدائية ما موصول
كان وهو فعل من افعال الناقصة فاعل مستتر فيه راجع الى ما على مثال اساور واناعيم
والجار والمجرور متعلق لكان وكان مع اسمه صلة للموصول وهو مع صلته مرفوع المحل على
انه مبتداء وخبره محذوف من المجموع وهو متعلق بكان والجار والمجرور في قوله مما بعد
الفه بيان للموصول حرفان وهو مرفوع بانه فاعل بعد فتحة كان صفة له او ثلثة احرف
وهي معطوفة على حرفان اوسطها وهو مرفوع بانه مبتداء ساكن وهو مرفوع
لانه خبر المبتداء والمبتداء مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة ثلثة مثال الجمع
الذي كان على مثال اساور بان يكون بعد الفه حرفان كمساجد ومثال الجمع الذي كان على مثال
اناعيم بان كان بعد الفه احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح فانهما غير منصرفين وان لم يتكرر
فيهما الجمعين لمشابهتهما اباهما من حيث الوزن والامتناع من الجمع مرة اخرى فان
كان الملحوظ نحو كان الاسم منصرفا كصياقلة لانه صار له نظير في الاحاد وهو رفاهية وكراهية
فان كان ثانية الحرفين بعد الالف ياء وهو اعني بعد منصوب على الظرفية وعامله محذوف و
هو حصل والظرف مع متعلقه مرفوع المحل على انه صفة ثان قوله حذفت مجزوم المحل لانه وقع
جوابا لان في الحالين والجار والمجرور فيه متعلق بحذفت منصوب محلا بانه مفعول فيه غير صريح له و
يجوز ان يكون حالا من مفعول حذفت وح يكون تقديره حذفتها كائنا في الرفع والجر
وقوله ونونت اللام مجزوم المحل لكونه معطوفا على جزاء الشرط واثبتها وهذه الجملة مجزومة
المحل بالعطفية في النصب واعرابه كاعراب قوله في الرفع بغير تنوين والجار والمجرور فيه
يجوز ان يكون متعلقا باثبت وح يكون ظرف لغو ويجوز ان يكون متعلقا بكائنا
وح يكون ظرف مستقر منصوب على الحالية من مفعول اثبت فان قيل لم تترك التنوين في

الرفع والجر

في النصب دون الرفع والجر قلنا ان ترك التنوين في النصب على القياس المستمر واما تنوينه
في الرفع والجر فقال قوم ان ياءه حذفت فنقص المثال عن امثلة الجمع فعاد الى الصرف
وقال المحققون ان التنوين فيه عوض وليس بتنوين الصرف فان قيل من اي عوض هذا
التنوين قلنا ان فيه خلافا وعند سيبويه هو عوض من الياء وعند الزجاج هو عوض
من حركة الياء لاستثقال الحركة بالضم في الرفع وبالفتح في الجر فحذفت وعوض منها التنوين
مثال ما كان ثاني الحرفين بعد الالف ياء نحو جائني جوار ومررت بجوار ورايت جواري واعراب
هذا الكلام ظاهر فاعلم فان قيل ما مفعول اعلم ههنا قلنا مفعول محذوف تقديره فاعلم هذه
المسئلة اعني مسئلة جواب فان قيل ما محل هذه الجملة الانشائية من الاعراب قلنا
لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها قوله وستة حال التعريف معطوف على متوحدة
حال التنكير وهي الاسم الاعجمي العلم واعرابه كاعراب قوله وهي افعل مثاله نحو ابراهيم واسماعيل
فانهما غير منصرفين للعلمية والعجمة وان سميت نحو لجام او فرند رجلا صرفته لان العجمة
النكرة غير مؤثرة في منع واعراب هذا الكلام ظاهر فان قيل لم لم يكن للعجمة النكرة
تاثير في منع الصرف قلنا ان العجمة النكرة ممتزجة بكلامهم في دخول التنوين وحرف التعريف و
الاضافة ولا يكون لها تاثير في منع الصرف فان قيل ان اللجام اذا سميت بها امرأة هل
يكون منصرفا ام لا قلنا لا انها ح يكون غير منصرفة للتعريف والتانيث واما الواو
فيه عاطفة ما موصول وصلة فعلان في اخره الف ونون مزيدتان والموصول مع صلته
مرفوع المحل على انه خبر مبتداء محذوف تقديره الثاني من تلك ستة التي يمنع الصرف حالة
التعريف ما حصل في اخر الالف ونون مزيدتان والمبتداء مع خبره جملة اسمية لا محل
لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة المستأنفة مثال الالف والنون المزيدتين كعثمان

وذكر ان هذه الياء م

وسفيان فانهما لا ينصرفان للعلمية والالف والنون المزيدتين فاعلة وقد يقع في هذه
القسم ما يجوز ان يكون فيهما اصلا وان يكون زايدة واذا حكمت عليها بالاصالة لم يمنع من
الصرف واذا حكمت بالزيادة منعت من الصرف فمن ذلك حسان ان اشتققته من الحسن
صرفته لانه فعال لا فعلان وان اشتققته من الحس لم تصرفه لانه فعلان وكذلك سمان ان اخذته
من التبن لم تصرفه والثالث من تلك الستة المانعة في حالة التنوين ما فيه وزن الفعل
مثاله كاحمد ويزيد ويشكر فانها غير منصرفين للعلمية ووزن الفعل واعلم ان وزن
الفعل انما يمنع الاسم من الصرف عند تحقق سبب آخر بشرطين احدهما عدم قبول التاء وكذلك
انقص لعالم يعمل والثاني ان يختص بالفعل ولهذا انصرف رد واشد فان قلت ان مثل
ضرب اذا سمي به رجلا هل يكون غير منصرف ام لا قلنا اذا سميت بما فيه صيغة الفعل
فلا تصرفه فان كان ماضيا على فعل لتحقق العلتين عرفته البتة لان هذا البناء لا يكثر
في الاسماء والافعال فان قلت ان ضرب بضم الاول وكسر الثاني اذا سمي به رجلا هل يكون
غير منصرف ام لا قلنا ان مثل هذا الوزن انما يكون غير منصرف اذا سمي به لانه لم يات في
الاسماء هذا الاقبيل فان قيل ان قيل وبيع اذا سمي بهما رجلا هل يكون غير منصرف ام لا
قلنا انهما يكونان منصرفين لان بناء فعل قد زال حين ... اوله وكسر اول الفعل
فان سميت رجلا بفعل الامر وفي اوله همزة وصل نزعت الهمزة منه وقطعت الهمزة ...
مكسورة ولم تصرف فتقول هذا اضرب ورايت اضرب ومررت باضرب وان كان آخر الفعل
تاء التانيث الساكنة وسميت ولا ضمير فيه قلبت التاء في الوقف هاء نحو ضربه وجعلتها
تاء متحركة في الوصل نحو هذا ضربت قد جاء والرابع من تلك الستة التي تمنع الاسم من الصرف
في حالة التنوين المعدول مثاله كعمر وزفر فانهما غير منصرفين هنا للعلمية والعدل اعلا

٣١

نحو عامر وزافر وهذه الجملة في محل الرفع بانه خبر مبتدا محذوف تقديره وهما عن عامر وزافر
المعرفتين وهي مجرورة بانها صفة عامر وزافر ويجوز ان يكون منصوبة على انه حال منهما وفي
يكون الالف واللام زايدة واعلم ان اسم الفاعل علما ثم عدل عن لفظه الى لفظ عمر فمنع
الصرف للعدل والعلمية والخامس من تلك الستة التي لا ينصرف حالة التعريف والمؤنث لفظا
مثاله كسعاد وزينب فانهما غير منصرفين للعلمية والتانيث المعنوي والسادس من
تلك الستة الاسمان اللذان جعلا اسما واحدا مثالهما كمعدي كرب وبعلبك فانهما غير منصرفين
للعلمية والتركيب غير منصرفة وقاعدة واعلم ان هذه الاسماء تستعملها العرب على ثلثة اوجه احدها
ان يكون معربة غير منصرفة واخر الاسم الاول منهما مبني على الفتح لانه صار بمنزلة وسط الكلمة
والاعراب لا يكون في الوسط فان قلت لم بني على الفتح قلنا لشبه الاسم الثاني بتاء التانيث
وذلك ان تاء التانيث في حكم المنفصل كما ان الاسم الثاني في حكم المنفصل على هذا هذه حضر
موت ومررت بحضرموت ورايت حضرموت فيفتح الراء بكل حال وتضم التاء في الرفع وتفتحها
في الجر والنصب واللغة الثانية ان تعرب الاسمين وتضيف الاول الى الثاني فتقول هذا حضر موت
ورايت حضر موت ومررت بحضر موت وتضم الراء في الرفع وتفتحها في النصب وتكسرها
في الجر والاسم الثاني مجرور بكل حال واللغة الثالثة ان تبنيهما جميعا على الفتح فيكون الراء
والتاء مفتوحتين بكل حال فان قلت ما وجه بناء الجزء الثاني قلت لتضمنه معنى الواو
كخمسة عشر وقس بعلبك على حضرموت في كل حال واما معدي كرب فياؤه ساكنة بكل
حال اعربت او بنيت فان قلت وكان القياس ان يفتح الراء في حضرموت قلنا ان الاسم حال
في التركيب وكان الحركة على الياء بعد الكسرة مستثقلة فكذا وهو مرفوع بانه مبتدا او هو موصول
لا ينصرف وهذه الجملة صلة للموصول والموصول مع صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه

نحو عمر وزفر عامر وزافر ثم بجعل اسم الفاعل ...
فانهما يمنعان من الصرف للعلمية والتانيث اللفظي والمؤنث معنى
وانما بني الاول على الفتح
كما فتحت

في المعرفة والجار والمجرور فيه يجوز ان يكون متعلقا بلا ينصرف ويجوز ان يكون بكاينا منصوب
المحل على انه حال من الموصول ينصرف وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى كلمة والفعل مع
فاعله جملة لا مستانفة في النكرة واعرابه كاعراب قوله في المعرفة الا نحو احمر ان سميت به رجلا
وهذا المستثنى من قوله ينصرف في النكرة فان قيل ما جواب ان سميت فيه قلنا جوابه محذوف
تقديره ان سميت به رجلا فلانه يكون غير منصرف في النكرة ايضا هذا عند سيبويه واما عند
الاخفش فانه منصرف في النكرة ووجههما ظاهر وكذا الجار والمجرور فيه مع متعلقه المحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتدا المخبر وهو الموصول مع صلته في قوله ما فيه الف التانيث
والمبتدا مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها لا تعلق بما قبلها مقصورة وهي منصوبة
بانها خبر لكان المقدر او ممدودة وهي معطوفة على مقصورة وفعلان وهو مرفوع بانه معطوف
على محل الموصول الذي وهو مرفوع المحل بانه صفة فعلان مونثه فعلى لعرابها قدم
والجمع وهو معطوف على فعلان الاقصع وهو مرفوع بتقدير الا انه صفة الجمع والثاني وهو
مرفوع بانه مبتدا الساكن وهو مرفوع بانه صفة الثلاثي الاوسط وهو مرفوع بانه فاعل
الساكن فان قيل هل يجوز اضافة الساكن الى الاوسط ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان اسم الفاعل
لا يجوز ان يضاف الى الفاعل بحال فلا يقال جاء ضارب زيد عمرا ولان اسم الفاعل صفة للمعنى
والصفة لا يضاف الى الموصوف اذا كانت هما باه في المعنى والشي لا يضاف الى نفسه قوله
يجوز فيه الصرف وتركه اي ترك الصرف مرفوع على انه خبر المبتدا وهو قوله والثاني
وهو مرفوع مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة مثال نحو
هند ودعد ونوح ولوط اما جواز ترك الصرف فلوجود السببين فايدة وقد قيل
ان اسماء الانبياء والملائكة كلها لا ينصرف الا ستة نظمها الشاعر في قوله فاسمعوا ها نوح وهو

واما جواز الصرف فلمقاومة سكون الاوسط احد السببين

وهود ولوط وشعيب وصالح ومحمد وما فيه سبب ثالث والموصول مع صلته مرفوع المحل على
انه مبتدا لكماه وجوز اعرابهما ظاهر لم ينصرف وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر
المبتدا وهو ما البتة وهي منصوبة على انه مفعول مطلق وفعله محذوف وهو بت يعني
قطع فانه في الاصل بت فادخلوا الالف واللام عليه وسقط التنوين فصار البتة
فان قيل لم يقرا بقطع الهمزة مع ان همزتها همزة وصل قلنا ان قطع الهمزة
فيه مخالف للقياس ولكنه مستعمل عند الفصحاء وقال بعضهم ان سيبويه حكم في كتابه بان
اللام فيه لازمة ولزوم من ذلك قطع همزته كذا في شرح اللباب وقال بعضهم اشتقاقه من لبت
يالبت لبت فاذا قصدوا ان يعرفوه وجدوا في اوله اللام فزادوا عليه الالف حركوا
الباء بحركة اللام ثم ادغموا التاء واسقطوا التنوين ~~الوسط العلمية~~ فاذا زالت
فكان البتة وهو بعيد جدا كذا في شرح التسهيل للمالكي فان قلت جاز ان يقال بسكون الوسط
العلمية فاذا زالت العلمية زال اعتبار التانيث واعتبار العجمة ايضا لانهما مشروطان بالعلمية
قلنا ان سكون الاوسط اذا زيل العلمية يسقط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجود العلمية
والمعتبر تاثير العلمية للعجمة والتانيث ووجود العلمية لكونهما معتبرا في منع الصرف فيكون
الاوسط تاثير العلمية في منع الصرف لا وجود شرط التانيث والعجمة وجود العلمية لا تاثيرها
كذا في شرح اللباب وكذا الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر اسم امراة لم ينصرف البتة وان لم يتحقق
فيه الاسباب والفاء في قوله فان حكم للتعليل اي لان حكمه حكم الرباعي كسعاد وزينب لتنزل
حركة الاوسط منزلة الحرف الرابع فان قلت ان سميت رجلا نحو سعاد وزينب فهل
يكونان غير منصرفين ام لا قلنا انه اذا سمي نحو سعاد وزينب رجلا لا يكون منصرفين بل
غير منصرفين فان قيل اذا سميت المذكر بالمؤنث فقد زال التانيث فكيف منع من الصرف

قيل لا يراد بالتانيث في باب الصرف بقاء التانيث المعنوي اذ لو كان كذلك لصرفت طلحة
اسم رجل وانما يراد بالتانيث هنا ما في اللفظ علامة التانيث كطلحة او ما علمه
اسمية المونث كسعاد اذ كان يجري مجرى العلامة فان قيل يلزم على هذا اذا سميت بثلاثي
مونثا ساكن الاوسط كانت او متحركه ان يكون غير منصرف قلنا لا يلزم ذلك المذكر
اخف من المونث والثلاثي الساكن اخف من الرباعي وان تحرك الاوسط فيرد الى الاصل وهو
الصرف وانصرف البتة بخلاف الرباعي لانه ثقيل لفظا بالحروف الزايد على الثلاثي فصار كالذي
فيه تاء التانيث فاعلم انما سميت مع مذكر كان حكمه حكم سميت المونث بمونث
وذلك كامراة سميتها عمر فان هكذا وفيها الصرف وتركه وان سميتها عمر لم يصرف في المعرفة
البتة فو تقل هذا من اصول النحو ونحو الواو فيه ابتدائية نحو مرفوع بانه مبتدأ اخرام
وهو مجرور لاضافة نحو اليها فيه ظرف مستقر مذهبان وهو مرفوع بانه فاعل الظرف و
الظرف مع فاعل جملة ظرفية مرفوعة المحل على انه خبر المبتدا والمبتدا مع خبره جملة
اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة الاعراب وهو مرفوع بانه مبتدا خبر محذوف
تقديره الاول الاعراب فان قيل هل يجوز ان يكون قوله الاعراب بدلا من نحوهما
ام لا قلنا لا يجوز ذلك لان فيه ما يمنع بدلا على من له اذ لب مع منع الصرف مع
منصوب على الظرفية وعامله محذوف وهو حصل والظرف مع عامله مرفوع المحل على انه صفة
مذهبان قيل عامله الاعراب لكونها معمولة الجار والمجرور فيه متعلق لمنع منصوب
محلا لانه مفعول له غير صريح عن جازمة والجار والمجرور فيها متعلق بمعدودة والاخر
مرفوع بانه مبتدأ البناء وهو مرفوع على انه خبر المبتدا على الكسر الجار والمجرور فيه
مع متعلقه المحذوف مرفوع المحل على انه صفة البناء او خبر مبتدا محذوف او منصوب المحل

المحل بانه حال منه وعليه اي على البناء على الكسر والجار والمجرور مع متعلقه مرفوع المحل
لانه خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو قوله والضمير فيه مجرور المحل للاضافة قوله اليه راجع الى
الناء ولا محل لهذه الجملة من الاعراب اذ ظرف بمعنى الوقت قالت وهو فعل بمعنى
تقول لان اذا يجعل الماضي مستقبلا حذام وهو مبني على الكسر ومحله رفع لكونه فاعل قالت
وهو مع فاعله جملة فعلية مجرور المحل للاضافة اذ اليها فصدقوها لا محل لها لهذه من الاعراب
لانها وقعت جوابا لشرط غير جازم وهو اذا والعامل فيه هو فان القول ما قالت حذام
ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة واعلم ان هذه البيت من اوله الى
اخره منصوبة المحل على انه مفعول القول وكذا بني على الكسر فعال التي تختص بنداء المونث
مثاله نحو يالكاع ويافساق ويا خباث تشبيها بفعال التي وقعت موقع المبني وكذا بني
على الكسر فعال التي كانت بمعنى الفعل اي الامر مثالها نحو نزال وتراك فانهما بمعنى انزل
اترك وكذا وهو مرفوع بانه مبتدا ما لا ينصرف والموصول مع صلته مجرور المحل للاضافة
كل اليه اذا وهو منصوب محلا على انه مفعول فيه لفعل مؤخر وهو جوابه اضيف وهذه
الجملة مجرورة المحل للاضافة اذا اليه او دخل الالف واللام وهذه الجملة مجرورة المحل لكونها
معطوفة على جملة اضيف النحو وهو فعل وفاعل مستتر فيه راجع الى كل والفعل مع فاعله
جملة فعلية مرفوع المحل على انه خبر الكل فان قيل ان الجملة التي وقعت جوابا الشرط غير جازم
لا يكون لها من الاعراب وههنا ان جملة النحو وقعت جوابا لاذا فكيف يقول انها في محل
الرفع قلنا ليس معنى قولهم ان الجملة التي وقعت جوابا الشرط غير جازم لا يكون معمولا
لشرط غير جازم فلا يكون في محل جوابه جزم واما اذا كان قبله عامل يقتضي اعرابه فحينئذ يكون
جوابه اذا محل من الاعراب وههنا كذلك فان قيل يلزم على هذا الشان وهو المبتدا

اذ مسلطين على شئ واحد وهو الجر قلنا لا يلزم ذلك لان الجر مقدم على اذا رتبة لان عامله
تقدير الكلام وحل حالا لا ينصرف الجر وحقت اضافته او دخول الالف واللام بالكسر الجار والمجرور
فيه متعلقا بالجر فان قيل لم المص بالكسر ولم يكتف بقوله الجر قلنا لدفع التوهم لان ما
لا ينصرف يكون في موضع الجر مفتوحا واما اذا دخله الالف واللام او اضيف لا يكون في موضع
الجر مفتوحا بل يوجد الكسر فان قيل لم قال المص الجر ولم يقل انصرف قلت انما قال الجر انصرف
اشارة الى الاختلاف لان انصرفه مختلف وانجراره متفق ولهذا قال الجزولي يقال انصرف
تعطا عند دخول الالف واللام عليه مررت بالاحمر والحمراء وعند الاضافة مررت باحمركم وبعثمانكم
ولهذا لو قدم مثال الاضافة على مثال ما دخل عليه الالف واللام لكان احرى نظرا الى اللف
والنشر مرتب قاعدة وهو ان جميع اسماء القبايل والاحياء والبلدان ان قصدت به مذكر
قصد به مؤنث لقبيلة او ام او ارض او بقعة لم ينصرف وان قصدت به مذكر كالحي والبلد
انصرف ولما فرغ عن بحث المعرب شرع في المبني فقال والمبني ضربان احدهما لازم والثاني عارض
ولا بد قبل الشروع من تمهيد قاعدة تنفعه على البناء وعلى اى سبب يجب ان يكون البناء
عاملا في الاسماء فهو واحدة وهي شبه الاسم بالحروف ووجوه الشبه تتعدد فتارة يشبه في
النقصان كشبه الذي بالحروف فانه لا يفيد الا بصلة وتارة يشبه بتضمن معناه كاين وكيف
فانهما متضمن معنى حرف الاستفهام وتارة يشبه من جهة وقوعه موقع المبني كالمنادى المفرد
المعرفة وكحذام ونزال فانهما وقعا موقع اكفف وانزل فاللازم وهو مرفوع بانه مبتدا
ما وهو موصول تضمن وفعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو مع فاعله صلة للموصول
والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه خبر للمبتدا ويجوز ان يكون موصوفا فحينئذ يكون جملة تضمن
مرفوعة المحل لكونه صفة لما واما على تقدير كونها صلة فلا يكون لها محل من الاعراب وهو منصوب بتقدير لانه

انزك

لانه متضمن لتضمن كاين قاعدة وهي انك اذا وجدت اسما مبنيا على الحركة فعليك ان
تسال عنه عن ثلثة اشياء علة البناء اذ كان الاصل في الاسماء الاعراب فالعدول عنه
لا بد له من علة وعلة التحريك اذ كان الاصل في البناء السكون وعلة تخصيص الحركة
بالفتح او غيره وان كان مبنيا على السكون سالت عن علة البناء فقط ومن ذلك اين
فان قلت لم بنيت قلنا لانها تضمنت معنى همزة الاستفهام فان قيل لم بنيت على الشرط
قلنا لانها تضمنت معنى ان الشرطية فان قيل لم بنيت على الحركة قلنا اذ لو بنيت على السكون
لالتقى الساكنان هي والياء قبلها وذلك ممتنع فان قيل لم بنيت على الفتح قلنا لثقل الضم والكسر
مع الياء والفتح معها حقيقة ومتى فانه متضمن حرف الاستفهام او حرف الشرط ايضا لانك
اذا قلت متى السفر فكانك قلت اليوم ام غدا او بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فمعناه ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا او غير ذلك وكيف فانه متضمن
معنى الاستفهام فقط لان معنى قولك كيف زيد اصحيح ام سقيم فان قيل لا يدخل علامات الاسماء
على كيف كيف يكون اسما قلنا لانه عدم دخول علامات الاسم عليه كما في قولهم على كيف تبيع
الاحمرين فانظر الى كيف ما تصنع فتدخل على كيف وهما من علامات الاسم وقيل انه يجاب
عنه بوجه اخر وهو انها يجاب عنها بالاسم واذا قلت كيف زيد فالجواب صحيح ام سقيم او نحو ذلك و
لشئ لا يجاب عنه الا بمثله وتدل على كونها اسما فانها مع الاسم ولو كان حرفا لما افاد مع الاسم
والحرف مع الاسم لا يفيد في غير النداء فان قيل لم لا يجوز ان يكون كيف فعلا لكونه وهو
في الوزن قلنا لا يجوز ذلك لان الفعل يليها فاصل كقولك كيف صنعت والفعل لا يلي
الفعل هكذا فان قيل فما الحكمة في وضع الاسم موضع الحرف قيل للاقتصار بالعموم في
السوال كذلك ان اين سوال عن عموم الامكنة بحيث يلزم للسوال ان يجيب بالمطلوب

وهو المعنى الحاصل من الهمزة الا يرى انك اذا قلت ازيد في الدار يقال لا فتقول اهو
في المسجد فتقول لا وربما اكثرت من تكرير المسئلة ولم يلزم اجابتك بمكانه بخلاف قولك
اين زيد فانه سؤال واحد يوجب الجواب بمكان زيد وهكذا كيف الا انها سؤال عن عموم
الاحوال او ما نسبه والموصول مع صلته مرفوع المحل على انه معطوف على الموصول المقدم
تقديره او المبني اللازم كما نسبه ويجوز ان يكون ماهنا موصولا ايضا كالذي والتي ونحو
ذلك شبه بالموصولات في الافتقار الى الغير كما ان الحرف مفتقر الى غيره وهو المتعلق
كذلك الموصولات مفتقر الى غيره وهو صلته فان قيل ان التعريف الذي والتي ونحوهما
هل يكون بالالف واللام او بالصلة فان كان بالالف واللام واي حاجة الى الالف واللام
قلنا ان تعريف الذي والتي بالصلة لان التعريف يحصل بذكر الصفات والصفة كالصلة
والدليل على ذلك ان تعريف من وما بالصلة اذ ليس فيهما الف ولام كذلك التي والذي وانما
زيدت الالف واللام تحسينا للفظ فان قيل ان التي يجب ان يكون الذي بكونها تانيث
الذي قلنا لا نسلم ان التي تانيث الذي على القياس بل هي صفة وضعت على المؤنث فان قيل
ان لام التعريف يكتب مع ما ادغم فيه حرفان سواء كان المدغم فيه لازما او غيرها نحو اللحم و
الرجل يكون اللام من كلمة والذي ادغم من كلمة اخرى وله في الذي والذين والتي لم
يكتب بلام واحدة مع انها كذلك قلنا ان اللام فيها لا ينفصل فصار كالجزء فان قيل لم
يكتب في الذين في التثنية بلامين قلنا فرقا بينه وبين جمع نحو اللذين فان قيل
لم لم يعكس قلنا ان الجمع اولى بالتخفيف فان قيل المحذوف اي لامين قلنا ان المحذوف هو
اول اللام لا حرف التعريف لان حرف التعريف جيء به لغرض فحذفه مخل بالمقصود وكذا قيل
في شرح الشافية والمبني العارض مخصوص بالاستقراء في خمسة اشياء احدها المضاف الى ياء المتكلم

المتكلم مثاله نحو غلامي فانه مبني بناء عارضا اذ الغلام قبل اضافته الى ياء المتكلم
كان معربا وعند اضافته اليها صار مبنيا لتنزله منزلة وسط الكلمة والثاني من المبني
العارض المنادى المفرد المعرفة نحو يا غلام يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف
الخطاب من حيث الافراد والتعريف فان قيل لم بني المنادى على الحركة قلنا فليتوافق
الحركة التي هي عارضة اذ الاصل في البناء السكون البناء العارض فان قيل لم بني على الضم
قلنا ليكون حركة البنائية مخالفة لحركة الاعرابية وهي الفتح والكسر نحو يا عبد الله ويا زيد
والثالث من المبني العارض النكرة المفردة مع لا لنفي الجنس وانما بني ذلك لتضمنه معنى الحرف
اذ قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال السائل فقال هل من رجل في الدار فحذف من تحرزا من
التكرار واعتمادا على العلم فان قيل لم بني على الحركة قلنا وجوابه قد مر فان قيل فلم بني على
الفتح قلنا فللمناسبة على الان عمل النصب لكونهما محمولا على ان ولا فرق بين الفتح والنصب
من جهة اللفظ والرابع من المبني العارض المركب مثاله نحو خمسة عشر فان قيل فلم بني جزء
الاول منه قلنا لكونه بمنزلة الجزء الاول من الكلمة الواحدة فان قيل لم بني جزء الثاني
منه قلنا انما بني جزء الثاني لكونه متضمنا للواو اولان اصل قولك خمسة عشر خمسة وعشرة
فعدل عن اتيانه للتخفيف فان قيل لم بني جزءان معا على الفتح قلنا انما بني الجزء الاول على
لان الجزء الثاني منه مشابهة بتاء التانيث من حيث الزيادة فكما ان ما قبل تاء التانيث
يكون مفتوحا ابدا كذلك يكون المشابهة به واما الجزء الثاني فللمشابهة والخامس من المبني
العارض ما حذف اي اسم حذف منه المضاف اليه فان على الحركة قلنا لما مر فان قيل لم بني على
الضم قلنا فليجبر المحذوف باقوى الحركات وهو الضم وقوله ومرفوع محلا بانه مبتدأ او خبره
قوله قبل وبعد وفوق وتحت ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها لا تعلق لما قبلها وكذا

وهو خبر مقدم للمبتدا المؤخر وهو قوله وباقي الجهات الست أمام ويسار ويمين تقول
عند عدم حذف المضاف اليه جئتك من قبل زيد بالجر وهذه الجملة منصوبة المحل على
انه مفعول لتقول وهو ما عمل فيه جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة ثم
تترك وهو فعل وفاعل مستتر فيه وهو انت ومفعوله قوله الاضافة لا محل لهذه الجملة
من الاعراب لانها معطوفة على جملة تقول وتنو بها اى بتلك الاضافة واعرابه كاعراب
تترك فتقول اذا احذف المضاف اليه جئتك من قبل بالضم ويسمى وهو فعل مجهول والقائم
مقام فاعله قوله هذه اى قبل وبعد وفوق وتحت وباقي الجهات الست غايات و
هي مجرورة بانها مفعول ليسمى نصب جمع المؤنث بالالف والتاء محمولا على الجر كما مر في صدر
الكتاب ولا محل لهذه الجمل من الاعراب والتسمية بالغايات على معنى ان غاية المضاف
اى تمام المضاف بالمضاف اليه قوله فلما منصوب محلا لانه مفعول فيه للفعل موخر وهو
جوابه قوله انقطع اى المضاف اليه وهذه الجملة الفعلية مجرورة المحل للاضافة لما اليها
عنهن اى قبل وبعد وتحت وباقي الجهات الست من قبل وبعد وفوق وتحت و
باقي الجهات حدود واى هي منصوبة لانها خبر صرن ينتهي الكلام عندها اى عند تلك الحدود
وهذه الجملة منصوبة المحل لكونها صفة لحدود ولما فرغ من المبني اللازم والعارض
من الاسماء شرع في المبني اللازم والعارض من الافعال فقال المبني اللازم من الافعال
الماضي والامر بغير اللام واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم بالاجماع
والمبني العارض من الافعال المضارع اذا وهو ظرف وعامله العارض لانه اذا
لم يكن لها جواب فيما بعدها عمل فيما قبلها اتصل به اى المضارع ضمير جماعة النساء غائبة
كانت او مخاطبة وهذه الجملة مجرور المحل للاضافة اذا اليها واذا اتصل نون التاكيد في يفعلن جمعهم

كانت او مفردة قوله نحو يفعلن بالياء والتاء مثال المضارع الذي اتصلت به نون جمع جماعة
النساء غائبة كانت او مخاطبة وقوله هل يفعلن بالتشديد والتخفيف مثال المضارع الذي
اتصل به نون التاكيد مطلقا وانما كان بناؤه عند اتصالهما عارضا لانه معرب بعدهما
بسبب مشابهته قد مر فان قيل لم بني عند اتصال نون جماعة النساء قلنا لانه يوجب
سكون ما قبلها بيانا للجزئية بما اتصل به فتعذر الاعراب لا يقع في وسط الكلمة فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الاعراب مقدرا والجواب التقدير انما يكون في المعربات والاصل
في الافعال البناء فان قيل لم بني المضارع عند اتصال نون التاكيد مطلقا قلنا
لانه شبه بنحو بعلبك في التركيب فان قلت لم بني على الفتح قلت للخفة كما بني هي على الفتح للخفة
واما الحروف وهي مرفوعة بانها مبتدا الثاني في قوله فلا يكون جواب اما بناء ها وهو
مرفوع بانه اسم وخبره قوله الا اذا الضمير لانه ضمير الشان لا حظ لها اى للحرف من
الاعراب وهذه الجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان وهي مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والجار
والمجرور متعلق بهذا يكون منصوب محلا بانه مفعول غير صريح له واعلم ان هذه الكلمات
بجر الكلمات كما مر في قوله ويسمى غايات منها اى من الكلمات والجار والمجرور فيه مرفوع على انه خبر
مقدم للمبتدا المؤخر وهو الموصول مع صلته في قوله ما يعمل مبتدا والمبتدا مع خبره
مرفوع بانه خبر ان وهي مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي اعلم ويعمل فيه وهو صيغة المجهول
دون الاول مثاله كعامة الاسماء المتمكنة نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمضاف والاسم التام فانها يعمل فيها والفعل المضارع بجر الفعل لانها معطوف على قوله
كعامة الاسماء ومنها اى من تلك الكلمات ما يعمل فيه والكلام فيه كالكلام الذي قبله من جهة
المعلومية والمجهولية والاعراب مثال هذه كالحروف العاملة في الاسماء والافعال مثال

الحروف كمة وعن وقوله الفعل الملغى بجر الفعل ايضا لان معطوف على قوله كالحروف العاملة
والامر بغير اللام بجر الاحرايضا والاسماء المتضمنة بمعنى ان بجر الاسماء قوله غيره اى الا بالمتنشا من قوله
والاسماء المتضمنة بمعنى ان اى الكلم المتضمنة بمعنى ان بعمل ولا بعمل منها الا ابا فانه يعمل فيه كقوله تعالى
ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى فان ايا جازمة لتدعوا وما زايدة ولتدعوا ناصبة ايا فان
قيل يلزم الدور قلنا لا يلزم ذلك من ثلثة اوجه احدها ان ايا لا يعمل الجزم لانها اسم وانما
وانما ناب الاسم فيه عن الحروف وكان عاملا بطريق النيابة ومعمولا فيه بطريق الاصالة
والثاني ان العمل هنا مختلف فاحدهما يعمل النصب والاخر الجزم والثالث ان الجزم عدم الحركة
والعدم في غاية الضعف بخلاف غيره وقد قيل ان قوله غيره اى لمتشا من قوله والاسماء المتضمنة
بمعنى ان يعني الاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم المضارع وقد بنيت لتضمنه الحرف الا ايا فانه لم يبن و
ان تضمن معنى الحروف اما للايذان بان الاصل في الاسماء الاعراب واما للحمل على نظيرها و
نقيضها وهما جزء وكل وهذا الفرق ضعيف لانه غير مناسب للمقام ومنها ما لا يعمل ولا يعمل فيه
وهذه الجملة مرفوعة المحل على انه خبر ان ما العطفية مثال هذه القسم كغير العوامل من الحروف
والمغيرات ونحوها وقوله العامل مرفوع بانه مبتداء وعندهم وهو منصوب على الظرفية
والعامل فيه العامل وهو موصول ولا يجوز ان يكون موصوفا لانه يعمل العوامل المعنوية
اوجب وهو فعل وفاعله مستتر فيه راجع الى ما وهو موصلة مرفوع المحل على انه خبر المبتداء
وهو مع خبره جملة اسمية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة ومبتداء ومفعول اوجب
قوله كون اخر الكلمة والجار والمجرور في قوله على وجه مخصوص متعلقا بقوله كون من الاعراب
والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف مجرور المحل على انه صفة لوجه مخصوص والعامل ضربان لا
محل لهذه الجملة من الاعراب الاول لفظي والثاني معنوي فاللفظي اى العامل اللفظي اى

اى العامل اللفظي ضربان احدهما قياسي والثاني سماعي قوله فالقياسي مرفوع بانه مبتداء و
قوله وهو مرفوع على انه خبر مبتداء ثان ما صح ان يقال فيه والموصول مع صلته مرفوع المحل
على انه خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل بانه خبر للمبتداء الاول وكل وهو مرفوع
بانه مبتداء ما وهو موصول لكان كذا وهو مع اسمه وخبره جملة اسمية صلة الموصول وهو مع
صلته مجرور المحل لاضافة كل اليه فانه يعمل كذا ان مع اسمه وخبره مرفوع المحل على انه خبر كان مثال
كقولنا غلام زيد لما وهو ظرف والعامل جوابه رايت اثر الاول في الثاني وهذه الجملة مجرورة
المحل لاضافة لما اليه وعرفت علته تاثيره في الثاني وهذه الجملة مجرورة المحل بالعطفية وقوله
اى علة
فست عليه دار عمرو وثوب بكر جواب لما فالسماعي فهو ان يقال فيه هذه يعمل كذا وهذا يعمل
كذا وليس لك ان تتجاوز واعراب هذا الكلام ظاهر مثاله كقولنا ان الباء تجر ولن
تنصب واما المعنوي فنذكره في موضعه وهو جواب لقوله ان شاء الله بذكر المعنوي في
موضعه الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية قدمنا القياسية لاطرادها ولا محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها مستانفة ولان الفعل منها اى من القياسية وهو الاصل في العمل
وهذه الجملة منصوبة المحل على انه حال من الفعل وان مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام
والجار والمجرور متعلق بقدمنا منصوب المحل على انه مفعول له غير صريح له وجملتها اى
جملة القياسية سبعة ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا الاول الفعل على الاطلاق
متعديا كان او لازما والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع الصفة المشبهة والخامس
المصدر والسادس اسم المضاف والسابع اسم التام اما الفعل وهو مرفوع بانه خبر للمبتداء
فان يعمل الرفع والنصب في الاسماء ان مع اسمه وخبره مرفوع محلا بانه خبر للمبتداء اما
الرفع فعام ولا محل لهذه الجملة من الاعراب ايضا لانها لا تعلق بما قبلها لان كل فعل

برفع الاسما واحدا انه مع اسمه وخبره مجرور المحل باللام والجار والمجرور متعلقا بالعام منصوب
محلا على انه مفعول له غير صريح لراذا وهو مجزوم العامل فيه برفع المسند اليه اي ان دخل الاسم الواحد
وهذه الجملة مجرور المحل لاضافة اذا اليها مثاله حال كون ذلك مقدما عليه اي على ذكر الاسم
الواحد وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو فعل زيد وهذه الجملة الفعلية
مجرورة المحل لاضافة نحو اليها فان قيل لم قال المصنف المسند ولم يقل الخبر قلنا ليدخل الفاعل نيابة
قوله مقدما عليه احترازا عن المبتدا نحو زيد ضرب فان قدم اسند اليه زيد وهو ليس بفاعل
بل مبتدا فان لم يكن الفاعل مظهرا وهو منصوب بانه خبر لكان فمضمر وهو مرفوع لانه خبر
مبتدا محذوف وتقديره فهو مضمر فان قيل لم دخل الفاء ههنا قلنا يجوز لانها جواب جملة
اسمية يدخل الفا عليه اما بارز وهو بانه خبر مبتدا محذوف تقديره اما الفاعل بارز
كالتاء الكاف فيه يعني المثل مرفوع المحل بانه خبر مبتدا محذوف تقديره مثال مثل التاء
في فعلت وهو مجرور المحل والجار والمجرور متعلقة بالمحذوف وهو مع متعلقه مجرور المحل
على انه صفة التاء تقديره كالتاء الكائنة في فعلت ويجوز ان يكون مرفوع المحل بانه
خبر مبتدا محذوف تقديره وهي كائنة في فعلت ويجوز ان يكون حالا من التاء تقديره
كائنا في فعلت او مستكن وهو معطوف على بارز كالمنوي في افعل واعراب هذا الكلام
ظاهر فان قلت ان العامل في الفاعل اسناد الفعل اليه واسناد الفعل الى الاسم معنى يلزم ان
عامل الفاعل معنوي لا لفظي وان العامل لفظي لا معنوي قلنا لا نسلم ان العامل في
الفاعل الاسناد بل رفع الفاعل بالفعل المسند اليه وهو لفظي لا معنوي فان قيل لم اختار
الرفع للفاعل دون النصب قلنا فيه ثلثة اوجه احدها ان الفاعل اول لان الاسم المنسوب
اليه الفعل والمنسوب اليه اصل المنسوب والضم اول لانه من الواو والواو من الشفتين وجعل الاول

بلغت مقابلة

الاول للاول مناسب والثاني ان الفاعل اقوى الاسماء اذا كان العامل فيه لفظا وهو معتمدا
الجملة والمبتدا والخبر محمولا عليه والضم اقوى الحركات فجعل الاقوى للاقوى والثالث ان الفاعل
اقل من المفعول اذ لكل فعل فاعل واحد والمفعول كثيرة والضم اثقل من الفتح فلما
اضطروا الى الفرق جعلوا الاثقل للاقل والاخف للاكثر وتعديلا فان قيل لم لا يجوز ان
يكون للفعل فاعلان كما يكون للفعل الواحد مفاعيل قلنا ان نسبة الفعل اليه
على وجه الاتحاد وهو لا يختلف فليس لك ان تسند الفعل الى الفاعل واحدا ثم ادت المصنف
بقوله برفع الاسما واحدا فان قيل ما تقول بقولهم اكلوني البراغيث وفيه فاعلان للفعل
الواحد احدهما المفرد والاخر المظهر قلنا ان فيه ثلثة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على
الجميع وليست بفاعل والثاني انهم جعلوها اسما مفردا وابدلوا البراغيث عنها والثالث
انهم جعلوا البراغيث مبتدا مؤخرا واكلوني خبرا مقدما فان قيل ما تقول بقوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا قلنا ان فيه خمسة اوجه احدها ان الواو حرف يدل على
الجمع والذين ظلموا فاعله والثاني ان الذين بدل من الواو والثالث ان الكلام تام
عند قوله النجوى والذين ظلموا مبتدا وهل هذا في تقدير هل هذا او الخبر محذوف و
الرابع ان يكون الذين في موضع نصب على اضمار اعني والخامس ان يكون في موضع
جر صفة للناس في قوله اقترب للناس فان قيل لم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل
قلنا ان الفاعل كجزء من اجزاء الفعل فيمتنع ان يتقدم ما هو في حكم الجزء من الفعل
على الفعل فان قيل ان زيدا في قولك مات زيد كيف يكون فاعلا ولم يصدر منه الفعل بل هو
مفعول لان الموت صلة وفوت حيوته وكذلك في قام زيد هل يقوم زيد لم يصدر منهما
الفعل قلنا ان الفاعل عند النحويين الاسم الذي اسند الفعل قبله اليه سواء وجد منه

الفعل اولم يوجد الاشكال ثم ان الفعل على الضربين لا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها معطوفة
على الجملة التي لا محل لها من الاعراب متعد يجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف والنصب
على اضمار اعني والجر على البدلية وهو اي المتعدي ما نصب المفعول به بغير واسطة ولازم وهو
معطوف على متعد ويجوز هنا ما يجوز فيه وهو اي الفعل اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز
عنه بغيره كذهبت وقمت وقعدت واعراب هذا التركيب ظاهر والمتعدي اما متعد الى مفعولين ثانيهما
غير الاول كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول طيب زيد عاقلا ومتعدي الى ثلثة
مفعولين الى ثلثة كاعطيت زيدا درهما او هو عين الاول طيب زيد عاقلا ومتعدي
عمرا فاضلا وهذا الكلام مستغن عن الشرح وقد يقام المفعول مقام الفاعل ولا محل
لهذه الجملة من الاعراب اذا وهو ظرف العامل فيه يقام بني له اي كذلك المفعول وهذه
الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها العامل فيه تقع ذلك المفعول الذي اقيم مقام
الفاعل بانقياده اي باسناد الفعل اليه اي الى ذلك المفعول مثال كقولك ضرب زيد واعطي
زيد درهما واعراب هذا الكلام ظاهر ويجوز الاسناد اي اسناد الفعل الى المفعول الثاني
اعطي ادرهم زيد الا في باب حسبت هذا استثناء من قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني
اي يجوز الاسناد الفعل الى المفعول الثاني الا في باب حسبت فان الاسناد حسبت الى المفعول الثاني
غير جائز لان المفعول الثاني في هذا الباب خبر في الحقيقة فلو اسند اليه يلزم ان يكون
مخبرا عنه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول له مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز لفوات
العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب
هذا المعنى لان علة الشيء انما يكون بعد تمام ذكر الشيء والفعل لا يتم الا بالفاعل او بما قام
مقامه فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول معه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ذلك

لانه ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل يخرج عن كونه مفعولا معه لانه هو المذكور
بعد الواو وان لم يحذف الواو بعد المصاحبة وهو الفاعل المعهود فان الواو لكونه
في الاصل للعطف يستدعي مصاحبا متقدما عليه فان قيل هل يجوز ان مقام المفعول
فيه مقام الفاعل ام لا قلنا لا يجوز ان كانت الظرفية لازمة له لانه لو اقيم مقام الفاعل
يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فان قيل هل يجوز ان يقام المفعول المطلق الذي للتاكيد
وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل ام لا يجوز ضرب ضرب زيد قلنا لا يجوز
ذلك لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليه فقد نقل عن سيبويه جوازه كذا في شرح اللب
فان قيل ان العرب لم يحذف الفاعل ويقيم المفعول مقامه قلنا لاغراض احدها ان يكون
المخبر لا يعرف الفاعل فيتركه للجهل به والثاني ان يكون الفاعل عظيما يجله عن المذكور و
الثالث ان يكون حقيرا يرتفع عن ذكره والرابع ان يخاف عن ذكره يحذف خوفا منه
والخامس ان يكون الغرض ذكر المفعول دون الفاعل والسادس ان يكون المخاطب قد عرفه
فان قيل لم ضم اوله وكسر ثانيه في الثلاثي قيل فيه وجهان احدهما انهم ارادوا ان يجعلوا
هذا المثال خالصا للمفعول ولو لم يجز نحوهما بهاتين الحركتين لكان لهما نظير في الاسماء في
الافعال والثاني انهم جعلوا الضمة في اوله بدلا من رفع الفاعل المحذوف وهو الوجه
ضعيف لان المفعول وقد رفع بدلا عن الفاعل ومنصوب الفعل على نوعين في محل لهذه
الجملة من الاعراب لانها مستانفة الاول خاص والثاني عام ولا محل ايضا لقوله فالخاص
ثلثة احدها المفعول به لانه اي المفعول به انما يكون للمتعدي اي مع اسمه وخبره مجرور
المحل باللام والجار والمجرور متعلق بمقدر فكانه سال سائل لم كان المفعول به من الخاص
فقال لانه الى آخره واعراب قوله كما ذكرناه ثانيها التمييز اعلم ان التمييز مصدر من قولك

مميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين المشتبهين ويقال مائزه وميزه وهو معنى
قولهم التمييز يحصل تخليص الاجناس بعضها من بعض وقولهم في الاسم المميز تمييز
مجاز وهو من باب وضع المصدر موضع اسم الفاعل وهو جائز كالطبع والنجم بمعنى
الطالع والناجم واعلم ان التمييز في الاصل تمييز حذف احد اليائين فصار تميزا وانما
كان التمييز من المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي التمييز انما يكون اي لا يكون
الا المبهم اي لا يجيء الا لما وجد الابهام مثاله نحو طاب زيد نفسا ونصب العرق عرقا
والجار والمجرور في قوله وفي التمييز التنزيل مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف تقديره و
نظيره كاين في التنزيل وهو اشتعل الرأس شيبا فان قيل لم كان التمييز اسما والجواب
عنه ان من مقدرة مراجعة معه وانما كان كذلك لان التمييز جواب لمن قال اي شيء جنس
الشيء فيقال في جوابه من كذا ثم محذوف من الاختصار فهي لا يدخل على الكلمة فان
قيل لم سنده على التمييز عن دون غيره من الحروف والجواب عنه ان لفظ التمييز
اسم جنس والموضوع لبيان الجنس من الحروف من اذا كانت للتبعيض في الاصل
والجنس هو الذي متبعض ولهذا قدر من دون غيره فان قيل لم كان التمييز نكرة
والجواب عنه ان الغرض تبيين الجنس وذلك يحصل بالنكرة فلا حاجة الى زيادة اداة
التعريف فان قيل لم كان التمييز يؤتى به بعد الكلام التام الجواب عنه ان الغرض ازالة
اللبس والالتباس في الكلام الذي لم يتم والثالث من المنصوبات الخاصة الجزء المنصوب
لانه انما يكون في افعال معدودة على ما سيجيء وهذه الافعال الناقصة فان قيل كيف
جعل الجزء المنصوب من معمول العوامل اللفظية القياسية والحال انه سماعي والجواب
عنه لانه جعل الخبر المنصوب من معمول الفعل الناصب مطلقا لا من معمول الفعل القياسي

القياسي حتى يبعد ما ذكرتم والعام خمسة المصدر والمفعول فيه والمفعول له والمفعول
معه والحال واعراب هذا الكلام ظاهر اما الاول اي المصدر وكل فعل متعديا كان او لازما ينصب
منصوبة وقوله سواء مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف كان ان ذكر المصدر مبهما كان او محدودا
او معرفة او نكرة والمراد من المبهم ان لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل ومن المحدود ما يدل
على اكثر مما دل عليه الفعل مثال المبهم نحو ضربته ضربا ومثال المحدود ضربته ضربة ومثال المعرفة
نحو ضربته الضرب الذي تعلم وانما لم يذكر المثال المصدر النكرة اكتفاء بمثال المبهم وما
كان بمعنى المصدر والموصول مع صلته مرفوع محلا على انه مبتدا وخبره محذوف وهو
الظرف تقديره وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى المصدر ايضا اي كما ينصب الفعل مصدره و
هو منصوب على انه مفعول مطلق وفعل محذوف تقديره آخر ايضا اي جملة في المحل على
كما سبق مثاله نحو ضربته سوطا فان ضربته ينصب سوطا وهو ليس بمصدر بل اقيم مقام
المصدر لانه لما كان الضرب بسببه والمفعول فيه وهو مرفوع بانه مبتدا وقوله
وهو مبتدا ثان وخبره قوله ظرف الزمان والمكان وهو مع خبره مرفوع المحل على
انه خبر المبتدا الاول فان قيل كيف جعل المبتدا مفردا وخبره مثنى في قوله وهو ظرفا
الزمان والمكان مع ان مثل هذا غير جائز لعدم التطابق بينهما والجواب عنه ان هو
عائد الى الموصول وهو الالف واللام ويجوز الاخبار عنه بالمفرد والمثنى والجمع فان قيل
لم يسمى المفعول فيه ظرفا قلنا تشبيها بالاواني لتحل فيها الاشياء والكوفيون يسمونها
محال وهو الافعال فان قيل اشتقاق المكان مصدر من مكان يكون ام لا قلنا ان المكان فعال
من مكن يمكن ومن يمكن اذا ثبت في المكان وليس مفعلا من كان يكون الميم اذا اصل
وكذلك قيل في جمعه امكنة ما الزمان كله ينصب بالظرف مبهما كان او محدودا لان الفعل

ظ بالاواني الى

كالحين و

يدل على الزمان بصيغته كما يدل على المصدر بمادته وكما ينتصب ضروب المصادر كذلك ينتصب
جميع ضروب الزمان فالمبهم من الزمان كالحين والوقت والمحدود في الزمان كاليوم و
الشهر والحول تقول في الزمان المبهم سرت حينا ويوما وفي الزمان المحدود خرجت يوم الجمعة
والمكان المبهم وهو مرفوع بانه مبتدا فخبره اي فقط وان علم انه خبر لجرى نحو الجهات الست
ودون المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكون الظروف ويشبه حسب بغير لان غير لا يتعرف
بالاضافة كذلك حسب لا يتعرف بالاضافة تقول افعل هذا فحسب اي فحسبك والفاء فيه لتحسين
اللفظ وقيل هي جواب شرط محذوف كالجهات الست والجار والمجرور فيها مرفوع المحل على انه
خبر المبتدا او عند وهو معطوف على الجهات الست وهو ايضا من المكان المبهم وقد يستعار
للزمان نحو عند الليل وعند النهار ولا يدخل عليه من الحروف الجارة غير من نحو قولك من
عنده فلا يجوز الا عنده وتجري بجميع الحكم كقولك عند الله اي في حكمه وكذلك قولهم عند
الشافعي وعند الفقهاء ووسط الدار وهو ايضا من المكان المبهم لانه اسم المبهم للداخل للا
بره وينتصب بالظرفية السكون والجار والمجرور فيه منصوب محلا على انه حال من وسط والدار
واحترز به من الوسط بالتحريك لانه من المكان المحدود لانه اسم معين واما المحدود وهو مرفوع
بانه مبتدا فلا بد له من في لان قوله لا بد لنفي الجنس بد من البدل وهو التعريف و
المفارقة معناه لا مفارقة ولا تفريق من في والمفارقة جاز ليست بد مبني على الفتح
مرفوع محلا بانه مبتدا خبر الجار والمجرور له مع متعلقه المحذوف والجار والمجرور في قوله من
متعلقة ببعيد تقدير الكلام اما المحدود فلا مفارقة كائن له اي المحدود من في فجملة فلا بد
في محل الرفع بانها خبر المبتدا في قوله من في تقول في المكان المبهم صليت امام المسجد بالنصب
ولا تقال وخلفه وفوقه وتحته ويمينه وشماله وعنده ووسط بالنصب كافة ولا تقال في المكان

في المكان المحدود صليت المسجد بالنصب ولا تقال ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك
وانما يقال صليت في المسجد وفي وسط بالتحريك واعراب هذا الكلام ظاهر قوله واما
دخلت الدار مرفوع المحل بانه مبتدا وخبره قوله فتوسع ولا محل لهذه الجملة من الاعراب
لانها مستانفة فكان قائلا قال ما تقول بنحو دخلت الدار بنصب الدار من غير في مع
انه من المكان المحدود واجاب بقوله واما دخلت الدار الى اخره فان قيل ما تقول
بنحو ذهبت الشام قلنا وجوابه ما ذكره المصنف او نقول انه شاذ فان قيل لم لا يتعدى
الفعل الى المكان المحدود بنفسه كما تتعدى الى الزمان بنفسه قلنا ان لفظ الفعل لا
يدل على المكان المحدود لا بحروفه ولا بحركاته وانما المكان من ضرورات المعنوية
العقلية اذ يستحيل الفعل من المخلوقات من غير مكان والذي من ضرورات الفعل
مطلق المكان لا مكان مخصوص بخلاف الزمان فان الفعل يدل عليه بلفظه فان قيل
لم يتعدى الى المكان المبهم مع انه لا دلالة للفعل عليه لا بحركاته ولا بحروفه ولا اعتبار
بدلالة التزام والجواب عنه ان المكان المبهم شبيه للزمان من حيث التغير والتبديل
والاستغراق الا يرى ان هذا الظرف لا ينفرد على وجه واحد اذا الفوق يصير تحتا
واليمين يتحول شمالا كما ان الزمان يصير حاضرا والحاضر ماضيا فحمل المكان المبهم
على الزمان والمفعول له وهو مرفوع بانه مبتدا وخبره قوله علة الاقدام على
الفعل مثاله نحو ضربته تاديبا وخرجت مخافة الشر فاعدة وامتحان هذا المفعول
بان تقديره في جواب لم فان صلح فهو مفعول له وبيانه ان قائلا اذا قال ضربت زيدا
تاديبا وكذلك في اشباهه ومن خاصة هذا المفعول ان لا يقع الا مصدرا
والمفعول معه وهو مبتدا وخبره محذوف معه منصوب على الظرفية وعامله محذوف

والهاء ضمير مجرور لكونه مضافا اليه يرجع راجع الى المفعول الحاصل معه الفعل وهو
المنصوب بعد الواو التي بمعنى مع مثاله نحو استوى الماء والخشبة وهذه الجملة
مجرورة المحل لاضافة نحو اليه ويذكر وهو فعل مجهول والقايم مقامه فاعله مستتر فيه
راجع الى المفعول معه بعد وهو مبني على الضم لانه حذف منه المضاف اليه تقديره ويذكر
المفعول معه بعد باب الحال يعني يذكر في باب الثالث فان قيل ان المفعول معه من السماعية
لان العامل فيه الواو فكيف عدها من المنصوبات العامة قلت انما عدها نظرا الى
مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده وعند سيبويه مقصور على السماع فان قيل
ما العامل في المفعول معه قلنا فيه خلاف وعند الاكثرين ان العامل فيه الفعل المقدر
بواسطة الواو وعند الزجاج والعامل فيه الفعل المحذوف والاخفش قاس على انتصاب
ما بعد الواو على انتصاب مع وقد ضعفوا قوله بان مع منصوب على الظرفية والخشبة
ليس بظرف الا انه ان يقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا
يتصور فيه الاعراب اعربوا ما بعده اعراب مع كما انهم وضعوا الا موضع غير اعربوا
ما بعده اعرابه فان قيل لم اختاروا الواو للنيابة عن مع دون غيرها قلنا الواو
للجمع ومع للمصاحبة والجمع والمصاحبة متقاربان فان قيل لم يرفعوا ما
بعد الواو ههنا عطفا على الفاعل والجواب عنه ان الفاعل قد يكون مضمرا غير مؤكد
وما هذا سبيله لم ان يعطف عليه الفعل لو رفعت لبطلت معنى المصاحبة لان
العطف على الفاعل يصير الواو لمطلق الجمع كقولك قام زيد وعمرو ولا يدل على اجتماعهما
في الزمان واذا انصبت دل على ذلك فابنه ومن المفعول معه قولهم ما صنعت
وابلك اي مع ابيك وقولهم انكر ماضرا فما زايدة انكر مع ضير وقالوا ما انت وزيدا

زيدا منصوبا مع الواو وليس في اللفظ وانما هو مقدر تقديره ما صنعت و
زيدا ومنه قولهم كيف انت والحرث اي كيف يكون مع الحرث والخامس من المنصوبات
العلم الحال واعلم ان الحال مؤنثة لولفها منقلبة عن الواو كقولك في جمعها احوال
وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحويل وهو النقل ومن الاصل في الحال ان
يكون منتقلة وهو اي الحال بيان هيئة الفاعل والمفعول الهيئة الحالة التي الشيء
عليها من ركوب ومشي وعلم وجهل وغير ذلك وهو جواب كيف كما ان المفعول له
جواب لم واعراب هذا الكلام ظاهر مثال الحال التي تبين هيئة الفاعل نحو رايته
جالسا وحقها اي حق الحال ان يكون نكرة كما ان من حق ذي الحال ان يكون معرفة
واعراب هذا الكلام ظاهر فان اردت الحال عن النكرة اي عن ذي الحال النكرة
فقدمها عليه وهذه الجملة مجزومة المحل لكونها جوابا ان وانما دخل الفاء فيه
لانه اذا كان الجزاء امرا يجي بالفاء مثاله نحو جاءني راكبا رجل وانما لزم تقديمها
لانه لو لم يقدم لجعل النكرة صفة لما قبلها وعليه قوله والجار والمجرور متعلقة
المحذوف مرفوع محلا بانه خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو لعزة ظرف مستقر موحشا
وهو حال من فاعل الظرف وهو طلل قديم وابراد المصنف هذا من تنكير ذي الحال وتقديم
الحال عليه انما هو على مذهب الكوفيين والاخفش لا على مذهب سيبويه فان موحشا
عنده حال من المستكن في الظرف ولا يكون من هذا القبيل عنده كلا استهم
مستديم واعراب هذا ظاهر قاعدة واعلم ان الاسم لا يكون حالا الا باجتماع ستة
اشياء احدها ان يكون نكرة لانها خبر من وجه واصل الخبر ان يكون نكرة والثاني
ان يكون مشتقا او في معنى المشتق لانها خبر وحق الخبر ان يكون من المشتقات

فان قيل ان اية في قوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية حال مع انها ليست من المشتق قلنا
انها في معنى العلامة والثالث ان يصلح جوابا لكيف كما تقول جاءني زيد فيقال
كيف فتقول راكبا او ماشيا وانما جعلت جوابا لكيف لان كيف يسئل بها عن الحال
والرابع ان تاتي الحال بعد كلام تام لانها تشبه الظرف والمفعول به والمتميز
والخامس انه يحسن تقديرها بفي حال كذا لان في يدل على الظرف والحال مشبه به
والسادس ان يكون صاحبها معرفة او قريبا منها قاعدة والعامل في الحال فعل
او معنى فعل فاذا كان العامل فعلا جاز تقديم الحال او توسطها وتاخرها نحو اقبل
زيد مسرعا واقبل مسرعا زيد ومسرعا اقبل زيد كل ذلك جايز وان كان العامل
معنى فعل جاز تاخيرها وتوسطها ولم يجز تقديمها على عاملها لضعفه مثاله
نحو قولك هذا زيد قايما وهذا قايما زيد وقايما زيد كل ذلك جايز ويعمل في قايما
معنى التنبيه ومعنى الاشارة ولا يجوز قايما هذا زيد لان اللفظ غير عامل والمعنى
ضعيف فان قيل اذا كان عامل الحال ظرفا نحو زيد في الدار قايما هل يجوز
تقديم الحال عليه ام لا قلنا لا يجوز تقديم الحال عليه عند اكثر البصريين لضعف
عامله لانه في الحقيقة نايب عن العامل المحذوف وقال ابو الحسن يجوز تقديمها
عليه فان قيل هل يقع الحال من الجار والمجرور نحو مررت برجل جالسا ام لا
قلنا لا اختلاف في جوازها وحسنها لان حرف الجر يتعلق بفعل مذكور او مقدر
محذوف والعامل في الحال اذا هو الفعل بواسطة الحرف فان قيل هل يجوز تقديم
الحال على حرف الجر في نحو مررت بزيد جالسا ام لا قلنا لا يجوز لان حرف الجر من تتمة العامل
فلا يجوز ادخال الحال بين بعض العامل فان قيل ان كافة حال مقدمة على جار

حرف الجر في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس عن الفضلا وليس بحال من
الناس والهاء فيه للمبالغة فان قلت هل يجوز وقوع الحال من المضاف اليه نحو
رايت غلام هند جالسة ام لا والجواب عنه ان الحال من المضاف اليه ضعيفة قليلة
لفقد العامل لان العامل في الغلام فعل وهند مجرور باللام وليس في الغلام معنى
فعل حتى يعمل في الحال ولا يمكن ان يعمل فيها عامل الغلام لانه يلزم الاختلاف في
العامل وهو لا يجوز فان قيل حنيفا في قوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا حال
من مضاف اليه وهو ابرهيم وانتم قلتم لا يجوز والجواب عنه ان حنيفا منصوب
بفعل محذوف تقديره واتبعوا حنيفا وقيل وهو حال من الملة فايدة و
اعلم ان الحال على اربعة اقسام احدها الحال المنتقلة وهو الاصل كقولك جاءني
زيد ساكنا ومعنى المنتقلة ان يكون بحيث لا يصح ان يجعل مكانها حالا اخرى الا ترى
لو جعلت مكان راكبا ماشيا والحال الثانية المؤكدة وهي الصفة التي لا يصح
تبديلها بخلافها كقوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم لان التصديق لا ينفهم من التقرير
صفة لازمة للقران فلو لم يذكر مصدقا لفهم من قوله الحق والحال الثالثة المقدرة
وهي التي لا يكون واقعة في الحال منتظرة كقولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا
فصايدا حال مقدرة لانه لم يكن متلبسا بالصيد وقت مرور بل متهيا له واما صاحب
الحال فهو فاعل هاء في معلا انها معرفة ولئن جعلت صاحب الحال رجلا جاز لانك اذا
قد وصفته واي اذا جعلته حالا من الهاء كان العامل فيه معنى الاستقرار واذا جعلته
حالا من رجل كان العامل فيه مررت والحال الرابع الموطئة وهي الاسم الذي
يقع بعد الصفة وجاء بعد تمام الكلام كقولك مررت بزيد رجلا صالحا فرجلا

حال موطية فايدة تقول لقيته فردين فتثني الصفة وهو حال من الفاعل والمفعول
وتقول لقيته مصعدا منحدرا فتجعل احدى الصفتين حالا من المفعول والاخرى من الفاعل
وتقول اخذته بدرهم فصاعدا او التقدير فزاد الثمن صاعدا ولا تجوز فيها غير الفاء من حروف
العطف ومنها كلمات جاءت منصوبة على الحال منها قولهم بعته يدا بيد اي نقدا كاسية
وكذلك قولهم هو ابن عمي دنيا اي لصقا عجبت عنه اذا التصقت وكذلك قولهم هو عربي
محضا خالصا ومنها قولهم بينت حسابه بابا بابا اي مفصلا ان كل جزء موضع الحال اسم الفاعل
وهو مرفوع بانه مبتدأ اكل اسم وهو مرفوع بانه خبر مبتدأ المشتق وهذه الجملة الفعلية
مجرورة المحل لكونها صفة الاسم لذات وهو متعلق بالمشتق من فعل والموصول مع صلته
مجرور المحل لكونه مضاف اليه لذات ويجري على يفعل من فعل وهذه الجملة مرفوعة
المحل بانه خبر مبتدأ محذوف تقديره وهو يجري على يفعل من فعل اي هو حرف من
حروف التفسير يوازنه في حركاته وسكناته وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها
تفسير اليجري فانه يعمل لا محل لهذه الجملة من الاعراب عمل وهو منصوب بانه مفعول
مطلق ومضاف الى قوله ما يجري عليه وقوله اذا كان عامله الفعل المقدم اريد به
الحال او الاستقبال وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة اذا اليها مثاله نحو زيد ضارب
غلامه عمروا وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة خذ اليه فيرفع اي يرفع الفاعل وينصب
المفعول كما واعرابه ان وهي حرف من حروف المشبهة يضرب وهو منصوب محلا
بانه اسم ان كذلك الكاف فيه من حروف الجارة ذلك مجرور المحل والجار والمجرور
متعلق بكاين مرفوع محلا على انه خبر ان تقديره كما يعمل يضرب كاين كذلك والجار والمجرور
في كما متعلق بخبر مبتدأ محذوف اي هو عمل اسم الفاعل كاين كيضرب في النصب والرفع

اسم الفاعل

والرفع والكاف في كذلك بمعنى في كما يجيء بمعنى اللام وزيد قايم غلامه وهذه الجملة مجرورة
المحل بالعطفية فيرفع اي يرفع الفاعل فقط الفاء جزائية فقط اسم من اسماء الافعال مبني
لوقوعه موقع المبني وكونه بمعناه تقديره اذا تعين الفاعل بقايم فقط اي انته
عن نصب المفعول به فعل لازم لا ينصب المفعول به ليقوم والجار والمجرور مع متعلقه المحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مبتدأ تقديره هو كاين كيقوم اسم المفعول كل اسم مشتق لذات
من وقع عليه الفعل وهو يعمل عمل يفعل من فعل نحو زيد مكرم اصحابه كما تقول
زيد يكرم اصحابه واعرابه ظاهر وذلك وهو مرفوع المحل على انه مبتدأ وخبره الجار
والمجرور في قوله في التنزيل تقديره وذلك كاين في التنزيل ذلك وهو مرفوع
محلا بانه مبتدأ يوم وهو مرفوع على الخبرية مجموع وهو مرفوع بانه صفة
اليوم له وهو متعلق بمجموع الناس وهو مرفوع بانه قايم مقام الفاعل للمجموع
اي يجمع له الناس وهذه الجملة مرفوعة المحل لكونها تفسير المجموع الصفة المشبهة
هي ما لا يجري على يفعل من فعلها نحو كريم وحسن وشبهت باسم الفاعل في انها تثنى
وتجمع وتؤنث وتذكر والجار والمجرور في قوله ولذا متعلق بقوله تعمل عمل فعلها
وهو منصوب بنزع الخافض تقول زيد كريم اباه وشريف وحسن وجهه كما تقول
زيد كرم اباه وشرف حسبه وحسن وجهه واعراب هذا الكلام يعلم بادنى فكر
المصدر وهو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه ويعمل عمل فعله وقوله اذا ظرف
وعامله الفعل المقدم كان منونا وهو مع اسمه وخبره مجرور المحل لاضافة اذا اليه مثاله
نحو عجبت من ضرب زيد عمروا اي كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمروا واعلم ان المصدر
يقع على ثلثة اوجه منونا ومضافا وبالالف واللام واقوى اعماله في العمل المنون

لانه في ذلك نكرة كما ان الفعل كذلك بخلاف المضاف والمعرف باللام لان الفعل لا
يدخله الاضافة والالف واللام فان قيل فالتنوين ايضا لا يدخل الفعل فكيف
يعمل المصدر مع التنوين قيل هو وان لم يدخل الا انه دال على معنى يحصل في الفعل
وهو التنكير فان قيل هل يجوز ان يقال عجبت من ضرب عمروا زيد بتقديم المفعول
على الفاعل ام لا قيل يجوز ذلك كما في الفعل وقد يضاف الى الفاعل ويترك المفعول
منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والى المفعول فيترك الفاعل مرفوعا نحو
عجبت من [illegible] اللص الجلاد ويترك ذكر احدهما كما في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما وقوله اطعام مصدر منون ويتيما منصوب به وفاعله محذوف
للعلم به فان قيل لم لا يجوز ان يكون فاعله مضمرا في تحته ولم يكن محذوفا قيل قد ذهب
بعض الناس الى ذلك وقدر فيه ضمير فاعل لا يظهر كما لم يظهر في الفعل الواحد كقولك زيد
قام واحتج لذلك بان المصدر قد نصب الفعل ولا فاعل هنا مظهر فيجب ان يكون
مضمرا في تحته لان المفعول بلا فاعل محال وقال الجزولي لا ضمير فيه لانه اسم جنس ولا شيء
من الاسماء الاجناس يحتمل الضمير وقوله وهو مرفوع بانه مبتدأ تعالى فعل ماض
فاعله مستتر فيه راجع اليه تقديره هو تعالى عن النداء والمثل ولا محل لهذه الجملة
من الاعراب لانها معترضة بين المبتدأ والخبر وبين القول ومقوله وفايدته التنزيه
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مجرورة على انه صفة الضمير في قوله قيل ان الضمير لا يوصف
اللهم الا ان يكون الضمير في تفسير المظهر واي حسن ان يكون جملة تعالى مستانفة
في هذا المقام وغيرها قرا وهم من بعد غلبهم سيغلبون قوله متبوع مرفوع بانه
خبر مبتدأ وهو قوله على اختلاف القراءتين متعلق بمتبوع فمن قرا سيغلبون

بالبناء

بالبناء للفاعل فالمصدر مضاف الى المفعول القايم مقام الفاعل اي من بعد ان
غلبوا سيغلبون ومن البناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وفيكذ المفعول
متروك وعلى هذا الوجه ان نقرا الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرا به
ويجعل الضمير المضاف اليه المصدر للفارس لا للروم قاعدة واعلم ان معمول
المصدر لا يتقدم عليه بحال لانه صلته وتقديم الصلة على الموصول فاسد واعلم
المضاف كل اسم اضيف الى اسم اخر فان الاول يجر الثاني ويسمى الجار مضافا والمجرور
مضافا اليه واعراب هذا الكلام ظاهر لا يحتاج الى البيان واعلم ان اشتقاق المضاف
من قولك اضفت الشيء الى الشيء اذا اسندته اليه ومنه قول امرء القيس فلما دخلناه
اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب والاضافة وهي مرفوع بانه مبتدأ وخبره
على ضربين معنوية يجوز فيها الرفع والنصب والجر اي مفيدة يجوز فيه الرفع والنصب
والجر ايضا على اعتبار المفرد معنى وهو منصوب تقديرا بانه مفعول مفيدة
في المضاف تعريفا او تخصيصا واعلم ان المضاف قد يكتسب من احكام المضاف اليه
معنى الكل يتم حكم المضاف اليه دخول جزء في حكمه فمن تلك الاحكام التعريف كقولك
رايت غلام زيد فغلام مبهما معرفة باضافة الى المعرفة نحو راكب فرس لانك اذا
قلت راكب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت راكب فرس خصصته ومنها
التنكير الا يرى انك اذا اضفت زيدا مثلا الى معرفة نكرة قبل الاضافة ثم اضفته
ليكون حالي بالاضافة ولولا ذلك لما صحت اضافته اذ لا يتصرف في الاسم من وجهين
ومن هذا قول الشاعر علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ومنها الاستفهام كقولك
غلام من رايت فمن الاستفهام لو اقتصرت عليها كنت مستغنيا بها عن المرئي فكان

هو المسئول عنها واذا قلت غلام من رايت صار الغلام هو المسئول عنه ومنها
الجزاء كقولك من تضرب اضرب فمن منصوبة بتضرب فلو قلت غلام من تضرب اضرب صار
الشرط ضرب الغلام وكان قبله في حكم الشرط ضرب من ومنها العموم لقولك اكرم كل عالم
فهذا عام في العلماء فاذا قلت اكرم غلام كل عالم العموم في غلمان العلماء مع
ان لفظ غلام في نفسها ليست عامة وانما اكتسب العموم من كل ومنها البناء
يعني اذا اضيف اسم معرب الى كلمة مبنية فقد حكم البناء منها اليه ثم بني على الفتح
الذي هو اخف الحركات وهذه القاعدة عند البعض كقوله تعالى ومن خزي يو
مئذ بفتح الميم وكسره وكقوله تعالى انه لحق مثل ما انكم بالفتح والضم وقوله يوم
لا تملك قرئ بالفتح والضم وكذلك اذا اضيف اسم الزمان الى الفعل الماضي والمستقبل
كانت مبنية على الفتح معربة ايضا على الوجهين كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قرئ
بالرفع والفتح قال النبي عم كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه وكذا اذا اضيف
مثل الى الشئ على طريق المثال كما تقول النحاة الكلم ثلثة اسم نحو زيد وفعل نحو
ضرب ويضرب وحرف نحو من قام الاضافة هنا غير مقصورة كذا قيل الاعراب وهو اى
للاضافة المعنوية في الغالب والجار والمجرور فيه متعلق بخبر المبتدا وهو قوله بمعنى
من مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد مثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة
فان قيل لما اذا يفرق بين الاضافة بمعنى اللام وبمعنى من قيل بالمعنى واللفظ اما
المعنى فهو ان الاضافة غير المضاف اليه بالكلية اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واذا كانت
بمعنى من كان الاول بعض الثاني الا يرى ان قولك غلام زيد واذا قلت خاتم فضة
كان الخاتم بعض الفضة واما اللفظ فهو انه مع صحة ان تجعل الثاني صفة للاول

الاول او خبرا عنه او تمييزا له كانت الاضافة بمعنى من لقولك هذا جزء ثوب يصح ان يقول
الثوب جزء ولا يصح مثل ذلك فيما هو بمعنى اللام فان قولك يد زيد من اى الاضافتين
هى بمعنى اللام لان ما ذكرنا في التي بمعنى لا يصح فيها فان قلت كاليد بعض زيد قيل
هى بعض الجثة لا على معنى انها تقوم بنفسها بخلاف الثوب فان قيل كاليوم من
ايهما قيل بمعنى اللام لان كلامي المحيط بالشئ كالسواد لا جامعة لاجزائه والجزئي
غير الاجزاء ولهذا لا يصح فيها ما ذكرنا في التي بمعنى من وكذلك اضافة الظروف نحو
خلو زيد وكذلك فادس حرث وحوصهق فان قلت فقد قالوا هو جاري
بيت بيت اى بيتا البيت وليس مضافا فان قيل لم يقصد هنا كل الاضافة التي
بمعنى اللام دكبوا هنا واستغنوا عن تقدير الكلام ليصير حالا في معنى المعرفة كانك
قلت هو جار ملاصقا فان قيل ان المضاف اليه هل هو مجرور بالمضاف اليه او بتقدير حرف
الجر قلنا ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بتقدير حرف الجر لوجهين احدهما ان حرف الجر
لا يعمل مضمرا والثاني انك لو عملت حرف الجر لصار في حكم المنطوق به وذلك يبطل معنى الاضافة
فان قيل لو كانت اللام مرادة لبني الاسم لتضمنه معنى الحرف قيل انما يبني الاسم اذا تضمن معنى
الحرف تضمنا لا يسوغ اظهاره معه واظهار اللام هنا ممكن جائز بخلاف اين وكيف فان
قيل ان المتضمن بمعنى الحرف هل هو مضاف او مضاف اليه قيل ان الاصح ان المتضمن
بمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لانه الذي يعمل بتقويته فلولا انه يتضمن
معناه لما قوى على العمل في المضاف اليه الاضافة دون المضاف قيل لمعنى انما عمل
في المبتدا لشبهه بالفاعل والمضاف هنا هو الذي قام مقام حرف الجر فكان العمل له فان
قيل ان الغرض من الاضافة تعريف المضاف او التخصيص فهما يحصل بالالف فاى حاجة

الاضافة قبل الالف واللام تعريف بالعهد وذلك لا يحصل منه تعريف مثل الاضافة و
هذا هو الغرض من تعدد المعارف لان لكل واحد منهما له غير الاخر لفظية يجوز فيه
الرفع والنصب والجر على حسب المعطوف عليه والاضافة اللفظية هي التي اذا فككت
المضاف من المضاف اليه عمل الاول في الثاني نصبا او رفعا وهي اضافة اسم الفاعل الى
المفعول والصفة المشبهة الى فاعلها نحو ضارب زيد واعراب هذا الكلام مستغن
عن الشرح وحسن الوجه وفيه تسعة اوجه احدها وهو الاصل قولك مررت برجل
وجهه حسن فالجملة في موضع جر وكذا مررت برجل وجهه وهو كالاول الا انك قدمت
الخبر والثالث ان تجر حسنا على الصفة رجل وترفع الوجه به والرابع ان تضيف
حسنا الى الوجه وتسقط منه الهاء وفي حسن ضمير يرجع الى الرجل ولهذا تؤنث
حسنا وتثنيه وتجمعه على حسب الموصوف والاضافة هنا غير محضة لتقدير كون فيها
التنوين والخامس مررت برجل حسن وجهه على ان تجعل الوجه نكرة وانما ساغ
ذلك لانه قد علم انه لا يريد الا وجهه والسادس مررت برجل حسن وجها بتنوين الصفة
وتنصب وجها على التمييز والسابع مثله الا ان في الوجه الالف واللام وتنصبه على
التشبيه بالمفعول لا على التمييز لان التمييز لا يكون معرفة والثامن كذلك الا انك
ترفع الوجه كقولك مررت برجل حسن الوجه وفي هذا ثلثة مذاهب احدها ان في حسن
ضمير يعود على رجل والوجه بدل منه وهو قول ابي علي والثاني والوجه مرفوع بحسن
والعائد محذوف اي الوجه منه وهو قول الزجاج والثالث ان الالف واللام بدل
من الهاء وهو قول الكوفيين والوجه التاسع مررت برجل حسن وجهه بالاضافة
الشيء الى نفسه قاعدة وان كان الموصوف معرفة كقولك مررت بالرجل الحسن الوجه

الوجه جازت فيه وانما جاز الجمع بين الالف واللام والاضافة لان الاضافة هنا لا يفيد
تعريفا فاحتجت الى التعريف اتيت بالالف واللام ويجوز نصب الوجه على التشبيه
بالمفعول والرفع على ما تقدم في النكرة ويجوز الحسن وجها ولا يجوز الحسن وجه
بالاضافة ولا الحسن وجهه فايدة واعلم ان اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم
يسم فاعله نحو هو منصور الاب ومسرور القلب اي ينصره الاب ويسر قلبه واضافة
افعل التفضيل الى ما يكون من جنسه نحو زيد افضل القوم ولا يقال افضل
الحمير اضافة لفظية ولم يذكر المص هذين القسمين والاضافة تعاقب التنوين
فان قيل لم حذف التنوين من الاسم المضاف قلنا حذف التنوين منه لوجهين احدهما
ان التنوين زيد على الاسم النكرة دلالة على خفته واذا اضفته ثقل لاحتياجه الى الاسم
المضاف اليه وهو معنى قولهم يؤذن بالانفصال اي بتمام الاسم الاول والاضافة
يؤذن بالاتصال اي بتمام الاسم الثاني كاتمام الاول في تعريفه او تخصيصه ولهذا قال سيبويه
المضاف اليه معاقب للتنوين داخل في المضاف والثاني ان الاضافة تحدث التعريف
او التخصيص فهي كالالف واللام فكما لا يجمع التنوين مع الالف واللام كذلك مع
الاضافة ونون التثنية والجمع لانها بمنزلة التنوين ولا بد في المعنوية من تجريد
المضاف من حرف التعريف وانما منع ذلك لئلا يتعرف من وجهين وتقول في اللفظية
الحسن الوجه والضاربا زيد والضاربو زيد والضارب الرجل وانما جاز الجمع بين
الالف واللام والاضافة فيها لان الاضافة لا تفيد التعريف هنا فلما احتيج الى التعريف
اتيت بالالف واللام ولا يجوز الضارب زيد لعدم الفائدة فان قيل هل يجوز اضافة الشيء
الى نفسه قلنا ان اضافة الشيء الى نفسه غير جائزة لان الغرض من الاضافة التخصيص

والشيء بتخصيص نفسه فان قيل ان اضافة الشيء الى نفسه وقعت في التنزيل فكيف يقال انها
لا يجوز نحو قوله تعالى ولدار الاخرة والدار هي الاخرة بدليل قوله تعالى والدار الاخرة و
كذلك قوله تعالى حبل الوريد وحب الحصيد والحب هو الحصيد وبقولهم صلوة الاولى
ومسجد الجامع والتقدير الصلوة الاولى والمسجد الجامع والجواب عن هذا انه على
غيره قالوا بل على تقدير حذف المضاف تقديره والدار الساعة الاخرة وحبل الشيء
الوار الوار [الوريد] وحب الزرع الحصيد وصلوة الساعة الاولى والمكان الجامع ولا
يكون اضافة الشيء الى نفسه فان قيل هل يجوز وقوع الفاصلة بين المضاف والمضاف اليه
ام لا قلنا يجوز ان يقع الفاصل بكلمة واحدة بين المضاف والمضاف اليه كما قرأ ابن عامر
قوله تعالى قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم فاولادهم كلمة واحدة
وقعت فاصلة بين المضاف والمضاف اليه فان قيل هل يجوز اضافة الموصوف الى الصفة
ام لا والجواب ان اضافة الموصوف الى الصفة يجوز عند الكوفيين ولا يجوز عند
البصريين الاسم التام هو الذي ينصب لانه تم بالتنوين فاستغنى عن الاضافة وهو
يقتضي تمييز الابهام وتمامه باحد اربعة اشياء واعراب هذا الكلام مستغن عن البيان
بالتنوين والجار والمجرور فيه متعلق بالمحذوف مرفوع المحل على انه خبر مبتدا محذوف
تقديره الاول بالتنوين مثاله نحو ما في السماء قدر راحة سحابا فان قيل فما
الناصب لقوله سحابا قيل وجهان احدها ان قولك قدر راحة سحابا بمنزلة عشرين
لان المضاف اليه بمنزلة التنوين في عشرين اذا كان يعاقبها والثاني ان تقدير الكلام
ما في السماء سحابا قدر راحة فلما اخر وجعل قدر راحة مبتدا وما قبله خبرا وتم
الكلام بذلك جرى سحابا مجرى الفضلة وبنون التثنية نحو منوان سمنا وقفيزان

برا وهما قد تما بنون التثنية وهما متحملان من الاجناس الموزونات المكيلات
فاشبها ضاربان فنصبهما ما بعدهما كما ينصب ضاربان وبنون الجمع نحو عشرين
درهما وهو يحتمل من الاجناس المعدودات فاشبه ضاربين وبالاضافة نحو ملؤه
عسلا ومثله رجلا فانها قد تما بالاضافة ويقال الثلثة الاول مقادير وهي
المساحة والوزن والكيل والعدد وللاخير مقايس وقوله والتمييز مرفوع بانه مبتدا
خبره رفع الابهام وقوله عن المفرد متعلق بالابهام كهذا المثال المذكور والجار والمجرور
فيه مرفوع محلا على انه خبر مبتدا محذوف او عن الجملة وهي معطوفة على المفرد نحو طاب
زيد نفسا وهذه الجملة مجرورة المحل لاضافة نحو اليه وقد سبق وهو فعل فاعل
محذوف تقدير الكلام بعد سبع بحث الكلام التمييز الذي يرفع الابهام عن الجملة في غير
المنصوب ولا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها مستانفة **الباب الثالث في العوامل
اللفظية السماعية** وهي اي العوامل ثلثة اصناف احدها حروف وثانيها افعال
وثالثها اسماء فان قيل لم قدم المص الحروف على الاسماء قيل ان الحروف اصل فيها
لعدم وجود الاطراد فيها بخلاف الافعال والاسماء فان لم قدم الافعال على الاسماء
والجواب عنه ان الاسماء يعمل بمشابهة الافعال كاسم الفاعل وغيره والجر كالاسماء
الجازمة نحو من وجملتها احد وتسعون على ما ذكره الامام المحقق رحمة الله عليه
في المائة والحروف انواع منها ما يعمل في الاسماء وما يعمل في الفعل فان قيل لم قدم
المص الحروف العاملة في الاسم على الحروف العاملة في الفعل قيل انما قدم لكثرة
الاول وقلة الثاني وما يعمل في الاسم نوعان احدهما عامل في المفرد وثانيهما عامل
في الجملة اي في جزء الجملة فان قيل لم قدم من الحروف العاملة في الاسماء ما هو العامل

واحد على ما هو العامل عليهن قيل ان الواحد مقدم من الحروف العاملة على الاثنين
وما يعمل في المفرد نوعان الاول جار والثاني ناصب فان قيل لم قدم من الحروف العاملة
عملا واحدا الجار على الناصب فالجواب عنه ان الجار عامل بلا ريب ولا شبهة بخلاف
الناصب لانهم اختلفوا في ان الناصب نصب بهذا الحرف ام الفعل كقولهم استوى الماء
والخشبة اما الحروف الجارة فسبعة عشر فان قيل لم عملت هذه الحروف والجواب عنه انما
عملت هذه الحروف لانها اختصت بالاسماء فان قيل لم عملت هذه الحروف الجر والجواب عنه
انما عملت الجر لوجهين احدهما انها لما اختصت بالاسماء عملت العمل المختص بالاسماء وهو
الجر والثاني ان هذه الحروف تقع وسطا بين الاسم والفعل والجر يقع وسطا بين الرفع
والنصب فاعطي الاوسط للاوسط من وهي مرفوعة المحل على انه خبر مبتداء محذوف
فان قيل لم بدأها دون ساير حروف الجر قيل لوجهين احدهما انها اكثر حروف
الجر وتصرف في معانيها والثاني انه من الحروف الجر تتعاقب عليها كما فانك
تقول سرت من الكوفة الى بغداد لابتداء الغاية والجار والمجرور فيه متعلق بالمحذوف
مرفوع المحل على انه خبر مبتداء محذوف في المكان نحو خرجت من البصرة ولا يستعمل لابتداء
الغاية في الزمان عند البصريين واجازه الكوفيون محتجا بقوله تعالى لمسجد
اسس على التقوى من اول يوم وللتبعيض في اخذت من المال ويعرف التبعيض
بان يصلح ان يقام في موضعها وضع بعض فان قيل فما الغرض في اقامة من مقام
بعض وقد يمكن ان يقال اخذت بعض المال وشربت بعض النهر قيل الغرض
فيها كثرة التصرف في الكلام والاختصار الا يرى انك لو قلت شربت بعض الماء كان ذلك
اسماء حقيقيا والحرف اقل من الاسم وللبيان في عشرة من الدراهم وعلى هذا قوله فاجتنبوا

٤٩

فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي الرجس الذي هو الاوثان وللزيادة والجار والمجرور
فيه متعلق بالمحذوف مرفوع المحل لكونه معطوفا على قوله للبيان واعلم ان من
تزاد في النفي كقولك في ما جاءني احد وما جاءني من رجل الا انها في رجل مع زيادتها
تفيد معنى ذلك اذا قلت ما جاءني رجل يجوز ان يكون جاءك اثنان او اكثر واذا
قلت ما جاءني من رجل عم النفي بخلاف ما جاءني من احد فان من زايد مخصة زيدت
لتوكيد معنى النفي اذ لا فرق بين ما جاءني احد لانهما معا معنى الاستغراق فان
قيل هل يجوز زيادتها في الواجب ام لا والجواب عنه ان الاخفش اجازه ومنعه
غيره واحتج بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ونحوه وسيبويه في مثل ذلك مفعولا محذوفا
تقديره شيئا من ذنوبكم واما قوله تعالى وينزل من السماء من جبال فيها من
برد فمن الاول لابتداء الغاية واما الثانية فعلى قول الاخفش هي زايدة
والجملة صفة لجبال وعلى قول سيبويه هي لبيان الجنس فايدة واعلم ان من يجيء
بمعنى البدل كقوله تعالى ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة اي بدلا منكم وقوله تعالى
ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة اي بدلا من الاخرة والثانية الى وهي وضعت
لانتهاء الغاية اما في المكان نحو سرت الى الكوفة واما في الزمان نحو قوله تعالى
من انصاري الى الله فايدة واعلم ان الى يكون اسما وحرفا واما كونه حرفا فقد
ذكر واما الاسم فواحد الالاء وهي النعم وتجاوز في الواحد الى والي والي والثالث
حتى وهي في معناها اي معنى الى الا ان مجرورها اي مجرور حتى اما شيء ينتهي المذكور
قبلها اي حتى به ذلك الشيء مثاله نحو اكلت السمكة حتى راسها ويجوز فيه الرفع
والنصب والجر او شيء ينتهي المذكور عنده اي عند ذكر الشيء مثاله نحو نمت البارحة

وما جاءني من احد

حتى الصباح فالواس ينتهي اى بالبرا السمكة والصباح عنده ينتهي الليلة ومن
ثمه ولو قلت نمت الليلة حتى نصفها او ثلثها لم تجر واما في لا يجوز وحقها ان يدخل
بعدها فيما قبلها اى ما قبل حتى وكلمة الى تدخل على المظهر نحو الى زيد والمضمر و
وحتى لا تدخل الا على المظهر وقيل لا السر في ذلك ان الضمير كناية عن السابق فهو
بجر وحتى اخر جزء من السابق او ما يلاقي اخر جزء منه لا هو كذا قيل في الحاشية فايق
واعلم ان حتى يكون عاطفة كقولك قام القوم حتى زيد فان قيل ما الفرق بين
الواو وحتى والجواب عنه لا بد وان يكون ما بعد حتى من جنس ما قبلها فلو قلت جاءني القوم
حتى الخيل لم يجز وذلك في الواو ونقول ان فيها معنى الغاية والواو ليست كذلك
ومعنى الغاية في حتى انما ذكر لتعظيم او تحقير كقولك مات الناس حتى الانبياء
في التحقير قدم الحجاج حتى المشاة فان قيل ان في قولهم مررت بالقوم حتى هل
هي للعطف ام حرف جر قلنا ان حتى فيه جاز ان يكون حرف جر بمعنى الى وان يكون
حرف عطف بمعنى الواو فان قيل ان حتى في قولهم مررت بهم حتى زيد هل يجوز
ان يكون عاطفة ام لا قلنا ان حتى هنا لا يجوز ان يكون عاطفة ام لا قلنا ان حتى
هنا لا يجوز ان يكون للعطف لان عطف الظاهر على الضمير المجرور بغير اعادة الجار
غير جائزة فان قيل ان حتى في قولهم مررت بهم حتى بزيد هل يجوز ان يكون
حرف جر بمعنى الى ام لا قيل ان حتى في قولهم لا يجوز ان يكون حرف جر لان حرف الجر
لا يدخل على حرف الجر واعلم ان حتى يكون بمعنى كي كقولك اعطيته حتى يدخلك
الجنة الفعل ينصب بعدها بان مضمرة فان قيل ما الفرق بين حتى التي بمعنى كي والتي
بمعنى الى ويمكن ان يجاب عنه من وجهين احدهما انها اذا كانت بمعنى كي كانت ما قبلها

قبلها سببا مؤديا الى ما بعدها كالطاعة فانها مؤدية الى دخول الجنة واذا كانت
بمعنى الى فليس كذلك الا ترى ان قولك لا انتظره حتى تقوم ليس انتظارك سببا في قدوم
والثاني انها اذا كانت بمعنى كي لم يلزم اتصال ما بعدها بما قبلها الا ترى ان دخول
الجنة لا يتصل بالطاعة ويلزم ذلك فيها اذا كانت بمعنى الى كاتصال القدوم الا
نتظار قاعدة وقد يقع الفعل بعد حتى مرفوعا في موضعين احدهما ان يكون
ما قبلها وما بعدها ماضيين لانها هنا بمنزلة الفاء والواو كقولك سرت حتى ادخلها
اى فدخلتها ووضعت او ودخلتها المضارع موضع الماضي ليحكيها الحال والثاني
ان يكون السير قد مضى والدخول حاضر لم ينقطع كقولك وانت في حال الدخول سرت
حتى ادخلها اى الان ادخلها للامتناع ومثاله مرض فلان حتى لا يرجونه اى
هم الآن لا يرجون وانما لم ينصب الفعل هنا لئلا يتغير المعنى ولا بد في كون الفعل بعدها
مرفوعا من ان يكون ما بعدها سببا لما قبلها كما ذكرنا في المثال فلو قلت سرت
حتى تطلع الشمس حتى يؤذن مؤذن لم يجز الرفع لان السير ليس سببا في الطلوع
والاذان والرابع في وهي موضوعة للظرف اى انها يصير ما بعدها وعاء لما قبلها
من الفعل ومثاله الخاتم في الكيس وهو ظرف حقيقي وقولك نظرت في الكتاب
ظرف مجازي وقد يستعمل بمعنى السببية كقوله صلى الله عليه وسلم المسلم في النفس
المؤمنة مائة من الابل اى في قتل النفس اى سببه والخامس الباء وهي موضوعة
للالصاق مثاله نحو به داء اى التصق به داء وخالطه فان قلت ما تقول في مررت
بزيد فان الباء لا يمكن ان يفيد الالصاق وهو ظاهر والجواب بقوله ومررت
بزيد توسع اى وارد على الاتساع والمجاز ومنه الجار والمجرور فيه متعلقة

من هنا

المحذوف مرفوع المحل على انه خبر مقدم للمبتداء المؤخر وهو قولنا اقسمت بالله وهذا
اللفظ خبر في الصيغة حقيقة ان نظرنا لفظ الخبر وهو انشاء ومعنى هذا ان حقيقة قولك
اقسم خبر عن امر ماض واقسم صيغة المضارع وليس المراد هنا امرين لا الماضي ولا المستقبل
وانما هو خلق منشأ في الحال كما ان قول القائل بعتك هذا السلعة لفظ خبر وحقيقة
انشاء وكذلك انت طالق وانت حر ونحو ذلك والسادس الواو اي واو القسم وهو بدل
منها اي من الباء في والله لافعلن فان قيل لم ابدل الواو من الباء قيل لتقاربهما في
المخرج لانهما شفويتان وفي المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقاربان والسابع التاء
في تالله اي تاء القسم وهو بدل من الواو وهو تالله لاكيدن فان قيل لم ابدلت التاء
من الواو قلنا لثبوت المشابهة بينهما في المخرج والباء لاصالتها تدخل على المظهر
والمضمر والواو لا تدخل الا المظهر لينحط درجة الفرع على درجة الاصل والتاء
لا تدخل الا على مظهر واحد لكونها بدلا عن بدل وهو اسم الله تعالى فان قيل لم اختص
باسم الله تعالى دون غيره والجواب عنه ان اكثر ما يقسم اسم الله تعالى وهذه الجملة
الفعلية مجرورة المحل لكونها صفة لاسم الله فايدة فان قيل ما الغرض من القسم قلنا
وحقيقة القسم انه يذكر لثلثة اغراض احدها ان يقصد به الانسان حمل نفسه على الفعل
المحلوف عليه كقولك ان يقصد به اثبات صرفه عن السامع كقولك والله قد كان كذا
ويكون كذا واذا كان الغرض ما ذكرنا وجب ان يكون عظيما عند الحالف والسامع
حتى يحصل به هذه الاغراض فايدة قد حذفت العرب حرف الجر في القسم ويعفوا
منه تارة وعوضوا اخرى فمن لم يعوض اراد الاختصار فيما كثر استعماله واذا لم
يعوضوه ايضا اللام بفعل محذوف فقالوا الله لافعلن والتقدير التزم يمين الله ثم

ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وان شئت قلت التقدير اقسم الله اي بالله
فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه ومن العرب من يجر في الاسم الله تعالى خاصة لكثرة
استعماله ولا يجوز ذلك في غيره واما من عوض فانما عوض من حرف الجر ثلثة
اشياء احدها همزة الاستفهام نحو الله لافعلن والثاني ها في قولهم ها الله ذا وها
في التشبيه فعوضوها من حرف الجر تاكيدا للمعنى وقال قوم اصل هذا الكلام
هذا هو والله ثم ادخل اليمين بين ها وذا وصار ذلك عوضا من الحرف الجر
والثالث من العوض قطع همزة الله في مكان مخصوص وهو قولهم افالله
جعلوا قطع الهمزة مع ما قبلها عوضا من الجر فايدة وفي قولهم من ربي
من ربه قولان احدهما من الجار وقعت موقع الباء اي بربي لافعلن ومن
ضمها فقد غيرها ليدل بذلك على انها موضع غيرها والقول الثاني ان اصلها ايمن ثم
حذفت همزتها تخفيفا اذا كانت تسقط في الوصل ... الابتدائية
ممتنعة فحذفت ايضا فبقيت الميم والنون ...
فان لقيها ساكن ...
من كالميم ...
نصلا ...
تعا ...
ا ...
ا ...
فا ...

وجوابه كما في جملة الجزائية وقد يحذف بعض الحروف لحقيق فيقال واله قد جاء زيد
اي لقد جاء زيد قال الله تعالى والشمس وضحيها الى قوله قد افلح من زكيها اي لقد افلح و
قد يحذف الجواب ايضا بالكلية كقوله تعالى ق والقران المجيد بل عجبوا ان جاءهم معناه
قد القران المجيد لتبعثن وكذلك ص والقران ذي الذكر وكذلك والنازعات
غرقا والمتعلية في ذهبت به والاستعانة في كتبت بالقلم والمصاحبة في دخلت عليه
بثياب السفر والثامنة اللام وهي موضوعة للتمليك والاختصاص نحو المال لزيد
فان قيل ما الفرق بين الاختصاص والتمليك قيل ان الاختصاص اعم من التمليك
اذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس في الجل للفرس وهو ابن له واخ له فان فيه اختصاص
دون الملك فان قيل لم كسر اللام الجارة في المال لزيد وفتح في له والجواب عنه اما
كونها مكسورة في المال لزيد فلو فتح بين احدهما لانها تعمل الكسر فحركت بجنسها ولما
انها كسر ... ... لام الابتداء ولولا ذلك لالتبس المعنى الا ترى انك
... ... ما العبد هو زيد وانت تريد ان تجعل
... ... الاعراب في الوقف فلا
... ... ظهر لها عمل
... ... ن قيل
... ... اي
... ... ل
... ... ين

ومن ثم فسر بالنكرة فان قيل لم اوجب دخولها على النكرة والجواب عنه ان رب لما
كانت للتقليل فيها والنكرة دالة على الشياع والكثرة وجب اختصاصها ببعض معنى
التقليل فيها والعاشر على وهي وضعت للاستعلاء مثاله نحو زيد على السطح وعليه
دين والحادي عشرة عن وهي للبعد والمجاوزة وذلك في مثل رميت السهم
عن القوس فان قيل ما الفرق بين عن ومن في مثل خرجت عن البلد اذا لم ترجع
اليه ومن البلد اذا رجعت اليه والثانية عشر الكاف وهي للتشبيه نحو الذي
كزيد في الدار والثالثة عشر مذ والرابعة عشر منذ وهما وضعتا لابتداء
الغاية في الزمان مثاله نحو ما رايته منذ يوم الجمعة ومذ يوم الجمعة تريد ان
مبتدا انتفاء الرؤية يوم الجمعة وترفع ما بعدهما اذا كانت اسمين سواء
اريد بهما اول المدة او جميعها مثال ارادة اول المدة نحو ما لقيته مذ يوم
الجمعة ومنذ يوم الجمعة بالرفع فانك قلت اول انتفاء الرؤية يوم الجمعة
ومثال ارادة جميع المدة ومذ يومان كانك قلت غاية انتفاء الرؤية اول
وقته واخره يومان وانما قال المصنف يجوز مذ يومين لانه قد تعلق الجر
بان يقتضي اول المدة واذا كان كذلك فللمتوهم ان يتوهم امتناع الجر في قولهم
ما رايته مذ يومان فاذا قال المصنف هذا التوهم ذكر ان هنا غير ممتنع و
الخامس عشر حاشا للتنزيه نحو ساء القوم حاشا زيد والسادس عشر
خلا والسابع عشر عدا فانهم بمعنى الا وتنصب ما بعدهما اذا كانت فعليين
واذا قلت ما خلا وما عدا تنصب بهما البتة لتعين فعليتهما بدخول ما
واما ما ينصب المعرفة فسبعة على ما ذكر في المائة احدها الواو بمعنى مع نحو

فانهما

استوى الماء والخشبة ولا تنصب بعده حتى يكون ما قبلها فعل كاستوى او معنى فعل نحو ما شانك
وزيدا فلانا فيه معنى ما تصنع وما تلابس وآلة حروف النداء اعلم ان النداء مصدر ناديت
نداء ومناداة وحق ذكر النون وضمها تشبيها بالاصوات مثل الفروج والدعاء والهمزة
منقلبة عن الواو لانه من ندائية ومنه الندوة وهو الموضع الذي يجتمعون فيه فينادي
بعضهم بعضا وهي خمسة احدها يا وهي تستعمل للبعيد والقريب وهي اكثرها دورا في
الكلام لان الصوت لم يستوا بها والثانية ايا والثالثة هيا وهو تستعمل للبعيد لكثرة حروفها
وهي في الاصل ايا ابدلت الهاء من الهمزة كما ابدلوها في هرقت اصلا ارقت والرابعة
اي وهي للتوسط بين البعيد والقريب وهي مقلوبة في اللفظ عن يا والخامسة الهمزة وهي
وهي للتقريب لان الصوت فيها لا يمتد فتخص بما لا يحتاج الى مد الصوت به بل لطرد التثنية
وتنصب المنادى اذا كان مضافا نحو يا عبد الله فان قيل لم بني وهو واقع الضمير اذا
كان مقصودا بالنداء كالاسم المفرد قيل ان المضاف والمضاف اليه اسمان في الحقيقة
فلا يمكن ايقاعهما موقع الضمير لانه مفرد او مضارعا للمضاف نحو يا خيرا من زيد
قوله وهو مرفوع بانه مبتدا او خبره كل اسم يتعلق به اي بذلك الاسم شيء وهو فاعل تعلق
وهذه الجملة يجوز ان يكون صفة للمضاف والمضاف اليه هو من تمام معناه اي معنى
ذلك الاسم وهذه الجملة اسمية في محل الرفع على الوصفية لشيء ويحتمل ان يكون في محل
النصب على الحالية من شيء وقد وقع في بعض النسخ وهو من تمام معناه في يكون
جملة اسمية منصوبة المحل على الحالية من شيء لتعلق والجار والمجرور فيه متعلق من زيد
وهو مجرور المحل لاضافة تعلق اليه اضافة المصدر الى الفاعل ومفعول قوله نحو
ونكرة معطوفة على مضافا مثاله كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فان قيل ما نصب هذه

ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد والمفتوحة لا تفيد حتى يكون
ما قبلها فعل ليبلغي او اسم كقولك حق ان زيدا منطلق وتفتح بعد لو نحو لو انك
جئتني لاكرمتك انما فتحت بعد لو لان اذا كانت مختصة بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا وتفتح ايضا اذا وقعت بعد لولا لان
ما بعد لولا مبتدا محذوف لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا منطلق
لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد وايضا تفتح اذا كانت واقعة بعد
علمت وبعد اخواتها نحو ظننت وحسبت لانك اذا قلت علمت ان زيدا عالم
لانك قلت علمت علم زيد حاصلا الا انهم تركوا ثاني المفعولين مع ان طول
الكلام وصلته فلما حذف الثاني لم يبق الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد
علمت واخواتها وكذلك اذا كانت مضافة اليها نحو عجبت من وقت
انك جالس لوجوب كون المضاف اليه مفردا فان ادخلت اللام في خبرها
كسرت كقوله تعالى انك والله يعلم انك لرسوله لان علمت صار متعلقا اي كان
عملها باطلا لفظا فتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها اي يمنعها عن العمل
كقوله تعالى انما الله اله واحد وانما منع هذه الحروف عن العمل لزوال شبه
الفعل بدخول ما قاعدة اعلم ان ما في انما تسمى كافة فقط اذا دخلت على
الجملة الفعلية نحو انما يخشى الله من عباده العلماء وتسمى ايضا كافة
قاعدة اخرى وقد تخفف المشددة منها فيطلق عملها عن الجاهر كقوله تعالى
ولكن الشياطين كفروا قاعدة اخرى اسم على اسم ان وان بعد الخبر جاز
فيه الرفع على الابتداء والنصب على اللفظ كقوله تعالى ان الله بريء من المشركين

بهامه

... ان لعنت الله على الكاذبين
وكقوله تعالى
اذا عطف اسم على

ورسوله قرئ بالوجهين وان قيل ان الصابئون الجوهم بجيس الا النصب
كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فان قيل ان الصا
بئون في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى

عطف

معطوف على محل اسم ان ولم يمض خبرها فالجواب عنه ان النية بالصابئين
التاخير بعد الخبر عند سيبويه وهو قول الاوضح وقيل الصابئون مبتدأ وخبره
محذوف مقدم قيل خبر ان وقيل الصابئون هو معطوف على الضمير في امنوا
تقديره وامن الصابئون فاعله قال ابن جني رحمه الله عليه يجي ان بمعنى
نعم كقوله تعالى ان هذان لساحران فمن ذلك قوله ابن الزبير لشاعر قال له لعن
الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها والاثنان اللذان وهو مرفوع المحل
على انه هو صفة اثنان كان مرفوعها وهو مبتدأ وخبره قوله قبل المنصوب
وهذه الجملة مرفوع المحل على انه صفة اثنان وهما ما ولا وهما مرفوعان محلا
على انهما خبر الاثنان المشبهتان بليس وهو صفة لما ولا فالاول نحو ما زيد منطلق
ولا رجل افضل منك وما تدخل على المعرفة والنكرة معا ولا لا تدخل الا على
النكرة لانها في الاغلب لنفي الجنس واذا انتقضت النفي بالا او قدمت
الخبر على الاسم بطل عملها مثال انتقاض النفي بالا نحو ما زيد الا منطلق مثال تقديم
الخبر على الاسم نحو ما منطلق زيد اما وجه بطلان عملها عند تقديم خبر فلئلا يلزم
المساوات بينهما وبين ليس في العمل ولا الجار والمجرور فيه مرفوع على
انه خبر مقدم للمبتدأ المؤخر وهو وجه اخر وهو تنصب الاول وترفع
الثاني وذلك اذا كان الاسم مضافا الى نكرة او مضاهي له مثال الاول نحو لا غلام

لا غلام رجل في الدار فيقال لا لنفي الجنس قوله فان كررت
لا مع النكرة المفردة بلا شرط وجوابه جاز الرفع والنصب
مثاله نحو لا حول ولا قوة جاز الرفع مع النكرة بر في قولك
لا رجل فيها ولا امرأة لانه مبني على السوال نحو ان يقال
ارجل في الدار ام امرأة فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ولا يجب
اثناؤه في لا حول ولا قوة خمسة اوجه الاول لا حول ولا قوة بالفتح
واعلم ان لا لنفي الجنس وقوله مبني معها لا حول لا محله
من الاعراب رفع بانه مبتدأ ويقدر لهما خبر واحد
عند سيبويه ويكون الكلام جملة واحدة في تقدير
لا حول ولا قوة الا بالله لا الذا المفتوح اسمها لا تعمل عمل
في الخبر عنده ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبرا عنده
ايضا ويكون تقدير الكلام لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله
ويكون الجملة الثانية معطوفة بالواو على الجملة الاولى كما
تقول ان زيدا قايم وان عمرا منطلق والثاني لا حول لا
بالفتح محله من الاعراب رفع بانه مبتدأ وخبره مقدر
وهو الا بالله ولا قوة بالنصب لا فيه زيدة لتاكيد النفي
وقوة عطف على لفظ لا حول فعلى هذا لا حول ولا قوة الا بالله
جملة واحدة والثالث لا حول بالفتح ومحله من الاعراب رفع
على انه مبتدأ خبره مقدر وهو الا بالله ولا قوة بالرفع

لان فيه زايدة لتاكيد النفي وقوة معطوف على محل حول وخبر محذوف
ولا يكون للا عمل هنا ليكون مطابق وعلى هذا يكون جملة واحدة والخامس
لا حول بالرفع بانه اسم لا وخبره محذوف وهو الا بالله ولا قوة في هذا الوجه
بمعنى ليس ولا قوة بالفتح ومحله من الاعراب رفع بانه مبتدا مقدم وهو
الا بالله وهما جملتان على الوجهين قوله اما المعرفة المفردة مبتدا وخبره
جملة فلا تقع بعدها الا مرفوعة وقوله وهي مبتدا وخبرها قوله مكررة
وهذه الجملة الاسمية منصوبة المحل على انه حال من لا امثالها نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو واما سبب الرفع فلزوال المشابهة والحروف العاملة
في الفعل المضارع تسعة اربعة منها تنصبه اي الفعل المضارع وخمسة منها تجزمه
اي الفعل المضارع اما الناصبة فهي ان المصدرية فان قيل لم سميت هذه الحروف
مصدرية قيل لان الفعل بعدها يكون في تقدير المصدر فان قيل لم عملت
النصب قيل لانها تشبه ان الناصبة للاسماء ومشابهتها لها من
وجهين احدهما ان لفظهما متقارب وقد خففت ان الثقيلة وصارت كلفظ
ان الناصبة للفعل الثاني ان ان وما عملت فيه يقدر بالمصدر كما ان الناصبة
للفعل للاسم كذلك واعلم ان الاصل في نواصب الفعل ان والدليل عليه من
اربعة اوجه احدها تقدر مع الفعل بتقدير الاسم والاسم اصل لغيره والثاني انها
تثبت الفعل ولن ينفيه والاثبات قبل النفي والثالث ان ان تستعمل
مع الماضي والمضارع والرابع ان تعمل مظهرا او مضمرا وهذا حكم الاصول فان كانت قاعدة
وقعت ان بعد افعال اليقين كقولك علمت ان تقوم فهي المخففة من الثقيلة والفعل بعدها

بعدها مرفوع لان فعل اليقين يقتضي التاكيد فيجب ان يكون الفعل الذي يليه ان الناصبة
للكلام للا ان الجيد ان يفصل بينهما وبين الفعل في الاثبات بالسين او سوف وقد قوله تعالى علم ان
سيكون منكم مرضى وفي النفي بلا ولم كقوله تعالى اولا يرون ان لا يرجع اليهم قولا وما قوله تعالى وان
ليس للانسان الا ما سعى فلم يحتج الى الفاصل لان ليس فيها معنى النفي ولان ليس لفظ الماضي
فهو خالف بقية الافعال قاعدة اخرى فان كان الفعل الذي قبل ان من افعال الترجي و
الطمع كانت ان بعده الناصب للفعل نحو جئت ان تقوم وان كانت تستعمل بمعنى اليقين
تارة وبمعنى الشك اخرى جاز فيما بعدها الرفع والنصب كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة
قرئ بالرفع والنصب ولن وهي موضوعة لتاكيد النفي في المستقبل واختلفوا فيها هل مركبة ام لا
فعند الخليل هي مركبة من لا وان الا ان الهمزة حذفت ثم التقت النون والالف وهما ساكنتان
فحذف الالف لالتقاء الساكنين وعند سيبويه ليست بمركبة واحتج سيبويه على الخليل بمسالة
الزمها اياه وهو قولك زيدا لن اضرب فلو كانت اصلها لا ان لم يتقدم المعمول عليها واجيب
عن هذا بان الحروف يصير لها بعد التركيب حكم لم يكن قبله مثل لولا وهلا والصحيح قول سيبويه
لوجهين احدهما ان الاصل هو الافراد والثاني ان ان مع الفعل في تقدير المصدر ولا معنى للمصدر
هنا الا ان تقدير فعلا محذوفا فقولك لن اقوم تقديره لا افعل ان اقوم ومثل هذا لا يوجد في
المركبات فلا يثبت بمجرد الوهم كذا قال ابو البقاء في كتابه وكي وهي وضعت للتعليل وهي
تستعمل على وجهين احدهما ان يكون حرف جر فتنصب الفعل بعده باضمار ان والثاني ان يكون
بمنزلة ان فتنصب الفعل بنفسها فاورد المص مثال بقوله احب ان تقوم اي قيامك واورد
مثال لن بقوله لن تفعل واورد مثال كي بقوله جئتك كي تعطيني حقي والرابع من الحروف
الناصبة للفعل المضارع اذن ونونه اصل فالحذاق يكتب في كل موضع نونا الا انهم
اصطلحوا على كتابه بالالف وهي جواب باعتبار القول وجزاء باعتبار الفعل كقولك اذن اكرمك
لمن قال لك انا اتيك الجار والمجرور في لمن متعلق بقولك وانما تنصب هذه اذا كان الفعل

بعدها مفرعا لها غير معتمد على شيء قبلها فان اعتمد على شيء قبلها بطل العمل كقولك انا اذن
اكرمك او ان تأتني اذن اكرمك بالرفع ولا يجوز بالنصب لانه لزم وجود المبتدأ بلا خبر
وكذا يبطل عمل اذن اذا اريد به الحال مثاله نحو اذن اظنك كاذبا اي حال الان كذلك وان من
بينها تدخل على الماضي نحو عجبت من ان ضرب زيد والمضارع ومثاله مر وتضمر ان بعد ستة احرف
وهي حتى ولام كي ولام الجحد واو بمعنى الى والا وواو الصرف مثال حتى نحو سرت حتى ادخلها
تقديره حتى ان ادخلها ومثال كي نحو جئتك لتكرمني اي لان تكرمني ومثال لام الجحد نحو وما كان
الله ليعذبهم اي لان يعذبهم ومثال او التي بمعنى الى او الا نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي والا ان تعطيني حقي ومثال واو الصرف نحو لا تاكل السمك
وتشرب اللبن اي وان تشرب اللبن والسادس من الحروف التي تنصب بعدها باضمار ان
تنصب بعدها الفاء في جواب الاشياء الستة وهي الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض
مثال الامر نحو زرني فاكرمك ليكن زيارة تطلبا نا فاحصال تحصيل مني ومثال النفي نحو ما تأتينا
فتحدثنا اي فان تحدثنا تقديره لم يوجد منك اتيان يتسبب الى التحديث ومثال الاستفهام
نحو اين بيتك فازورك اي فان ازورك والمعنى ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني ومثال
التمني نحو ليت لي مالا فانفقه فان انفقه فالمعنى ليت لي مالا فانفاق ومثال العرض
نحو الا تنزل فتصيب خيرا اي فان تصيب تقديره الا يكن منك نزول فاصابة خير مني قوله
وعلامة صحة الجواب بالفاء مبتدأ وخبره قوله ان يكون المعنى ان فعلت فعلت لما فرغ من
نواصب الفعل المضارع شرع في جوازمه فقال والجازمة لم ولما النفي الماضي وقوله في لما خبر مقدم
لمبتدأ مؤخر وهو قوله توقع وهو اشارة الى الفرق بين لم ولما وهو ان لما لنفي قد فعل
فعل ولم لنفي فعل واعلم ان اصل لما لم زيدت عليها ما وصارت بزيادتها ابلغ في النفي
وان لما يكون اسما تارة وحرفا اخرى وجاز الوقوف على لما اذا تقدم ما يدل عليه كقولك
قد قام فيقول المجيب لما اي ما موضع منهي كذلك ولام الامر الغائب ولا في النهي وان في الشرط

والجزاء

والجزاء تقول في الفعل الذي دخل لم نحو لم يضرب وفي مثال لما يركب وفي مثال اللام
ليضرب زيد وفي مثال لا لا تفعل ومثال ان ان تخرج اخرج وهما اي الشرط والجزاء مجزومان
اذا كانا مضارعين نحو ان تضرب اضرب فان كانا ماضيين لم يظهر فيهما الجزم الا انهما يكونان
في محل الجزم نحو ان خرجت خرجت فان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز فيه اي في
الجزاء الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فان ان لما لم يعمل في الاول الذي هو الشرط
لختار وان لا تعمل في الثاني الذي هو الجزاء لكونه تابعا للشرط مثاله ان اكرمتني اكرمك بالجزم
واكرمك بالرفع وعليه الكلام رفع الجزاء الذي هو مضارعا والجار والمجرور فيه محل الرفع بانه خبر
مقدم للمبتدأ المؤخر وهو قوله وان اتاه الخليل يوم مسغبة شرط وجزاء قوله يقول لا غائب
مالي ولا حرم فان الشاعر الفصيح رفع الجزاء ولو لم يكن رفع الجزاء مختارا لما اختار الفصيح
لا يختار الا الفصيح ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا مثال الجملة الاسمية نحو ان تأتني فانت مكرم ومثال الامر نحو ان لقيته فاكرمه و
مثال النهي وان اتاك فلان فلا تهنه ومثال الدعاء نحو ان فعلت كذا فجزاك الله خيرا ومثال الماضي
الصريح نحو ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس واعلم ان امس هنا في محل النصب
فانه مفعول فيه لاحسنت فان قيل ما علة بناء امس والجواب عنه ان علة بنائه تضمنه معنى
لام التعريف وذلك انك تصفه بما فيه الالف واللام كقولك لقيتك امس الاحدث ولولا انه
معرفة باللام لما وصفت بما فيه اللام اذ قد ثبت انه ليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف فلم يبق
من المعارف الا ما فيه الالف واللام واذا لم يكن في لفظه كانت مقدرة فيه ولهذا لا يجوز
الالف واللام عليه فلا تقول الامس فان قيل لم بني على الحركة قيل لئلا يلتقي ساكنان فان قيل
لم بني على الكسر قيل ان الكسر اصل في البناء الساكن واعلم ان امس لا يبنى في كل موضع بل اذا اريد
به امس الذي قبل يومك بلا فاصل واذا اريد غيره ما ذكرنا اعربته واذا دخلت عليه الالف
واللام كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقوله تعالى فاذا الذي استنصره بالامس وهو لا يضاف

ولا يصنع وهو بمنزلة اذ واذا في نصبهما معنى في اذ لم تدخل عليهما في اللفظ وكل الظروف
تقديرا يعني تجزم بان مضمرة في جواب الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي مطلقا اي في المجموع
صورة النفي والنهي في بعض المواضع مثال الامر نحو زرني اكرمك بالجزم لانه جزاء شرط
محذوف لدلالة الامر عليه لان المعنى ان تزرني اكرمك فحذف ان تزرني لقيام الامر مقامه
ومثال الاستفهام نحو اين بيتك ازرك اي ان اعرف بيتك او ان عرفتني بيتك ازرك ومثال النهي
نحو لا تفعل يكن خيرا لك ومثال التمني نحو ليت لي مالا انفقه والمعنى ان يكون لي مال انفقه
ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا لك والمعنى ان تنزل تصب خيرا لك ولا يجوز ان يقال ما تاتينا
تحدثنا ولا تدن من الاسد ياكلك بالجزم الا ان النفي لا يدل على الاثبات والجار والمجرور
في قوله من السماعية في محل الرفع على الخبرية لقوله اسماء قوله تجزم المضارع على معنى ان محل
الرفع على محل انه صفة اسماء وهي تسعة من وما ومهما وان وهي كلها مبنية احدها ان يكون بمعنى
الذي فان قيل ما علة بناء من اذا كان بمعنى الذي والجواب عنه ان علة بنائه احتياجه الى الصلة
والثاني يكون استفهاما والثالث يكون شرطا فان قيل ما علة بناء من اذا كان للاستفهام والشرط
والجواب عنه ان علة بنائه ح تضمنه معنى الحرف والرابع يكون نكرة موصوفة وبنيت هنا
لاحتياجه الى الصفة كما يحتاج الموصول الى الصلة وما واي واين ومتى واني ومهما وحيثما
واذ ما فالقول في مثال من من يكرمني اكرمه وفي ما ما تصنع اصنع وفي اي ايهم يكرمني اكرمه ويكون
اي ابدا اي دائما واحدا من اثنين او واحدا من جماعة ويدل على كونها اسما انك اسندت يكرم
الى ضميرها وتدخل حرف الجر عليها وتنون بعضها وتضيفه بعضهم التاء في الجمع مثال ما دخل حرف
الجر عليه نحو بمن تمرر امرر ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل التنوين عليه نحو اياما تدعو
ومثال الاضافة نحو ايهما ومثال ما دخل عليه متى نحو متى تخرج اخرج ولم يذكر مثال الاسناد اليه
لانه ذكره قبل فاستغنى عن ذكره قوله حيثما مبتدا وخبره قوله مثل اين قوله واذ ما مثل منه
جملة اسمية معطوفة على الجملة الاولى وانما تجزمان اذا كان معهما ما ومن السماعية اسماء تسعة

نصب
نحو

تنصب اسما نكرة على انه تمييز وهي اربعة اولها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة نحو
احد عشر درهما وتسعة عشر رجلا والثاني كم في الاستفهام عن العدد والجار والمجرور
فيه متعلق بقوله في الاستفهام نحو كم رجلا وهو مبتدا مرفوع محلا ورجلا منصوب بانه تمييز
لكم عندك وهو مع متعلقه في محل الرفع بانه خبر للمبتدا وكم وهو في محل النصب بانه مفعول الفعل
موخر بوما منصوب على التمييز سرت وهو فعل فاعل كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون
واعشرين يوما سرت ام ثلثين وعشرون في الاول مبتدا وفي الثاني مفعول واعلم ان كم
لا يكون فاعلا الا انه لا يتقدم عامله لفظي عليه الا حرف الجر مسئلة فيقال بكم ثوبك مصبوغ
فثوبك مبتدا ومصبوغ خبره والباء متعلق بمصبوغ والسوال هنا عن قيمة الثوب والتقدير
بكم صبغ ثوبك فان قلت بكم ثوبك مصبوغا حالا وثوبك مبتدا وبكم خبره مقدم والباء متعلق
بمعنى الاستقرار تقديره كاين بكم مصبوغا والسوال هنا عن قيمة الثوب في حال الصبغ مسئلة
اذا كانت كم استفهاما ووقعت المرفوعة بعدها فالكلام مبتدا وخبره كقولك كم مالك وتقديره
كم درهما مالك وجوابه الفان او ما اشبهه وهو خبر مبتدا محذوف اي هو الفان وكم الخبرية
تضاف الى المميز مفردا كان او جمعا وهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم الخبرية للاكثر
تقول كم رجل القيته وكم رجال لقيتهم ومميز الاول مفرد والثاني جمع فان قيل لم بنيت كم في
الاستفهام قيل لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قيل لم بنيت كم الخبرية والجواب عنه بوجهين
احدهما انها مبهمة اذ لا يدل على عدد معين والثاني انها اشبهت رب في اختصاصها النكرات
ووجوب التصدر لها وانها غاية في التكثير كما ان رب غاية في التقليل مسئلة وهو قوله الطائي
كم نالني منهم فضلا فيروى بالنصب لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه وبالرفع على انه فاعل
نالني ويجعل كم للزمان او المراد بالجر على انه لم يعتد بالفصل قاعدة اذا فصلت بين كم وبين
النكرة في الخبر فالوجه نصبها الا انك قد فصلت بين الجار والمجرور فلم يبق له فنصبها على المميز
بنصب في الاستفهام ومن العرب من يجرها مع الفصل لان الفصل بالظرف وبالجار والمجرور ربما

لا يمنع من العمل ومن هذا قول الشاعر بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه يروى مقرف
بالجر على ما تقدم وبالنصب على انه لما فصل جعله على اصله اصل الباب وبالرفع على جعل مرة او
زمانا ومقرف مبتدأ اي كم زمانا مقرف نال العلى لجوده وكم مرة والثالث من تلك الاربعة التي
تنصب اسما نكرة على التمييز كاي والجار والمجرور في قوله يعني كم الخبرية في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
محذوف ومثاله نحو كاي رجلا عندك فقوله وفيه خبر لقوله لغات واستعمالها مع من اي استعمال كم الخبرية
وكاي مرفوع بانه مبتدأ وخبره كثير مثال استعمال كم مع من قوله تعالى وكم من ملك في السموات ومثال
استعمال كاي مع من وكاي من قرية والرابع من تلك الاربعة كذا اذا كني به عن العدد والحكاية
تقول عندي كذا درهما عندي خبر مقدم لكذا كما تقول عندي عشرون درهما مثلا وهو منصوب
بانه مفعول مطلق اي مثلث او مفعول به على تقدير اورد مثالا واعلم ان كذا مركبة من كاف
التشبيه وذا التي في هذا الا انهما لما ركبا تغير حكم الكاف وخلع معنى التشبيه كما في كاي
وكذا تغير حكم ذا ولهذا استوى المذكر والمؤنث لا يقال كذه كذى ومن السماعية العاملة في الاسماء
كلمات تسمى اسماء الافعال قوله كلمات مبتدأ وتسمى اسماء الافعال صفتها ومن السماعية خبرها
مقدم عليها اولها رويد وهو اسم لامهل وبله اسم لدع ويستوي فيهما اي في رويد وبله
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وهذا نوع من اقتصار تقول في كون رويد للواحد يا رجل
رويد زيدا رويد اسم من اسماء الافعال بمعنى الامر زيدا منصوب بانه مفعول به ورويد وهو
مع ما عمل فيه جملة فعلية لا يقال ان تعريف الجملة الفعلية مخصوص بهذا وهو ان يكون
الجزء الاول فعلا وهذا ليس بفعل بل اسم لانا نقول لا نم ان تعريف الجملة الفعلية هكذا بل تعريف
الجملة الفعلية هو لا يكون المسند مؤخرا وليس سلمنا ان تعريف الجملة الفعلية على ما قلنا لكن
لا نم انه ليس بفعل لان رويد زيدا على تقدير امهل زيدا قصد التعريف عليها لان المقدر كالملفوظ وتقول
في كون رويد للجمع يا رجال رويد زيدا واعترض عليه فان قيل لم تذكر رويد للمذكر والجواب عنه لا نم انه
لم تذكر بل ذكره في رويد للواحد وتقول في رويد للواحد يا امرأة رويد زيدا واعلم ان زيدا منصوب اورد
في

في الاصل الا انه تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وبسميته الفعل وجعل عنه الحذف والتصغير
دليلا على انه خلع معنى المصدرية عنه فان قيل بني رويد واخواته قيل لوقوعه موضع غير المتمكن
فان قيل لم لم يبن على الحركة قيل لالتقاء الساكنين فان قيل لم بني على الفتح قيل للخفة فقد يستعمل
ايضا مصدرا مضافا الى المفعول ورويد زيدا او منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت
سيرا رويدا او على الحال نحو سار رويدا امرأة ورويدة ويلحق الكاف على الوجهين الاولين
فالكاف في رويدك في الوجه الاول ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه كذا قيل في بعض الشروح وكذا
بله في التذكير والتانيث والواحد والجمع ودونك اسم لخذ وعليك اسم لالزم وها لخذ وقوله و
فيها خبر مقدم لقوله لغات احدها ها بالهمزة والهمزة فيها وهو مبتدأ قوله كالكاف في ذلك في تصرف
تصريفها وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف تقدير الكلام تصرف همزتها تصريفا مثل تصرف كاف
ذلك تقول هاء هاؤما هاؤم كما تقول في ذاك ذاكما ذاكم وهاء للمرأة هاؤما بالمرأتان هاؤن
بان يوضع الكاف موضع الهمزة فيقال هاك هاكما هاكن ويجمع بينهما اي بين الهمزة والكاف
فيقال هاءك هاءكما هاءكن مثال هاءك على هاءكن ومنه حيهل الصلوة والثريد اي ائت وهيهات الامر
اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترقا وهي اي كلمة شتان تقتضي شيئين للافتراق والافتراق
لا يكون الا بين الشيئين وسرعان ذا اهالة اي سرع فذا هنا في محل الرفع بانه فاعل سرعان ونصب
اهالة على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وفي هذه الثلاثة اي في هيهات وشتان
وسرعان مبالغة ليست تلك المبالغة في مسمياتها اي في مسميات هذه الثلاثة ومن السماعية
انواع اربعة من الافعال منها الناقصة وهي ثلثة عشر فعلا كان فان قيل لم قدم كان على غيرها
من اخواتها قيل لانها يعبر بها عن كل الزمان والجنس وقتا بعينه الا ترى تقول كان زيد قائما ولا يختص
به نهارا دون ليلا ولا صباحا ومساء بخلاف اصبح وامسى وظل فان وقتهم معلوم وصار
واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتئ وما انفك وما دام وليس فهذه
ترفع الاسم وتنصب الخبر ونقصانها لانها لا يتم بالمرفوع والفرق بين كان وصار ان صار يدل

على وجود معنى الخبر في زمان ثان مترتب على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك
المعنى وقوله وكان مرفوع محلا بانه مبتدا وخبره قوله يدل على زمان الماضي من غير شرط
انتقال من حال الى حال الا ترى انك تقول وكان الله عليما حكيما ولم يصح ان يقال صار الله لانه
اي صار يدل على الانتقال من حال الى حال والله تعالى لا ينتقل من حال الى حال وكان تجيء تامة بمعنى
حدث او وقع نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فان كان يرفع ذو عسرة بانه فاعل وكذا
يرفع ما بعدها اصبح واخواته اذا اريد بها اي اصبح واخواته الدخول في الاوقات الخاصة
قوله وما مبتدا والجار والمجرور في ما زال واخواته في محل الرفع على انه صفة لما نافية وهي في
بانها خبر لما ومعناها اي معنى ما زال واخواته استغراق الزمان ونحو وما في ما دام مصدرية ومعناها
التوقيت تقول ما زال زيد غنيا اي لم يات عليه زمان من الازمنة الا وهو غني فيه وتقول اجلس
ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه وليس لنفي الحال اي لنفي مضمون الجملة في الحال تقول ليس زيد
غائبا الان ولا تقول غدا وذلك لاستعمال العرب كذلك وذهب بعضهم الى انها للنفي مطلقا اي حالا
كان او غير حال النوع الرابع من الانواع الاربعة افعال المقاربة وهي اربعة عسى وكاد وكرب
واوشك قوله فعسى مبتدا وقوله يرفع الاسم خبره وخبره وهي مبتدا وخبره قوله ان مع الفعل
المضارع قوله تقديره مصدر منصوب في محل الرفع بانه خبر المبتدا محذوف تقول عسى زيد ان يخرج
كانك قلت قارب زيد الخروج وله وجه اخر وهو لا ينصرف للصفة ووزن الفعل وهو انك
الوجه الاخر ان يقال عسى ان يخرج زيد كانك قلت قرب خروج زيد وكاد يرفع الاسم وخبره الفعل
المضارع في تقدير اسم فاعل منصوب فاذا قلت كاد زيد يخرج فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويخرج
خبره الا انه في تقدير اسم فاعل منصوب لانك اذا قلت ذلك كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه
لم يستعمل ويجيء كاد في معنى قرب الشبه نحو كاد العروس يكون اميرا وليس في عسى هذا القرب
وانما الطمع والرجاء وكرب يستعمل استعمال كاد وهو منصوب صفة مصدر محذوف اي يستعمل استعماله
مثل استعماله كاد في دخوله على المضارع مطلقا لان الاول اكثر استعمالا من الثاني واوشك مثل

عسى

عسى في وجهيها نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وهو يستعمل استعمال كاد ايضا
نحو اوشك زيد يجيء النوع الثالث من الانواع الاربعة فعلا اصله فعلان سقطت النون للاضافة
الى المدح والذم وهما اي فعلا المدح والذم نعم وبئس اي من فعل المدح نعم وفيه اربعة لغات
ونعم لعلم وباسكان العين وكسر النون وذلك انهم نقلوا كسرة العين الى النون ونعم بكسرهما
على الاتباع ونعم بفتح النون واسكان العين على التحقيق وهذا كل اسم او فعل عينه حرف
حلق نحو فخذ وشهد ويجوز فيها ما يجوز في نعم يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس او مضافا
اليه وبعدهما اي بعد الاسم المعرف بلام الجنس او المضاف اليه بذكر اسم اخر مرفوع تقول نعم
الرجل زيدا وغلام الرجل زيد وبئس الرجل عمروا وغلام الرجل عمرو ويسمى المرفوع الاول
فاعلا والثاني المخصوص بالمدح والذم وفي ارتفاع المخصوص بالمدح او الذم وجهان احدهما
انه مبتدا مؤخر والجملة قبله خبره تقديره زيد نعم الرجل فان قيل حكم الجملة اذا وقعت
خبرا ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدا واما هنا قيل لما كان الرجل جنسا وزيد واحدا من
الجنس صار لفظ الجنس مشتملا عليه وصار هو متعلق به فجرى مجرى قولك زيد ذاهب اخوه
في ان الهاء عاقب الجملة بزيد والوجه الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف فكان قائلا قال من
الممدوح فقلت زيد اي هو زيد فالكلام على الوجه الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتين ونضمر الفاعل
ونفسره بنكرة منصوبة فيقال نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير مبهم يفسر رجلا وهو نكرة منصوبة
على التمييز فان قيل كيف جاز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة والجواب عنه ان الاضمار على شريطة
التفسير وكذا بئس مثل نعم فيما ذكر مسئلة يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
فتثنى وتجمع فان قيل قد زعمتم ان الرجل هنا جنس والجنس لا يثنى ولا يجمع قيل انما جاز ذلك
على المعنى والتقدير نعم اذا ميز رجلين او رجالا مسئلة في قول الشاعر تزود مثل زاد
ابيك فدا من الناس من نصب زادا فينا فنعم الزاد زاد ابيك على التمييز وجمع بينه و
المميز كما تقول نعم الرجل رجلا زيد زيد وقال اخرون لا يجوز ذلك الا هنا لانك فصلت بين

المميز والمميز بقوله زادا بيك هو المخصوص بالمدح وانما هو منصوب على الحال مسئلة يجوز حذف
فاعل نعم وبئس الظاهر ويبقى الضمير بتمييز كقوله تعالى بئس مثلا القوم والتقدير بئس المثل مثل القوم
فان قيل لم لا يجوز ان يكون مثل القوم فاعلا لبئس قيل لانه مخصوص وفاعلها يجب ان يكون جنسا
فائدة وقد يحذف المخصوص بالمدح ويبقى الفاعل كقوله نعم العبد ايوب تقديره نعم العبد عبد ايوب
وقد حذفا جميعا في قوله بئس للظالمين بدلا اي بئس بدلا فاعل المبتدا وقوله للظالمين وفيه
وجهان احدهما حال من بدل تقديره بئس بدلا للظالمين فلما قدم صار حالا والثاني متعلق
ببئس كما يتعلق به الظروف كقوله نعم الرجل اليوم زيد ويلحق حبذا بنعم لانه اثنا للمدح وساء
ببئس لانه اثنا للذم فيقال حبذا الرجل زيد او رجلا اعلم ان حبذا كلمتان الاولى منهما فعل
واصلها حبب ككرم فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية وذا وهي اسم اشارة واختلفوا
فيها على ثلثة اقوال احدها ان ذا فاعل حب وزيد يرفع كما يرفع في نعم من الوجهين الا ان زيدا يجب
تقديمه على نعم ولا يصح تقديمه على حبذا الا انه جعل مع ذا كالمفرد ولا يصح تقديم المفسر على المفسر
ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل هنا لانهما جريا مجرى المركب والثاني ان حب وذا ركبا فجعلا
كاسم واحد في موضع رفع بالابتداء وزيد خبره والثالث ان حبذا تغلب فيه حكم الفعل ويرفع
زيدا بانه فاعله وهذا ضعيف لانه لا يلزم ان يكون لذا حكم الاسماء في حالة موضع من الاعراب
وحذ لا مع غيره وساء مثل هذا والتقدير ساء المثل مثل هذا والنوع الرابع افعال الشك واليقين
وهي سبعة حسبت وخلت وظننت وعلمت ووجدت ورايت وزعمت اذا كانت هذه
الاربعة الاخيرة بمعنى معرفة الشي بصفة يقتضي المفعولين فاذا كان علمت بمعنى عرفت و
رايت بمعنى ابصرت ووجدت الضالة اي صادفتها وزعمت بمعنى قلت لم يقتضي الثاني هذا جزاء
لقوله فاذا كان متعول اذا كانت حسبت بمعنى معرفة الشي بصفة حسبت زيدا فاضلا وعلمت
زيدا اخاك ومن خصائصها اي من خصائص افعال القلوب امتناع الاقتصار على احد المفعولين برفع
الامتناع على الابتداء وخبره من خصائصها وسبب امتناع الاقتصار على احد المفعولين على المبتدا
بعينها

والخبر

والخبر اما المفعولان معا فيجوز حذفهما والقاء اي الغاء افعال القلوب اذا كانت
متوسطة ومتاخرة نحو علمت منطلق او زيد منطلق علمت وايضا من خصائصها التعليق
بالاستفهام والجار والمجرور فيه في محل النصب على انه حال تقدير الكلام تعلق افعال القلوب حال كونها
مقارنة بالاستفهام واللام مثال الاول نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال الثاني نحو علمت لزيد منطلق
فان قيل ما الفرق بين التعليق والالغاء قيل الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ دون المعنى **الباب الرابع في العوامل** المعنوية قد مضى الآن وهو
في محل النصب على انه مفعول فيه لمضي وهو لزمان يقع فيه كلام المتكلم وفي علة بنائه اختلاف قال
ابو علي بني الآن لتضمنه معنى لام التعريف واما لام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام ان
يدخل على النكرات فتعرفها والان لم يقع مجردا عنها وفيه نظر لجواز ان يكون التعريف بكونه على الجنس
زمان الحاضر لا لانه متضمن بلام التعريف مع ان تضمن اسم معنى الحرف للاختصار ينافي زيادة ذلك
الحرف فيه وقال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج بني الآن لمشابهته اسم الاشارة لان قولك الآن
معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهته الحروف بلزومها في اصل الوضع على وتيرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال معنى لام التعريف فلما لم يتصرف فيه شابهت
الحروف قوله ضرب ابر مرفوع بانه فاعل المضي وهو مضاف الى قوله العوامل اللفظية القياسية والسماعية
قوله وبقي الضرب المعنوي جملة فعلية لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على الجملة التي لا محل لها
وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن الاخفش الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل
اللفظية للاسناد نحو زيد منطلق وهذا المعنى عامل فيهما فان قيل تعرية الاسم من العوامل اللفظية عدم
والعدم لا يعمل قيل جوابان احدهما ليس الابتداء عدما بل امر وجودي بيانه من وجهين احدهما
ان تجريد الاسم من العوامل كان بذكره اولا وذكر الشي امر وجودي والثاني المبتدا لا يتحقق تجرده
من العوامل اللفظية الا بصلاحية لان يعمل العامل والصلاحية صفة قائمة بالاسم لا عدمية والجواب
الثاني بتقدير انه عدم ولكن العامل امارة على العمل لا موجب له بذاته والعدم يجوز ان يجعل امارة الشي

الا يرى انهم قالوا الفعل المضارع مرتفع بسلامته من النواصب والجوازم وهذا عدم فان قيل
لم عمل الابتداء الرفع قيل لان المبتدا بواسطة الابتداء اشبه الفاعل من وجهين احدهما انه اول
كما ان الفاعل اول والثاني ان المبتدا مخبر عنه لهو كما ان الفاعل مخبر عنه وانما افترق في انه خبر المبتدا
والفاعل قبله وخبر المبتدا بعده وسمي الاول مبتدا فان قيل لم جعل الاول مبتدا والجواب عنه ان
المبتدا من قولك ابتدات الشيء اذا فعلته اولا وذكرته اولا والاسم المبتدا هو الذي لا عمل قبله ما يعمل
فهو لذلك مبتدا وما بعده متعلق به ومسند اليه مخبر اليه ومحدث عنه والثاني خبر ومسندا وحق الاول
ان يكون معرفة وقد يجي نكرة مخصصة كقوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وحق الثاني ان يكون
نكرة وقد يجيان معرفتين نحو الله الهنا ومحمد نبينا فان قيل لم جاز وقوع المعرفة هنا خبرا
قلنا فيه وجهان احدهما ان الغرض من التعظيم الاقرار لا الاخبار ولكن صورته صورة
الاخبار كما ان الرجل يقول لزوجته انت طالق ولعبده انت حر لفظه لفظ الخبر ومعناه
الانشاء فهو لا يحتمل ان يقال صدقت وكذبت والثاني ان من الناس من ينكر الوحدانية والنبوة
فيكون هذا القول مفيدا للسامع ان المتكلم مومن وليس كغيره من المنكرين والمعنى الثاني رافع الفعل
المضارع وقوعه موقعا يصلح له الاسم وذلك انك تقول في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب
زيد فتوقع الفعل موقع الاسم وهذا مذهب البصريين وقال الفراء العامل فيه خلوه من الناصب
والجوازم وقال الكسائي الرافع حروف المضارعة والاصح قول البصريين فان قيل فانتم ترفعون
خبر كاد ولا يقع موقع الاسم كقولك كاد زيد يضرب ولو قلت كاد زيد ضاربا لم يجز قيل فيه جوابان
احدهما ان خبر كاد وقد جاء في الشعر اسما والثاني ان خبر كاد وان لم يقع اسما فالاصل ان يقع
اسما ولكن منع منه شيء وهو انه زيد دلالة الفعل على القرب من الحال وهذا لا يحصل من اسم الفاعل
ان يكون للحال فائدة فاعلم انه لا يعتبر بموضع الاسم الذي يقع الفعل موقعه فان الفعل يقع سواء
كان الاسم الذي يقع به مرفوعا او منصوبا او مجرورا الا ترى انك تقول مررت برجل يكتب مرفوعا ولو
وقع الاسم موقعه لكان مجرورا الا ان الموجب لرفع وقوعه موقع الاسم لا موقع موضع الاسم والمعنى

الثالث عامل الصفة وهو ان ترفع لكونها صفة الفعل المرفوع وتنصب وتجر لكونها صفة
لمنصوب ومجرور وهذا معنى ليس بلفظ وعند سيبويه العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
واذا قلت مررت برجل كريم فالجار لكريم هو الجار لرجل وكذا الرافع والناصب وبه يحتج للاول
اي لابي الحسن الاخفش بقولهم يا عمر الجواد فانه لو كان المؤثر فيهما واحدا لما اختلفوا حكمهما اي
حكم الصفة والموصوف وقد اختلف حكمهما لكون حركة الموصوف بنائية وحركة الصفة اعرابية

الباب الخامس في فصول من العربية الفصل الاول في المعرفة والنكرة اعلم ان النكرة صفة للكلمة
تقول هذا الشيء نكرة فذهب الى الكلمة وكذلك المعرفة وقد يقع المعرفة مصدرا تقول عرفته معرفة
الا انه لا يرى المصدر هنا لانك تقول زيد معرفة اي معروف واشتقاق النكرة من نكرة الشيء
اذا جهلته وموضع المعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي اي المعرفة خمسة احدها المضمر
وهو مشتق من اضمرت الشيء اذا اسررته وكذلك الضمير في قولك انت وهو لانه لا يعلم المراد به الا بان
يعرف المذكور الظاهر فهو خفي مستور يكشفه الظاهر مثال المضمر نحو انا وانت والكاف
في غلامك والياء في نصب في المذكر والجر في المؤنث والثاني من الاقسام الخمسة العلم الخاص نحو زيد وعمرو والثالث
من اقسام المعارف ما فيه لام التعريف للجنس نحو الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار والعسل
حلو والخل حامض واعلم انه لا يراد من قوله الرجل خير من المرأة والفرس خير من الحمار كل رجل
خير من كل امرأة وكل فرس خير من كل حمار لان كثيرا من النساء خير من كثير من الرجال وكثير
من الحمار خير من كثير من الفرس وانما يريد جميع جنس الرجال خير اذا قوبل بجميع جنس النساء
وان جميع الفرس خير اذا قوبل بجميع جنس الحمار فان ذلك الجميع افضل من هذا الجمع او اللام
للعهد نحو فعل الرجل كذا واعلم ان الالف واللام يكون زائدة كقول الشاعر باعد ام العمرو من
اسيرها الابواب على قصورها فدخول الالف واللام على عمرو ولام التعريف لانه علم واما قولهم
العباس والحارث وفيه ثلثة اقوال احدها انها صفات في الاصل دخلت للعهد كقولك جاءني الرجل
العباس والرجل الحارث اي الذي تعرفه بذلك ثم نقلت الى التسمية وفيها الالف واللام فلم يتغير ومنهم

من يحذفها استغناءً عنها بتعريف العلمية والثانى زايد كالعمرو والثالث تفخيماً او تعظيماً واعلم
ان النحويين اختلفوا فى اداة التعريف فالخليل قال انها الالف واللام جميعاً وانها حرف واحد
كهل وبل وقال غيره اللام وحدها للتعريف والهمزة همزة وصل والرابع من انواع المعارف المبهم
وهو شيئان احدهما اسما الاشارة كهذا فان قيل لم سميت هذه اسما الاشارة قيل لانها لا يعرف
المراد بها الا بانضمام الاشارة اليها الا ترى انه لو كان بحضرتك جماعة فقلت هذا من غيران تقبل على
احد منهم لم يعلم من يعنى فائدة واعلم ان الاسم فى هذا هو ذا وقد حذفت لامه وهو ياء وكان
اصله ذى على فعل فحذفت لامه وقلبت الياء الاخر الفا وقال الكوفيون الاسم هو الذى وحدها
الالف زايدة وهذا باطل واما الهاء فى هذه فحذف للتنبيه مصاحبة لذا وهولاء وقيل هى جمع
هذا من غير لفظ ومما الخطا ليست منه بل حرف للنسبة وقد يحذف قال الله تعالى هم اولاء على اثرى
وفيه ثلاثة لغات المد والقصر وهولاء بفتح الهاء وواو ساكنة بينهما وبين والثانى الموصولات
كالذى والتى وما ومن فان قيل ما الفرق بين ما ومن الجواب عنه ان من مخصوصة بمن يعقل
فى اللغة الا سعة وقد جاءت فيما يعقل كقوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى
على اربع واما ما فهى لما لا يعقل وقد جاءت فى من يعقل فى قوله تعالى والسماء وما بنيها فانها لا تتم
الا بصلة وهى احدى الجمل الاربع فان قيل لم لم يكن الصلة مفرداً قيل ان المفرد فى نفسه غير تام
لاحتياجه الى تعبير بكلام واذا كان ناقصاً لم يجعل منهما الناقص فائدة واعلم ان الصلة
لا يجوز تقديمها على الموصول ولا تقديم شى منها لان الصلة كبعض حروف الموصول فلو قدمنا ها
على الموصول لكان بمنزلة تقديم بعض حروف الاسم على بعض ولا يجوز ان يفصل بين الصلة
والموصول بالاجنبى ولا يصح ان يجعل الصلة امراً او نهياً او استفهاماً يعنى ان الصلة لا يكون
الا جملة خبرية ولا يجوز ان يعمل الصلة فى الموصول ولا شى قبله لانها كبعض الاسم لا يعمل فيها
قبله ولا يجوز اخلاء الصلة من العايد الى الموصول لان الصلة جملة مستقلة والجملة المستقلة
لم يتصل بما قبلها الا برابطة فائدة اخرى واعلم ان العايد يكون فاعلاً يحذف بحال ويكون

ضمير

ضمير مفعول متصلاً فيجوز حذفه والخامس من اقسام المعارف المضاف الى احد هذه
الاربعة اضافة معنوية منصوبة بانها مفعول مطلقة والنكرة ما عدا هما والنكرة ما شاع
فى امته اى جماعته كرجل وفرس فان هما شايعان فى امتهما الفصل الثانى فى التذكير والتانيث
المذكر ما ليس فيه تاء التانيث وهى الموقوف عليها هاء ولا الف اى المذكر ما ليس فيه الف
التانيث المقصورة او الممدودة والمونث ما فيه شى من ذلك اى بالتاء كغرفة وحبلى وصحراء
وهو على ضربين حقيقى وهى الخلق كالمراة والحبلى وغير حقيقى وهو الظلمة اللفظى كالظلمة
والبشرى والحقيقى اقوى ولذا امتنع جاء هند وجاز طلع الشمس مع مونث غير حقيقى وتانيث
البهايم مبتدا وخبره قوله دون تانيث الادميين اذ الادمى مكرم ذو مرتبة بخلاف
البهيمة ولذا اى ولاجل ان تانيث البهايم دون تانيث الادميين جاز سار الناقة
ولم يجز سار المراة والمونث اللفظى على ثلثة اضرب الاول ما فيه تاء التانيث ظاهرة
كالغرفة والظلمة او تقديراً كالشمس والنار والدار والثانى ما فيه الف التانيث ممدودة
او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والثالث من اقسام اللفظى الجمع الا ما فيه الواو
والنون حال كون ذلك المستثنى سالماً من العقلاء سواء كان واحده مذكراً حقيقياً او مونثاً
حقيقياً نحو جاءنى الرجال وجاءتنى الرجال وفى التنزيل اذا جاءك المومنات ومثال ما كان واحده
مونثاً حقيقياً وقال نسوة فان نسوة جمع المراة من غير لفظها وهو مونث حقيقى وانما
انث مثل هذا الجمع اى الجمع بغير الواو والنون لانه ناسب التاء فى انه ثان للواحد كالتانيث
للتذكير ولم يونث نحو مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه لم يستانف له صيغة اخرى
هذا اى ترك العلامة فى المونث الغير الحقيقى انما يجوز اذا كان الفعل مسنداً الى الظاهر
اما اذا اسند الى المضمر فالتانيث والضمير للجماعة واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا
والنساء جاءت او جئن والجذوع انكسرت او انكسرن اما التانيث فباعتبار
اللفظ واما ضمير الجماعة فباعتبار المعنى والناس والانام والرهط والنفر مذكر والقوم



يذكر ويؤنث قال الله تعالى كذبت قوم نوح وكذب به قومك ونحو النخل والتمر مما
بينه وبين واحده التاء ونحو النخل يذكر ويؤنث كما في التنزيل اعجاز نخل منقعر واعجاز
نخل خاوية والنخل باسقات لها قاعدة كل عضو في الاعضاء فرد فهو مذكر الا الكبد والطحال
وكل ما كان اثنان من الاعضاء فهو مؤنث نحو اليد والرجل والكف والاذن والعين
واليمين والشمال والعجز والقدم والساق والعقب ونحو الحاجب والخد والجنب
وتانيث العدد من الثلثة الى العشر عكس تانيث جميع الاشياء تقول ثلث نسوة وثلثة غلمة
وفي التنزيل سبع ليال وثمانية ايام وهذا من لغتهم لان التاء من علامات التانيث وقد جعلت
هنا علما للتذكير واختلفوا في تعليله فقال الاكثرون ان العدد جماعة والجماعة مؤنثة
والاصل ان تثبت لها في جميع اسماء العدد فجاء مع المذكر على الاصل لان المذكر اصل
واثبات التاء في الجماعة اصل فلما احتاجوا الى الفرق بين المذكر والمؤنث فرقوا بحذف
التاء لانه طار على الاصل والحذف يكون بعد الثبوت وقال الاخرون ان العدد وهو
المعدود في المعنى فتانيث المضاف اليه يغني عن تاء التانيث للمضاف لئلا يجتمع بين
علامتي التانيث وقال بعضهم ان العدد جمع تارة يحمل على اللفظ وتارة يحمل على المعنى كقولك
قام الرجال وقامت الرجال فجاءت العدد مع المذكر على اللفظ ومع المؤنث على المعنى وقال
بعضهم ان الهاء في العدد للمبالغة لا للتانيث كرواية ونسابة وكما ان تلك التاء يكون
في المذكر لذلك العدد واذا جاوزت العشرة اسقطت التاء عن العشرة مع المذكر لئلا يلزم
اجتماع علامتا التذكير في العدد واثبتها مع المؤنث لئلا يلزم اجتماع علامتي التانيث
نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة بكسر الشين وسكونها واحد عشر واحدى عشرة
واثنا عشر واثنتا عشرة والكلمتان مبنيان على الفتح الا اثنى عشر فانك تعرب اعراب مسلمان
وكان القياس ان يبني جميعا لوجود التركيب كاخواتها الا انه اعراب الاول لوجهين احدهما
انه لو بني لسقط الالف والياء الدالتان على التثنية فلهذا العارض امتنع بناؤه وبني عشر

على

على الاصل والثاني ان التثنية بمنزلة كلمتين عطفت احديهما على الاخرى وعشر كلمة ثالثة
فلو بنيا لجعلت ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد ولم يفعل العرب ذلك

الفصل الثالث في التوابع

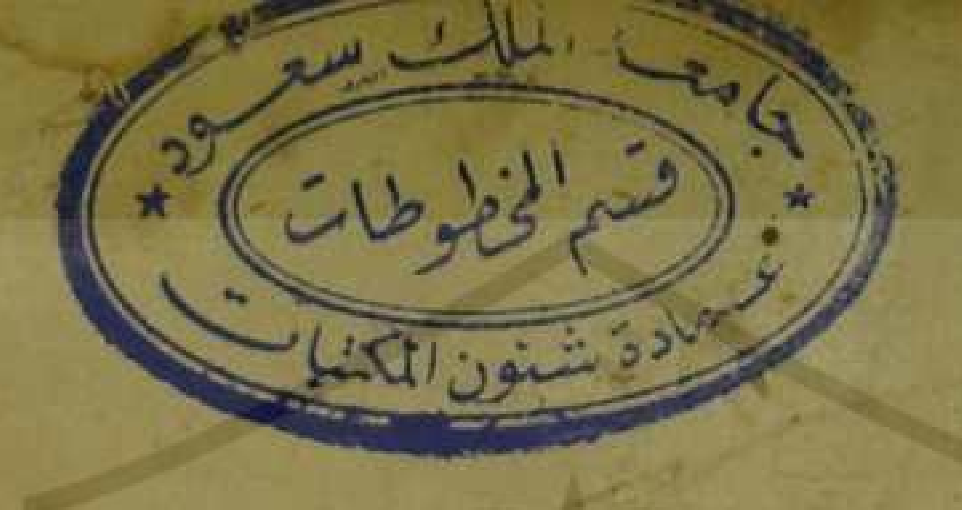
وهي خمسة اضرب تاكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف واما
التاكيد اعلم ان التاكيد مصدر وكدت ومثل وحدت توحيدا ويقال اكدت تاكيدا و
بالواو اجاد الواو في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها فهو مختصة بالمعرفة ويكون
بالتكرير وهذا يكون في الاسماء نحو جاءني زيد زيد ويكون الجملة كقولك خرج زيد وزيد
قايم ومن الفعل الفاعل كقوله تعالى فباي الاء ربكما تكذبان كرر في الرحمن احدى وثلثين
مرة ومن المبتدا والخبر كقوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين كرر في المرسلات عشر مرات ومما
كررت فيه الحروف كقوله تعالى فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ففيها تكرير ويكون التاكيد بغيره اي بغير التاكيد نحو جاءني
زيد نفسه والرجلان كلاهما والقوم والمرأتان كلتاهما فلهما احكام كثيرة منها انه لا يؤكد بهما
الا المثنى ومنها انهما يليان العوامل كقولك رايت كلا الرجلين ومنها انهما لا يستعملان الا مضافين
ومنها انهما لا يضافان الى نكرة ومنها انهما يضافان الى المظهر والمضمر ومنها انهما مفردان في اللفظ
وان افادا معنى التثنية ومن احكام كلا وكلتا انهما اذا اضيفا الى المظهر جعلا بالالف في
كل حال لان الفهما كالالف في عصا واما الف كلتا فمثل الف حبلى في التاء فيها بدل من لام الكلمة وليست
للتانيث وقال الجرمي هي للتانيث وهذا خطأ لان تاء التانيث لا تقع حشوا وقال بعضهم
التاء في كلتا بدل من ياء وقال بعضهم هي بدل من واو كما ابدلت في تراث وتجاه وبنت
وهند وقال الكوفيون هما مبنيان والدليل على فساد قولهم ظاهر وتقول جاءني القوم كلهم
اجمعون واكتعون وابتعون وابصعون في الصفة اعلم ان الوصف في الاصل مصدر
وصفت مثل الوعد والوزن واما الصفة فيستعمل على وجهين احدهما انه يراد بها الوصف
ثم يجعل فيها علم في عدة وزنة والثاني ان يكون الصفة من المعنى القايم بذات الموصوف



نحو العلم والجهل واعلم ان الوصف والنعت بمعنى واحد وعند الاكثرين هو الاسم الدال
على بعض احوال الذات وهو اما فعل والمراد بالفعل ههنا ما يكون صادرا من احوال الجوارح كالقائم
والقاعد او حلية وهي الصفة الظاهرة على الشيء مدركة بالبصرة كالطويل والاسود او غريزة
وهي كل صفة لا تدرك بالبصرة كالفهيم والكريم والعاقل او نسبة كالهاشمي والبصري ولما الوصف
باسماء الاجناس فانما يتاتى بوسيلة ذو وهو يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث فيقال ذو مال ورجلا
ذو مال في الرفع وذوي في النصب والجر ورجال ذوو امال في الرفع ورجلين ذوي مال في
النصب والجر وامرأة ذات مال في الرفع وامرأتان ذواتا مال في الرفع وذواتي مال بالكسر والجر
والنصب وذوات مال في ذوات مال بالكسر في الجر والنصب كمسلمات وكل صفة تتبع موصوفها
تذكيرا وتانيثا وتنكيرا وتعريفا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا اذا كانت فعلا للموصوف
فاما اذا كانت الصفة فعلا للسببه نحو مررت برجل حسن غلامه فانها اي الصفة تتبعه اي الموصوف
في التعريف والتنكير والاعراب فحسب ومنه اي من عدم المطابقة قوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه
القرية الظالم اهلها فان الظالم صفة القرية لفظا مع انه مذكر لا يؤنث والبدل اعلم ان
البدل بمعنى المبدل كالقبض بمعنى المقبوض واللفظ بمعنى الملفوظ وهو على اربعة اوجه بدل الكل من
الكل نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا راسه قال الشيخ قولهم الكل و
البعض بالالف واللام خطاء عند محققهم لان هذين الاسمين لا يفارقان الاضافة فتعريفهما
بها وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وفي التنزيل يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه واعجبني زيد
ضربه او علمه وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار وعطف البيان وهو اسم غير صفة يجري مجرى التفسير
نحو جاءني ابو عبد الله زيد اذا كان مشهورا بالعلم فان قيل لم يسم هذا عطف قيل لانه بعد اسم مشترك
تابع له كما تتبع المعطوف عليه في حروف التبعية فان قيل لم سمي بيان قيل لانه يفصل بين مسميين
مشتركين في الاسم مثلا ان يكون معك رجلان كل منهما يعرف بالكنية كابي عبد الله وابي محمد فتذكر
الكنية المشتركة بينهما بالاسم المخصوص لاحدهما كقولك مررت بابي عبد الله زيد وتقول جاءني

ابو

ابو عبد الله اذا كان مشهورا بالكنية فان قيل ما الفرق بين الصفة وعطف البيان اجيب عنه
من ثلثة اوجه احدها ان الصفة مشتقة وعطف البيان غير مشتقة والثاني ان في الصفة تكون ضمير
يرجع الى الموصوف وليس كذلك عطف البيان والثالث ان الصفة تحمل في الاسم الظاهر بعدها
وليس كذلك عطف البيان فان قيل ما الفرق بين البدل وعطف البيان اجيب عنه بثلثة اوجه
احدها ان البدل يقدر معه العامل وليس عطف البيان كذلك وتبيين هذا انا تلقنه في النداء وهو قولك
يا اخانا زيدا ان جعلت زيدا عطف بيان لم يجز فيه الا النصب كالصفة وان جعلت بدلا
لم يجز الا الضم لان تقديره يا اخانا يا زيد والثاني انك تبدل المعرفة من النكرة والنكرة من
المعرفة وعطف البيان لا بد ان يكون كالموصوف في التع[illegible] الثالث انك
تبدل المضمر من المضمر وعطف البيان لا يكون بالمبهمات ولا المضمرات [illegible]روف العطف مصدر
عطف الشيء اذا انثنيه حروف العطف تسعة احدها الواو للجمع المطلق نحو جاءني زيد وعمرو
فائدة قال السيرافي رحمه الله في شرح كتاب سيبويه الواو تجيء بمعنى مع نحو لا بد وان يكون اي
من ان يكون والثاني الفاء للترتيب مع التعقيب نحو جاءني زيد فعمرو والثالث ثم وهي
موضوعة للترتيب مع التراخي مثاله نحو ضربت زيدا ثم عمرا والرابع او وهي موضوعة لاحد
الشيئين او الاشياء نحو جاءني زيد او عمرو ويقال انها اي ان او وضعت للشك في الخبر ويقال
للتخيير والاباحة في الامر نحو خذ هذا او ذاك وجالس الحسن او ابن سيرين والخامس
ام التي للاستفهام سواء كانت متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو واي منهما او منقطعة نحو
ازيد عندك ام عمرو ومن هذه الحكاية من العرب انها لابل ام شاة بمعنى بل هي شاة و
ذلك انه راى من بعيد شاة فظنها ابلا فقال انها لابل فلما تاملها شك فرجع عن ذلك
ثم استانف السؤال والسادس لا التي للنفي بعد الاثبات نحو زيد لا عمرو والسابع بل وهي
موضوعة للاضراب عن الاول والاثبات للثاني منفيا كان او مثبتا نحو جاءني زيد بل عمرو و
ما جاءني زيد بل عمرو والثامن لكن للاستدراك بعد النفي نحو ما جاءني زيد لكن عمرو [illegible]



والفرق بينهما انك تبطل بالاضراب الحكم السابق وبالاستدراك لا تبطله والناسخ حتى بمعنى
الغاية نحو ضربت القوم حتى زيدا وينبغي ان يكون ما بعدها مما يصح دخوله فيما قبلها فلا يجوز ان
يقال جاءني القوم حتى الحمار كما لا يجوز جاءني حمار حتى القوم لان الحمار لا يكون من جنس القوم

الفصل الرابع والجار والمجرور في قوله في الاعراب الاصلي وغير الاصلي في محل الرفع على انه خبر المبتداء
الكلام وهو مبتداء وخبر على المبتداء الثاني مع خبره وهو قوله مداره على ثلثة معان في قوله الفي عليه
والمفعولية والاضافة يجوز الرفع على انه خبر مبتداء محذوف والنصب على انه مفعول الفعل المحذوف
والجر وهو الاولى لانه يرتكب الحذف فالرفع للفاعل الا محل لهذه الجملة من الاعراب وكذا لا محل لقوله
والنصب للمفعول والجار للمضاف اليه وما موصوله وصلته الظرف مع متعلقه المحذوف
في قوله سوى ذلك وبموضع صلته في محل الرفع بانه مبتداء وخبره قوله ملحق بها اعلم ان في سوى
ثلثة لغات كسر السين وضمها مع القصر ومع المد وعند البصريين اعرابه في كل مكان نصب
على الظرفية لا يجوز التصرف فيه واما عند الكوفيين يكون اسما غير ظرف فمنه قوله تع فاطلع فراه
في سواء الجحيم فدخل عليها في واخرجها في حكم الظرف الى الاسماء وقد جاءت فاعلة كقوله تع
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وجاءت وصفا كقولك مررت برجل سواك
قوله الملحق بالفاعل مبتداء وخبره قوله خمسة احدها المبتداء وخبره وخبر ان واسم كان واسم ما ولا
بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي الجنس قوله المفعول مبتداء وخبره خمسة احدها المفعول المطلق
والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له والخامس المفعول معه فمل ان
المضمر الذي في مفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه يعود الى الموصول المحذوف
معناه الاسم المفعول به وكذلك البواقي والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال والتميز والمستثنى
المنصوب وخبر كان واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس وخبرها ولا عند الحجازيين والجر الاصلي المضاف
اليه اما بالحروف او الاضافة المعنوية غير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك
درهم وكفى بالله شهيدا والجار والمجرور فيهما غير متعلق بشيء لان حرف الجر فيه زائد ومحله

الرفع